



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الخامسة - الدورة الخريفية 2008 م - العدد: 05

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الإثنين 27 شوال 1429
الموافق 27 أكتوبر 2008 (صباحاً ومساءً)

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية الخامسة ص 03

■ مواصلة مناقشة نص قانون المالية لسنة 2009.

2- محضر الجلسة العلنية السادسة ص 37

■ مواصلة مناقشة نص قانون المالية لسنة 2009.

■ تدخلات رؤساء وممثلي المجموعات البرلمانية.

3- ملحق ص 51

■ تدخلان كتابيان.

ملاحظة:

نظرا لتحديد مدة تدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة في المناقشة العامة لنص قانون المالية لسنة 2009 بسبع (07) دقائق؛ ولأهمية المداخلات التي لم يستوعبها الوعاء الزمني المحدد؛ فقد قرر السيد رئيس المجلس إثباتها ونشرها كاملة بالجريدة الرسمية للمداولات لتعميم الفائدة.

وعليه، كل ما ورد بين قوسين هو تكملة لتدخلات السيدات والسادة الأعضاء التي لم تقرأ في قاعة الجلسات.

محضر الجلسة العلنية الخامسة
المنعقدة يوم الاثنين 27 شوال 1429
الموافق 27 أكتوبر 2008 (صباحاً)

سياق يتميز بتطور إيجابي للمؤشرات الاقتصادية والمالية، خاصة وأن سنة 2009 تعتبر سنة اختتام البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج الجنوب والهضاب العليا، والتي تتطلب موارد مالية لتغطية الأعباء المتجددة.

وقد كلف البرنامج الخماسي 2005-2009 ميزانية الدولة 16.150 مليار دج، أي ما يعادل 210 مليار دولار، ويعد هذا المبلغ، الذي خصصته الدولة لتطوير نمو البلاد ضخماً، لكن الشيء الملاحظ أن كل هذا المبلغ من مداخيل المحروقات.

سيدي الرئيس، لا بد أن نتطرق بجدية وبصرامة لتقليص تبعية الدولة لهذا المدخول، فإلى متى نبقى نعتمد على مداخيل البترول ولا نستطيع التحكم في سعره (c'est une donnée exogène) خاصة في الثلاثة الأشهر الأخيرة، حيث تقهقر من 147 دولاراً إلى حوالي 62 دولاراً للبرميل؟

وأيضاً من الضروري تطوير طاقات أخرى جديدة ومتجددة، خاصة والحمد لله أن الجزائر تزخر بطاقات متعددة للتخلص من التبعية للطاقة في المستقبل وترك مخزون المحروقات للأجيال القادمة، فبقدر ما هو البترول نعمة قد يكون نقمة، فنحمد الله على احتياطي الصرف الذي وصل إلى 133,2 مليار دولار أمريكي عند نهاية جوان 2008، وهذا الذي يبعد عنا مؤقتاً مخاطر الأزمة المالية العالمية.

أتطرق في الشطر الثاني من مداخلي لبعض التوصيات :

بالنسبة لقطاع المالية، الخارجية والداخلية، أريد التطرق إلى تفعيل دور البنوك في تمويل الاقتصاد الوطني :

- تفعيل التنسيق بين الإدارة الجبائية والجمركية في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة التهريب والغش الجبائيين.

الرئاسة: السيد محمد بوخلخال، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان؛
- السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، مكلفة بالبحث العلمي.

افتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الخمسين صباحاً

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسادة أعضاء الحكومة؛ يقتضي جدول أعمال جلستنا مواصلة مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2009، وأحيل الكلمة إلى السيد بوعلام درامشيني.

السيد بوعلام درامشيني: بسم الله الرحمن الرحيم.

- السيد الرئيس،
- السادة معالي الوزراء المحترمون،
- زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،
- رجال الصحافة والإعلام،
- السادة الحضور،
- السلام عليكم.

لقد جاء مشروع قانون المالية لسنة 2009 في

الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: أحيل الكلمة إلى السيد محمد الطيب سناني.

السيد محمد الطيب سناني: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير المالية،

السادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

زملائي، زميلاتي أعضاء المجلس الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

باديء ذي بدء، أثنى مجموعة الإجراءات الإيجابية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2009، وأسجل في الوقت نفسه مجموعة من الملاحظات أدعو إلى النظر فيها.

السيد الوزير، إن سنة 2009 هي آخر سنة لاختتام البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامجي الجنوب والهضاب العليا.

إن المشكل ليس في مصداقية كل هذه المعطيات، وإنما مقارنتها بالواقع الذي يعيشه المواطن وتداعيات حالته الاجتماعية من ضعف وتدني المعيشة، واتساع دائرة الفقر والفقراء، وكذا موضوع الشباب والآفات الاجتماعية التي تنهك كاهل هذا الأخير، فواقع المجتمع لا يعكس حقيقة المؤشرات التي تقدم لنا.

إن جهد الدولة الجزائرية في جميع مناحي الحياة والأموال الطائلة إن كانت لا تظهر في الواقع المعاش، فنتساءل السيد الوزير، أين تذهب هذه الأموال؟

وعليه، أقول لكم ومن خلالكم الحكومة، إن مسعى الإصلاحات الاقتصادية لم يدرك مغزاه الحقيقي، فأغلب ما يجري من إصلاحات هو تأطير للواقع وليس للبحث عن البدائل التي تسير تفتح الجزائر على المحيط الخارجي.

إن قانون المالية لسنة 2009 جاء بتدابير تشجيعية، لكن سؤالي سيدي الوزير هو: كيف

– حث البنوك العمومية على الفعالية في معالجة ملفات طلبات القروض المقدمة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تفعيل المصالح الدبلوماسية في التعريف بآفاق الاستثمار في الجزائر.

– إيلاء العناية بسلك الحرس البلدي وتحسين ظروفهم المعيشية.

أما بالنسبة إلى الطاقة والمناجم، الصناعة وترقية الاستثمار، فمن الضروري إيجاد حلول استعجالية للانقطاعات المستمرة للكهرباء، وتطوير الاستغلال المنجمي، وكذا مواصلة الجهود الكفيلة بتعميم الكهرباء وإيصال الغاز الطبيعي إلى المناطق الريفية للحد من النزوح الريفي، إعادة تأهيل المؤسسات العمومية ذات الأهمية الاستراتيجية، وكذا العمل على توفير المناخ لجلب الاستثمارات ورؤوس الأموال، وفي هذا المجال سيدي الوزير، اختيرت قطعة أرض بمساحة 1000 هكتار في ولاية بومرداس، خصصت لمصفاة تكرير البترول والمكان مناسب، وتقع هذه الأرض بين بلديتي زموري ولقطة، ووجه المشروع لولاية أخرى، لكن هذه القطعة الأرضية لا بد أن تجسد عليها مشاريع استثمارية، كون ولاية بومرداس تفتقر لمنطقة صناعية، وتفتقر كذلك لموارد مالية بعدما حوّلت المنطقة الصناعية للروبية والرغاية للجزائر في التقسيم الإداري لسنة 1984.

أما في مجال السكن، ضرورة تغيير أساليب وطرق توزيع السكنات الريفية والاجتماعية، واتخاذ تدابير كفيلة للمزايدة في وتيرة إنجاز السكنات المبرمجة، وضرورة مساندة مبلغ إعانة السكن الممنوحة من طرف الدولة مع أسعار مواد البناء المتداولة في السوق، وفي هذا المجال أيضا أطلب من سيدي الوزير تخصيص حصة سكنية بديلا للشاليهات التي أنجزت للتكفل بمتضرري زلزال 21 ماي 2003، كون مدة صلاحيتها محدودة وكذا البناءات الهشة، فالولاية امتداد لعاصمة البلاد.

وأيضا تكفلت الدولة بهذه الولاية وهي مشكورة في محي أثر زلزال 21 ماي 2003 وهذا بمنحها حصتها من التنمية، شكرا والسلام عليكم ورحمة

فإن إعادة النظر في المبلغ المرصود للمخططات البلدية للتنمية أمر حتمي.

نقطة أخرى السيد الوزير أريد أن أعرج عليها خاصة بميزانية البلدية، فكما قلت منذ قليل، فإن أكثر من 1200 بلدية عاجزة، أي أن النفقات أكثر بكثير من الإيرادات، والغريب في الأمر ونحن نتكلم عن الاستثمار، كيف يحذف بند الاستثمار من ميزانية البلديات؟ فنحن نعرف السيد الوزير أن هناك نوعين من الميزانية، الميزانية الخاصة بالبلديات والتي هي مقرات الولاية والميزانية الخاصة بالبلديات والتي ليست مقرات للولاية، وحذف بند الاستثمار، إذن كيف نطلب من المنتخبين المحليين دعم الاستثمار وإعطاءه الأولوية لتوفير اليد العاملة وتوفير مناصب الشغل والعمل على تقدم البلاد، وللأسف حذف هذا البند من وثيقة الميزانية.

بالنسبة إلى التضامن الوطني، فإنه في غياب سياسة وطنية واضحة المعالم بخصوص عملية التضامن الوطني، حان الوقت - السيد الوزير - لوضع حد لما يسمى بقفة رمضان التي أساءت كثيرا للفرد الجزائري وأصبحت فعلا نقطة مهينة، فالفقير في الجزائر لا يحتاج إلى التضامن إلا في شهر رمضان، فعيب علينا أن نعطي لعائلة فقيرة قفة واحدة فقط في السنة أي خلال شهر رمضان فقط ونقول إننا قمنا بعملية التضامن، فأى نوع من التضامن هذا؟ فأنا أعتبره وبكل صراحة تضامنا فلكوريا، وأقول صراحة إن وزارة التضامن تفتقد إلى التخطيط، وعملها يشوبه الكثير والكثير من الظواهر السلبية، وعليه حان الوقت بأن نفكر بكل جدية لوضع - على الأقل - الحد الأدنى للمعيشة لهؤلاء الفقراء المساكين.

نقطة أخرى السيد الوزير، أريد أن أعرج عليها خاصة بالفساد؛ إن تطبيق الميزانية... (ومراقبتها من صلاحيات وزير المالية، لقد حان الوقت لإعادة النظر في مرسوم الصفقات العمومية، لأن جل التعديلات التي أدخلت عليه غير كافية، وإن هذا الأخير كرس وقرن الفساد في بعض مواده، أنظر إلى

يمكنكم تطبيق هذه التدابير في ظل غياب أرضية تطبيق من نسيج صناعي وخدماتي وفلاحي، يمكن أن تطبق عليه هذه الإجراءات والتدابير التي جاء بها قانون المالية لسنة 2009؟

إن تقديم الميزانية دون قانون ضبط الميزانية يبقى عملا ناقصا ولا معنى له، لأن قانون ضبط الميزانية يحتوي على مضمونين اثنين: أولا، تسجيل وترسيم وتثبيت المعطيات بالأرقام نهائيا.

ثانيا، أخذ القرار التشريعي وأقول أخذ القرار التشريعي بشأن الفأض أو العجز المسجل لتقرير توظيف استغلاله، وإن حدث عجز فيجب أخذ التدابير اللازمة لتغطيته.

السيد الوزير، وأنا أتفحص جدول توزيع النفقات حسب القطاعات، شد انتباهي رخصة البرامج المخصصة للمخططات البلدية للتنمية، فهذا الأمر غريب السيد الوزير، هل مبلغ 95 مليار دينار كافية لتطوير وتنمية 1541 بلدية ونحن نعرف أن 1200 بلدية عاجزة؟

هناك بعض البلديات تستفيد من مبلغ 2 مليار سنتيم على مدى سنة كاملة ويطلب منها العمل على تطوير وتقديم خدمات ومعالجة نقاط سوء مثل: - القضاء على مشكلة التزود بالمياه الصالحة للشرب.

- فك العزلة عن المواطنين.

- القضاء على مشكلة التطهير.

- إعادة الاعتبار وتهيئة المدارس.

- تهيئة الأحياء القديمة والجديدة في ظل غياب الوكالات العقارية، التي أصبحت عاجزة حتى على تسديد رواتب موظفيها، وهنا أقول بكل صراحة السيد الوزير، يجب إعادة النظر في المبلغ المرصود للمخططات البلدية للتنمية، لأن إنجاز عملية واحدة في القطاع يفوق بكثير المبلغ المرصود للبلدية التي يفوق عدد سكانها 20 ألف نسمة، لتنميتها على مدى سنة.

بخصوص التحسين الحضري، أنظر السيد الوزير ما أصاب بلديات الجزائر التي تريفت، وعليه

البلدية وحتى بين القرى، كيف يمكن أن يكون على اتصال يومي مع الجمارك؟ فهذا ليس استقرارا السيد الوزير، فلا بد من حل لهذا المواطن الذي ينظر لناقته ومعزاته وما يزال عليه ضغطا! فيجب أن يرحم القانون هذا المواطن.

نحن مستعدون جميعا لمساعدة دولتنا ونذهب كلنا لنحرس الحدود، ولكن بين الدار والدار، يجدر أحدهم فيأخذ سيارتك بغير سبب، فالوصول إلى مبلغ خمسة آلاف دينار يعني ذهب! فماذا يعني هذا المبلغ، فصندوق من حليب «لحظة» يقدر بـ 5000 دج! فقم بعملية حسابية تجد 5000 دج فلماذا يأخذ سيارتي؟

السيد الرئيس، يجب علينا أن ننظر إلى أوضاع المواطن البسيط.

النقطة الثالثة، يجب أن ننظر إلى شعبنا المتواجد بالنيجر والمالي، الذين يعانون من مشكل منعهم من إدخال أبقارهم إلى الجزائر، فيجب أن تمنحنا الدولة رخصة حتى ندخل أبقارنا ونبيعها بكل حرية في بلادنا.

النقطة الرابعة خاصة بتدعيم الفلاحين الذين يمثلون كل مستقبل البلاد، فاللحم ندهم، والذي لا يستطيع شراء حليب «لحظة» فإنه يحلب بقرفته أو معزاته أو ناقتة، وعليه يجب تدعيم الفلاح حتى يستطيع الاستفادة والإفادة، خاصة المربين والفلاحين.

نقطة أخرى السيد الرئيس، يجب أن ننظر إلى أمهات كل الناس، أتعرفون من هي أمهات كل الناس؟ بالطبع هي البلدية، فهناك بعض البلديات تعاني الفقر، فليس لديها دخل، فيجب - السيد الوزير - تدعيم البلديات حتى يستطيع المواطن أن يثق فيها، فإذا عانى أحدهم الجوع، يذهب إلى البلدية فتقول له «الله غالب» وإذا لم يجد شخص ما يلبسه وعانى البرد، فتقول له كذلك «الله غالب»!!

السيد الرئيس، يجب أن يحل مشكل البلديات، فالمؤسسات التابعة للولايات خاصة (BMC)، تحتاج إلى تدعيم، فالبلديات التي تجمع عددا ثقيلًا من العمال هي (BMC) فيجب أن ننظر في أمر الشركات

ما تكتبه الجرائد اليومية عن مهازل الصفقات العمومية.

إن تنامي الجريمة بأنواعها يحتم على الجميع وضع آليات جديدة من أجل حفظ أمن وسلامة المواطنين في أرواحهم وأموالهم).

السيد رئيس الجلسة: شكرًا للسيد محمد الطيب وأحيل الكلمة إلى السيد مسعود قمامة.

السيد مسعود قمامة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،
زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، بداية أتكلم عن دعم الدولة، فبالنسبة لحليب الأكياس في بعض الولايات مثل تمنزاست، وهي الولاية التي اطلعت عليها دون الحديث عن باقي الولايات التي لم أطلع عليها، فالمواطنون يشترون الحليب في الولايات الأخرى بمبلغ 25 دج، بينما نحن نشترى حليب العلب الذي يسمى «لحظة» بـ 250 دج.

السيد الوزير، نحن لا نطلب المحال، بل نطلب المساواة بين كل المواطنين الجزائريين الذين يتمتعون بالديمقراطية والوطنية.

إعلم السيد الوزير أننا نشترى الحليب بمبلغ 250 دج، بينما يشتريه غيرنا بـ 25 دج، فنطلب السيد الوزير حل هذا المشكل، بشكل يتساوى كل الشعب في الحقوق والواجبات.

النقطة الثانية، السيد الرئيس، فيما يخص قانون الجمارك - وأكرر هذا القول للمرة الثانية في هذا المكان - فإن المواطن الذي يقطن خارج البلدية وخارج القرى وداخل القرى متضرر من هذا القانون، لأن القانون الجمركي لا يرحم أحدا، فهناك عملية محددة يأخذها واحد في العشرين! فالكل مستعجل اليوم، وتضييع الوقت يؤدي إلى مشكلة، فالذي يقطن على مسافة 500 كلم أو 600 كلم أو 400 كلم عن

العواقب، وذلك بدءاً بفتح نقاش وطني وتحضير حوصلة عامة للوضع، وجعلها في متناول الجميع، وإشراك البرلمان وتأجيل الاستثمارات غير المستعجلة، وإلغاء جميع مشاريع الترف والبدخ والحد من الإسراف والتبذير، وعلى هذا الأساس سنتناول مناقشة كل النقاط المدرجة في قانون المالية لسنة 2009، مع التأكيد على بعض المعطيات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الميزانية.

أولاً، فيما يتعلق بتسيير احتياطات الصرف من طرف بنك الجزائر، فإنه من غير المعقول التصريح بأن الجزائر في مأمن من عواقب الأزمة المالية للأسباب التالية:

أ - يجب الاعتراف بأن كل الاحتياطات مكتتبة بالعملة الصعبة، ومعظمها بالدولار الأمريكي والأورو، تلك البلدان المعنية بالأزمة المالية.

ب - كل المبالغ المصرح بها مسجلة على مستوى المؤسسات المالية لتلك الدول، سواء البنوك التجارية أو البنوك المركزية الخارجية، وهذا ما يعني أنها خارج رقابة الدولة الجزائرية.

ج - الاكتتاب لبعض المبالغ على شكل سندات الخزينة الأمريكية وذلك لضمان مردودية احتياطات الصرف، لا يعني أنها مجردة من المخاطر ولاسيما تلك المتعلقة بخطر التجميد حيث لا يمكن التنازل عنها قبل الآجال.

د - باعتبار المبالغ المكتتبة مبالغ جد هامة فينبغي إخضاع مثل هذه القرارات إلى تصويت ممثلي الشعب من خلال البرلمان، لتجنب احتكارها من طرف شخص واحد.

ثانياً، نلاحظ في الآونة الأخيرة نية صريحة لتدعيم النشاط الاقتصادي وخاصة في القطاع الصناعي والفلاحي، ولكن يبقى القطاع العمومي هو الوحيد الذي بإمكانه تحقيق ذلك الهدف، غير أنه لم يحدد مبلغ التطهير المالي لهذا القطاع في الميزانية السنوية لسنة 2009.

ثالثاً، فيما يتعلق بحركة رؤوس الأموال، فإن قرار بنك الجزائر رقم 07 - 01 المؤرخ في 03/02/2007 أعطى حرية واسعة في تنفيذ العمليات الجارية مع

الولائية القادرة على التشغيل وجلب إنتاج للولاية، ولا بد من تدعيمها.
السيد الوزير...

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد مسعود وأحيل الكلمة إلى السيد ناصر مقراني.

السيد ناصر مقراني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا الكريم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة الوزراء، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، إن لم أخطيء، أعتقد أن السلطات العمومية لاتزال تؤكد أن الجزائر في مأمن عن عواقب الأزمة المالية العالمية، غير أن الواقع يوحي لنا عكس ذلك، فما تقوم به السلطات ما هو إلا سوء تقييم للأزمة وبالتالي رفض اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للحد من العواقب، وما هي إلا محاولة لإخفاء الحقيقة عن الجزائريين الذين هم على دراية تامة بها، وذلك عبر مختلف القنوات والوسائل الإعلامية، فالكل يعلم ويتابع يوميا مستجدات الوضعية والأحداث العالمية، فكيف إذن يمكن التجرؤ بالقول إن الأزمة المالية العالمية ليس لها أي تأثير سلبي على المجالات الاقتصادية، المالية والتجارية للبلاد؟ فكيف هذا والكل يعلم أنه وفي بضعة أيام فقط من بداية الأزمة، تدهورت أسعار البترول بما يقارب الخمسين بالمائة، وهذا ما سيؤثر حتما وبدون شك على الإيرادات الوطنية ويؤدي إلى انخفاض في قيمة احتياطي الصرف المتواجد في المؤسسات المالية الخارجية، ناهيك عن العواقب على العائلات ذوات الدخل البسيط، فمن المؤكد أنها ستكون وخيمة وحادة على معيشتها، لذا فإنه آن الأوان للحكومة، أن تأخذ بعين الاعتبار والجدية المستجدات العالمية للأزمة، واتخاذ الإجراءات اللازمة التي بوسعها الحد من

الأهم هو تنصيب الفرق اللازمة التابعة لـ (ANDI-ANSEJ) لمعاينة مثل هذه الحالات في الميدان. المادة 43: إصدار القرض الإسنادي أو تسعير الشركات على مستوى البورصة، يجب ألا يقتصر على موافقة لجنة العمليات بالبورصة، وإنما يستوجب الأمر موافقة البرلمان لأن ذلك يتعلق مباشرة بادخارات المواطنين، وهذا لما عرفته الساحة الدولية من تلاعبات وخسائر فاضحة مثل حالة رياض سطيف.

المادة 56: النقطة 06: نقترح رفع منحة الطلبة الجامعيين وذلك حسب السلم الآتي:
طلبة النظام الداخلي 2000: دج/شهرية.
طلبة النظام الخارجي 1000: دج/شهرية.
وهذا لمواجهة ارتفاع الأسعار.
الإجراءات الإضافية المقترحة إدراجها:
البنوك الخاصة:

1 - يجب رفع مستوى رأس مال هذه البنوك لأكثر من 2.500.000.000 دج، لأن ذلك يمثل ضمانا كافيا وخاصة بالنسبة لبنوك الشبكة.
فرض مستوى رأس مال يأخذ بعين الاعتبار معيارين هما:

- عدد الوكالات المفتوحة.
- بنوك الشبكة/المؤسسات المالية.
2 - قروض الإمضاء تعتبر خطرا كبيرا لأن هذا النوع من القروض يصعب التحكم فيه من طرف السلطات، لهذا يجب خلق مركزية القروض على الإمضاء المحلية على مستوى بنك الجزائر.
كما يجب خلق مركزية قروض الإمضاء الخارجية على مستوى بنك الجزائر مع مراقبة صارمة للبنوك الخاصة.

3 - بصفة انتقالية يجب على كل مؤسسات الدولة عند إبرام الصفقات العمومية التأكد من صحة كل الضمانات البنكية التي تفوق 1.000.000 دج لدى البنوك المصدرة لها.

ذلكم سيدي الرئيس أهم الملاحظات وأهم الاقتراحات التي نرى فيها إثراء لقانون المالية لسنة 2009، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم

الخارج، ونظرا للوضع الحالي للاقتصاد الدولي، ولحماية مكتسباتنا الاقتصادية والمالية، يجب مراجعة هذا القرار لإخضاع كل العمليات لرقابة صارمة من طرف بنك الجزائر، أيضا تحويلات الأرباح نحو الخارج، يجب أن تكون خاضعة لمصادقة أولية من بنك الجزائر قبل تنفيذ العملية للتحقق من مبالغ الأرباح القابلة للتحويل، ومنه لا تتحمل البنوك التجارية مسؤولية تلك التحويلات. السيد الرئيس، لدينا أيضا ملاحظات خاصة ببعض المواد المدرجة في القانون:

المادة 02: الامتيازات المنصوص عليها في هذه المادة يجب أن تشمل أيضا صندوق غير الأجراء أي (CASNOS).

وفيما يخص الامتياز الممنوح لتدعيم التشغيل في إطار (CNAC-ANSEJ-ANGEM) يجب أن يشمل مراحل التأجيل في تسديد القروض أكثر من سنة على الأقل، لأنها تتعلق بالاستثمارات.

المادة 03: يجب عدم السماح لمثل هذه التخفيضات من أجل تحديد الأرباح، لأنها تعتبر تحفيزا لهذه المؤسسات على عدم تقديم المبررات على النفقات، وبالعكس من واجب المؤسسات مراقبة كل المصاريف مع تقديم كل الأدلة القانونية.

المادة 05: نوكد عدم الموافقة على هذا الإجراء، لأنه يعتبر تشجيع للمؤسسات على المضاربة في العقارات، إذ إن موضوع المؤسسات ليس المضاربة ولكن خلق الثروة، ومنه القيمة المضافة التي تختلف عن فوائض القيمة عن عمليات التنازل.

المادة 08: نوكد في هذا الصدد على ضرورة إخضاع تحويلات الأرباح إلى الخارج للمصادقة الأولية لبنك الجزائر، فيجب عدم الاكتفاء بالتصريح للإدارة الجبائية بهذه الأرباح القابلة للتحويل نحو الخارج.

المادة 11: نحن لا نصادق على مثل هذه الإجراءات، لأنها ستشجع المساهمين في الشركات التجارية على عدم متابعة حسابات الشركة، فلا يمكن أن يسمح المشرع بعدم تسيير الشركة.

المادة 12: نصادق على هذه الإجراءات، غير أن

ورحمة الله.

الأقل.

لقد تحصلت بلادنا على المرتبة 106 من بين 134 مرتبة، أي صنفت ضمن المراتب الأخيرة في تكاليف السياسة الزراعية، وهذا ما يعني أن زراعتنا تحتاج إلى اهتمام أكبر وأكثر.

أما في ميدان المحافظة على البيئة، فإن الجزائر تواجه أزمة كبيرة في كيفية معالجة النفايات الخاصة وبقايا المواد الحساسة التي تشكل خطرا على صحة المواطنين، سواء كانت صناعية منتجة أو مستوردة، وقد قدرت هيئة فرنسية متخصصة كمية النفايات الصناعية الخاصة المكدسة في الجزائر بأكثر من 2,8 مليون طن، فيما يصل إنتاج النفايات الخاصة إلى حوالي 325 ألف طن سنويا، كما قدرت تقارير صادرة عن الهيئة الوطنية لمسح الأراضي الخاصة بالنفايات الخاصة إلى إحصاء أكثر من 1,1 مليون طن من النفايات في المناطق الشرقية، وأكثر من 378 ألف طن في المناطق الوسطى، وأكثر من 500 ألف طن في المناطق الغربية، في وقت لاتزال كميات كبيرة من الأميونت والمواد الصيدلانية والأدوية والمبيدات الفاسدة مكدسة أيضا، وتشير التقديرات التي توفرها الوكالة الوطنية للنفايات والهيئة الوطنية لمسح الأراضي للنفايات الخاصة إلى إنتاج أكثر من 352.100 طن سنويا من النفايات الصناعية، وتمثل مناطق الشرق نسبة 45% من النفايات المنتجة مقابل 30% بالنسبة إلى مناطق الغرب و24% بالنسبة لمناطق الوسط.

أما بالنسبة للنفايات الصناعية المكدسة، فإن مناطق الشرق تمثل 55% من الكمية الإجمالية، مقابل 25% في الغرب و19% في الوسط.

إذا نظرنا - السيد الرئيس - إلى الضريبة، فهي اقتطاع مالي إجباري غير عقابي تحدده الدولة، ويلزم الأشخاص الطبيعيين المعنويين بأدائه لها بصفة نهائية وبدون مقابل، خاصة الضرائب المباشرة، وذلك لتمكين الدولة من القيام بوظائفها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ولكن ما يلاحظ هو تجاوز عدد الضرائب المفروضة على المواطن،

السيد رئيس الجلسة: أحيل الكلمة إلى السيد كمال بوناح.

السيد كمال بوناح: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرين، السيدات والسادة ممثلي وسائل الإعلام، الأخوات والإخوة الحضور.

بودي أن يكون تدخلتي مختصرا وهذا لضيق الوقت؛ يعد قانون المالية قانونا مهما واستراتيجيا بالنسبة للبلد، وبالتالي مساهمتنا تكون بإثراء هذا القانون وترشيد المال العام.

بودي - السيد الرئيس - أن أطرح سؤالاً حول قضية مواجهة الجزائر لتهديد أمن غذائي واضح للعيان وهذا بالنسبة إلى فاتورة الغذاء، فأى سياسة مالية إن لم يكن هناك نداء، والتوجه إلى التصدي لهذه الظاهرة قد يؤدي إلى أن قانون المالية يصبح بدون معنى، وكذا التصرف في المال العام والاستراتيجيات الموضوعة تصبح بدون معنى.

كما نلاحظ ظاهرة تفشي التصحر، فعندما يكون هناك فائض من المال فإننا لا نسخره لمواجهة الظواهر الخطيرة التي تهدد البلاد، فأعتقد أنه لم يبق لنا أن ندرس قانون المالية من الجوانب التقنية فقط، حيث تبقى روح القانون والاستراتيجية بالنسبة إلى الأمن الغذائي بعيدة، إذ إن تفشي ظاهرة التصحر أصبحت تهدد 30 مليون هكتار، ومعالي السيد وزير الفلاحة موجود معنا، مما سبب لنا انخفاضا في الزراعة والتي فشلت في تغطية احتياجات الاستهلاك، فتصل المستوردة منها إلى 70% من سوق الخارج، وقد دعا الخبراء إلى استجابة عاجلة للحد من هذه المخاطر، بالإضافة إلى الحاجة إلى المزيد من الجهود لوقف ظاهرة التصحر، ويشددون على أهمية تحقيق التآزر بين الزراعة والصناعات الغذائية لدعم الاستهلاك الوطني أو زيادته على

والمواطن ذي الدخل المتوسط مباشرة، وأذكر من بينها الحصول على السكنات التساهمية، فالمواطن يطالع في الجرائد والمقالات أن الدولة تساعد بمبلغ مالي هام للحصول على سكن تساهمي، لكن في الواقع يواجه هذا المواطن الولايات عند طرح ملفه، إذ يبيع ما عنده من ذهب وأثاث منزلي ويبدأ في دفع مستحقات الحصول على السكن، وعند اقتراب تسلمه للمسكن تتهاطل عليه دعوات من الجهة المنجزة تطالبه بدفع مبالغ مالية أخرى ومبالغ خاصة بالتهيئة العمرانية وغيرها، ففي كثير من الأحيان هذا المواطن يتخلى عن هذا السكن، فالجهة المختصة أو الوكالة العقارية تعيد له ماله وتخصم منه 10%، وبهذا لم يربح من أي جهة، وهنا يجب أن تنظر الدولة في أمر التهيئة العمرانية، فهي قادرة على تهيئتها، والمواطن كما تم وعده بأن مبلغ المسكن من ثلاث غرف هو 250 مليون لا يصح أن يقال له بعد ذلك إن المبلغ هو 500 مليون!

هذا من جانب، ومن جانب آخر لاحظنا ظاهرة غريبة تهتم أملاك الدولة، ففي كل الولايات، نظرا لكثافة المشاريع، تضطر الدولة إلى استرجاع الأراضي الفلاحية المتواجدة في المخطط العمراني، ولكن بعدما تجتمع اللجنة وتسترجع الأراضي وتبدأ العمليات لتعويض الفلاح، أي بعد مدة ستة أو سبعة أشهر، فإن الفلاح يطالب بحق الشفعة، والغريب في بعض الجهات، فإن أملاك الدولة تسايهه، ولدينا الكثير من هذه القضايا أمام العدالة، لأن أملاك الدولة باعت للمستثمر أو المرققي، وعندما يشرع في إنجاز مشروعه، يقول صاحب الأرض إن له حق الشفعة، فيجب هنا أن نرفع الغموض في مثل هذه العمليات.

هناك مسألة أخرى تهتم أملاك الدولة والخاصة بتحديد المناطق (Les Zonings : zone A et zone B)، أي لا يوجد إلا الجدار الذي يفرق بين المنطقة والأخرى، ولكن قد يشتري شخص المتر المربع بـ 18 ألف دينار وجاره يدفع 30 ألف دينار! فلا توجد عدالة في تحديد المناطق، ونأخذ على سبيل المثال، الولاية التي أنتمي إليها، فنظرا لازدحام السيارات وتوسع

بحيث وصلت إلى 30 ضريبة تحت مسميات مختلفة، وتأتي في الصدارة الضريبة على القيمة المضافة التي يدفعها المواطن الجزائري مهما كان مستواه الاجتماعي أو مستوى دخله، كونها مرتبطة بالاستهلاك بمفهومه الواسع، وتقدر نسبتها بـ 17% على جميع المواد الاستهلاكية الكمالية والشبه الكمالية والخدمات المختلفة، مع استثناءات طفيفة بالنسبة لبعض المنتجات الأساسية مثل الحليب والخبز، إذ تشير الأرقام الخاصة بالخاضعين للضريبة في بلدنا التي نشرتها المديرية العامة للضرائب التابعة للوزارة المعنية، أي وزارة المالية، أن عمال الوظيف العمومي ومنهم العمال المعلمون والأساتذة والمهندسون والأطباء يدفعون ضرائب أكثر من أصحاب المهن الحرة والتجار، بسبب تهرب التجار من دفع الضرائب، في حين تلجأ الحكومة إلى الاقتطاع المباشر من الأصل أي من الأجر لتفرض أكثر...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد كمال بوناح وأحيل الكلمة إلى السيد جلول خضرة براهمة.

السيد جلول خضرة براهمة: شكرا. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي وزير المالية ممثل الحكومة،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
السيدة والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة أعضاء وسائل الإعلام،
السيدات والسادة الحضور.

بداية، أود أن أشكر السيد وزير المالية وطاقمه على تحضيره لهذا القانون الهام وكذلك اللجنة الاقتصادية لمجلس الأمة الموقر، التي بذلت مجهودات لتحضيره في وقته.

عند قراءتنا واطلاعنا على محتوى هذا القانون، نجد بعض البنود التي تهتم المواطن الضعيف

سيدي رئيس الجلسة المحترم،
السيد معالي وزير المالية المحترم، ممثل
الحكومة،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة ممثلي وسائل الإعلام،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.
باديء ذي بدء أتقدم بالتهاني الخالصة للقائمين
على الإذاعة والتلفزيون بمناسبة ذكرى 28 أكتوبر،
وهي ذكرى استرجاع السيادة الوطنية على هذه
المؤسسة الهامة وأتمنى التوفيق في مهامهم، كما
أتمنى أن يحل علينا شهر نوفمبر ونحن في أسعد
حال.

السيد الرئيس، تأتي مناقشة قانون المالية في
ظل تداعيات أزمة مالية عالمية يبدو أنها تلقي بكلها
على اقتصاد دول كبيرة مما جعل السياسة يتنادون
إلى قمم في أمريكا وفرنسا وبكين، ولم تجد بعد
التدابير المتخذة لحد الآن - والذي تتبع البارحة
أخبار البورصات يعرف النتائج - في وقف التري
والصعود نحو الأسفل وتقهقر سعر الدولار والأورو
وسعر برميل النفط، فأين نحن من كل هذا؟
إن الزلزال المالي الذي أتى على أخضر البورصات
ويابس البنوك هو نتيجة حتمية لنظام مالي قائم
على الربا والجشع وهذا أمر مآله الإخفاق «يمحق
الله الربا ويربي الصدقات».

فعلا، إن العالم اليوم في حالة تخبط كما وصفه
الله عز وجل «الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما
يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس، ذلك بأنهم
قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم
الربا».

ولذا، فإنني أضم صوتي إلى الذين تدخلوا أمس
بأن ندعو الحكومة إلى إعطاء الفرصة للمنتوج
البنكي والمصرفي الإسلامي، لأنه أضمن لاستقرار
السوق المالي «يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا
ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا
فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس
أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون»، فمن بربكم معاشر

حظيرة السيارات، تقرر إنجاز حظائر وطلبنا من
أملاك الدولة منحنا رخصة لإنجاز حظائر على
الأراضي المتواجدة على مستوى النسيج العمراني
والتي هي معامل مهمة ومتوقفة، ولكن عند إعداد
دفتر الأعباء أو دفتر الشروط يحدد مبلغ خيالي،
لا يحفز على الطلب، وبالعكس عندما يريد مرقي أو
شخص آخر أن يبني، يحدد له السعر، والذي يبني
وسط المدينة يبيع لك الشقة بمبلغ يفوق ثلاثة
ملايير، فهذا ليس من باب الإنصاف!

أما فيما يخص قضية التنازل عن السكنات
التابعة لديوان الترقية، فهناك الآلاف من الملفات
مكدسة ولحد الساعة لم نشرع في تحديد السعر
حتى نسمح للناس بالشراء، فهم لم يتمكنوا من
الشراء ولا من الإيجار، ونقرأ كل يوم أن ديوان
الترقية يدين بأموال وإلى غير ذلك.

ظاهرة أخرى، وأقول إن الولاية التي أنتمي إليها
أنه منذ سنة 2000 إلى غاية اليوم هناك أكثر من 36
ألف سكن أنجز، والفضل يعود لبرنامج فخامة
رئيس الجمهورية للولاية، ولكن عندما تنجز
السكنات يقال - لسكان المدن والبلديات الذين
يرون أساس سكناتهم أنجز، وقالوا الحمد لله
سوف تتمكن من تزويج أبنائنا أو التوسيع عن
أنفسنا - إنها ستسلم للأشخاص الذين يسكنون
في القصدير، وبالتالي يستبدلون بأشخاص آخرين
!وتتكرر العملية وماتزال متكررة. نقول إن وهران
محاطة بحزام من بؤس، لا أعرف متى سيفنى!
فمليون سكن ينجز في وهران ولا يكفي، فلا بد من
التفكير ووضع برنامج لإنهاء هذه العملية التي
تتواصل، وما يزال السكن...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد جلول
وأحيل الكلمة إلى السيد علي قدور دواجي.

السيد علي قدور دواجي: شكرا السيد الرئيس.
بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على
رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما
بعد؛

بالغاء هذه القائمة، فعلى أي أساس تم قبول هذه القائمة؟ وعلى أي أساس ألغيت؟ السيد الرئيس، في مجال الصحة العمومية، نسجل كذلك بأن الحكومة شرعت في تطبيق إعادة هيكلة القطاع قبل أن توفر الإمكانيات المادية والبشرية المطلوبة، وهذا يحد من نتائج هذا القطاع. وأجدد نداء سبق لي تقديمه وهو المطالبة بتسجيل عملية بناء مستشفى جديد بمازونة ولاية غليزان، لتعويض المستشفى الحالي الذي انتهت مدة صلاحيته ببنائه الجاهز، فالوقاية خير من العلاج.

كما نثمن في هذا القانون توفير 65 ألف منصب مالي بموجب هذا القانون، نأمل أن تكون دائمة، وحبذا لو وصلت إلى مائة ألف منصب عمل. وقبل أن أختتم كلمتي، لا يفوتني الإشارة إلى أن البحث العلمي مازال لم يحظ بعد بالعناية اللازمة التي تجعله محط أولوية، ونحن نعلم أن البحث العلمي هو مستقبل البلاد، فما هي الدواعي التي تحول دون ذلك؟ شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: أحيل الكلمة إلى السيد الطيب بوساليع.

السيد الطيب بوساليع: السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أيها الحضور الكريم.

عند تفحصي لمشروع الميزانية لسنة 2009، استوقفتني بعض الملاحظات التي أعتبرها هامة، خاصة في مجال التسيير، حيث ارتفعت الميزانية إلى 2594 مليار دينار جزائري، وغطت بعض القطاعات التي أظنها في اعتقادي أنها هامة، كونها تمثل شرائح اجتماعية، خاصة مستخدمي الوظيف العمومي، باعتباره يضم الشريحة الكبيرة من المجتمع، ويبقى السؤال المطروح هو: ما مصير

السادة يقدر على حرب من الله ورسوله؟ السيد الرئيس، نناقش قانون المالية أيضا والوضع الوطني يعيش تحت وطأة الاضطرابات الجوية التي مست عدة ولايات، بدءا بغرداية وانتهاء بتلمسان وبينهما ولايات عديدة، نترحم على الضحايا ونسأل الله الشفاء العاجل للمرضى، ونثمن هيئة التضامن الوطني ودور عناصر الجيش الوطني الشعبي في إسعاف هذه المناطق، ولكن نتساءل أيضا ما هو الدرس الذي تعلمناه؟ وما هي التدابير التي يجب اتخاذها للحد من عواقب مثل هذه الكوارث الطبيعية من حيث مواقع البناء ومواصفاته وتأمينه؟

السيد الرئيس، معالي الوزير، كم اشأبت أعناق المواطنين وهم يتابعون مناقشات قانون المالية في غرفتي البرلمان، أملين إلغاء الرسم على السيارات الجديدة أو تعديله بنسبة مئوية معقولة من سعر السيارة، ولكن جرت رياحهم بما لم تشتهه سفن الحكومة والبرلمان، وبالمناسبة كيف يسقط وزير المالية جوابه عن أسئلة أعضاء لجنة المالية لمجلسنا الموقر حين عرض قانون المالية التكميلي لسنة 2008، حيث جاء في تقرير اللجنة وبشأن الرسم على السيارات الجديدة أوضح الوزير بأنه فرض على الوكلاء وليس على المشترين، أقول كيف يسقط السيد الوزير هذا الجواب على أرض الواقع الذي يحتم على المشتري دفع الرسم صراحة؟

السيد الرئيس، في مجال التربية الوطنية، نثمن مجهودات الدولة في إنجاز مئات المؤسسات سنويا، ولكن نعيب عليها فتح مؤسسات غير كاملة الإنجاز أو التجهيز وهذا يدفع ثمنه التلاميذ ومسيرو المؤسسات، وندعو الحكومة إلى دراسة إمكانية تحويل المدارس الابتدائية من الداخلية إلى التربية الوطنية، في ظل وضع يؤكد أن أكثر البلديات عاجزة. وفي نفس القطاع أرفع إلى معالي وزير التربية الوطنية انشغال مساعدي التربية بولاية غليزان، الذين سجلوا على قائمة التأهيل لسلك مستشاري التربية وعينوا في مناصب عملهم مع بداية الموسم الدراسي، ليفاجأوا في العاشر من الشهر الجاري

الدول تشتري هذه المادة الثمينة جدا. تتعلق النقطة الثالثة بالبناء، وهنا أضف كلامي للأخ المتدخل الذي سبقني، وأقول إن السكن الريفي يعطى لذوي الدخل المحدود، أي للفقراء والمحرومين والمستضعفين الذين يقطنون خارج المحيط العمراني، ولكن مع الأسف عندما «يشرعون في العمل، وكما قال علي بن أبي طالب يعيشون عيشة الفقراء ويحاسبون حساب الأغنياء»، إذ يطلب منهم إنجاز 10% قبل أن يسلم لهم أي مبلغ مالي، فأنا أطلب من السيد وزير المالية تعديل هذه النقطة، تدفع لهم 10% وبعدها يحاسبون، ولا نطلب منهم إنجاز 10% ثم يُدفع لهم الباقي من الغلاف، فهناك تناقض كبير، ولذلك أطلب النظر في هذه القضية ومساعدة السكان الذين يقطنون الأرياف والجبال وكذا مساعدة الفقراء من هذا المجتمع، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: الكلمة للسيد جيلالي سليمان.

السيد جيلالي سليمان: شكرا السيد الرئيس. بعد بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيد وزير المالية،
السيدة والسادة معالي الوزراء،
الأخوات والإخوة من الأسرة الإعلامية،
الزميلات والزملاء أعضاء المجلس الموقر،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
مما لاشك فيه، أن مناقشة قانون المالية فرصة لنا كبرلمانيين لتواصل فعليا مع انشغالات المواطنين، ومعرفة ترتيبات الحكومة لتلبية هاته الانشغالات، ولفت الانتباه لما يمكنه أن يؤدي إلى الأحسن والأمثل بما يعود بالفائدة على الوطن.

إن قانون المالية لسنة 2009 المعروض أمامنا، يعتبر بحق فرصة أخرى لمواصلة المشروع الذي بدأناه منذ عشرية كاملة بقيادة فخامة رئيس

الشريحة الكبيرة الثانية الباقية من العمال الذين يعملون خارج قطاع الوظيف العمومي، أي القطاع الخاص وبعض الشركات الاحتكارية؟ واستوقفتني كذلك الالتفاتة الطيبة المخصصة للمجاهدين، ولو أنها جاءت متأخرة جدا، بعد أن كاد هذا الجيل أو هذه الفئة أن تنقرض، ولهذا الجيل من المجاهدين والشهداء فضلٌ على الناس، لأن الله تعالى قال «فضل الله المجاهدين على القاعدين درجة»، وفي هذا المجال ونحن على أبواب الفاتح من نوفمبر، فإنني أطلب بتجسيد قانون المجاهد والشهيد في الميدان، حتى لا يصبح حبرا على ورق، مع أن هذه الفئة من المجاهدين والشهداء الذين زرعو لنا شجرة الحرية ولم يقطفوا ثمارها، ولكن للأسف هم يتعرضون إلى المساس بهم، خاصة وأنهم من الرموز المقدسة للدولة، لهذا أؤكد وأطالب بتجسيد قانون المجاهد والشهيد في الميدان.

النقطة الثانية التي استوقفتني، حتى لا تبقى أعناقنا مشرّبة لصادرات المحروقات، فإن الجزائر تزخر بثروات هائلة هامة، ونحن نقارن بين الواردات والصادرات ونقيم قيمة الواردات وقيمة الصادرات، نجد أننا نصدر من الجزائر بعض السلع الهامة أو الثمينة، ونستوردها بعد مدة وجيزة أي قصيرة ونبيعها بأثمان بخسة رغم أننا نستوردها بأثمان غالية جدا، ونذكر على سبيل المثال الرخام، وأتكلّم بالذات على الولاية التي أقطنها وهي سكيكدة، وأقول إن مادتي الرخام والفلين نبيعهما بأثمان رخصية جدا ونستوردهما بعد فترة وجيزة بأثمان غالية جدا، فكيف يكون الردّ على هذا الإشكال؟

وفيما يخص مادة الفلين، فأنتم تعرفون أن لهذه الولاية قطعة شاسعة جدا من أشجار الفلين، كما يوجد بها معمل ولكن ومع الأسف سمعنا في المدة الأخيرة، أن هذه الوحدة على أبواب الغلق وعمالها سيسرحون، فكيف يكون الجواب على هذا السؤال؟ وما دام معالي وزير الفلاحة موجودا معنا فأوجه له هذا السؤال: ما هو مصير هذه الشريحة من العمال؟ مع العلم أن هذه الوحدة ناجحة وتبيع منتوجاتها لعدة دول، منها جنوب إفريقيا، الهند، الصين، وكل

فلقد باشر فخامة السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، منذ 09 سنوات مشروعا ضخما من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي، ومهما قيل فإن المشروع أثمر نتائج طيبة وبإمكاننا تحقيق أحسن من ذلك، بإعادة تفعيل الميكانيزمات التي توطر الفلاحة ببلدنا، بداية من الفلاح إلى المصالح الفلاحية وإلى علاقة الفلاح بالسوق.

إن تطهير القطاع من البنزسة والدخلاء، سيحرر الفلاح ويمنح الجزائر فرصة كبيرة في الوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

فأزمة «ندرة البطاطا» - السيد الرئيس - أدت بنا إلى تبني الإجراءات المتخذة أخيرا، من أجل ضبط السوق وفق سياسة محمودة تراعي ظروف المنتج والمستهلك، وهو ما نحياه وندعو إليه.

وفي هذا الإطار، تبقى قضية العقار الفلاحي من أهم المسائل العالقة التي تنخر الاقتصاد الجزائري، وحالة الجمود التي يعرفها لا تساهم بتاتا في ترقية الزراعة في الجزائر.

السيد الرئيس، إن قانون المالية لسنة 2009 وعبر الاعتمادات المخصصة لجميع القطاعات، يعكس حجم الطموح والتحدي الذي ترفعه الدولة الجزائرية من أجل الخروج نهائيا من التخلف في جميع الميادين.

السيد الرئيس، إن ما يتحقق يوميا في مجالات قطاع الأشغال العمومية، السكن، النقل، وغيرها، دليل كبير على الجهود المبذولة، لكن يجب التفكير مستقبلا في الموارد البشرية لحماية ما يتحقق وصيانتها، وفي هذا الإطار نتمنى أن تكون الإصلاحات التي بوشرت في قطاع التربية بداية حقيقية لبناء الإنسان الجزائري، أو بالأحرى الجيل الصاعد، لابد - سيدي الرئيس - من تسيير النخبة.

السيد الرئيس، أغتنم هذه الفرصة، لأثمن الدور والمجهود الكبير للسيد رئيس الحكومة وكافة أعضاء الحكومة، متمنيا لهم التوفيق والسداد فيما فيه الخير للبلاد والعباد.

كما أستغل هاته السانحة، للاعتزاز بما تحقق منذ سنة 1999 على جميع المستويات، فاستعادة

الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة. إن الاهتمامات المخصصة لبعض القطاعات التي تعنتي بأهم حاجيات ومتطلبات المواطن، هي الأضخم والأكبر منذ استرجاع السيادة الوطنية.

إن الخط العام لما جاء في قانون المالية لسنة 2009، يراعي حتما مستلزمات التطور التي تعرفها حركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هذا يدفعنا للدعوة للصرامة أكثر من أجل تكريس وتحقيق الشفافية والتسيير الحديث للمال العام.

السيد الرئيس، إن أهم ما يشغل ويؤرق بالنا، هو مواصلة الاعتماد على مداخل البترول في الاقتصاد الجزائري، فجل مواردنا تعتمد على البترول، وهو ما يحتم علينا تنويع مصادر الدخل القومي بالاعتماد على ترقية صادراتنا من خارج المحروقات، ولكن عبر سياسة مدروسة تراعي خصوصيات الاقتصاد الجزائري وتبتعد عن المزايدات والظرفية عند الحديث عن هذا الموضوع.

إن الحديث عن تنويع مصادر الدخل القومي، يربطنا بتداعيات الأزمة المالية العالمية، التي يبقى من واجب حكومتنا اتخاذ جميع التدابير حاليا ومستقبلا لتجنب آثارها الكارثية.

في نفس الإطار، إن التدخلات التي باشرتها بعض الدول لتجنب انهيار اقتصادياتها، يحتم علينا إعادة النظر في بعض أو كل الطرق المعتمدة في ملف الخصوصية، خصوصا ما تعلق منها بخصوصية البنوك، وهذا باللغة الفرنسية.

(Les banques étrangères doivent s'impliquer et accepter le risque dans l'économie de l'Algérie).

إن أهم الورشات التي يجب تدعيمها والعمل على ترقيتها تبقى:

- الفلاحة في الدرجة الأولى،
- الصناعة،
- الصناعات المتوسطة والصغيرة،
- السياحة.

(A mon sens, une politique agricole avec une puissance de développement doit être accrue. Une politique industrielle claire et robuste. Une politique de théorisme à grande échelle).

ذلك بعض الصحف الوطنية.
إن المطلع على مشروع قانون المالية لسنة 2009 تستوقفه مؤشرات إيجابية وبعض الملاحظات التي يتطلب توضيحها من طرف السيد ممثل الحكومة.
إذا كانت سنة 2009 تعتبر سنة اختتام البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرامج الجنوب والهضاب العليا التي شرع فيها سنة 2005، والسؤال هو هل يتم استلام هذا البرنامج سنة 2009؟ هذا إذا علمنا أن البرنامج خصص له مبلغ 13.610 مليار دينار جزائري، أي حوالي 200 مليار دولار في حين أن قروض الدفع (CP) استهلكت منها حوالي 10.000 مليار دج أي ما يمثل %63 من رخص البرامج (AP) بمعنى أن هناك %37 بالمائة من البرنامج لا يزال في طور الإنجاز وهنا نلاحظ أمرين:

– أن %63 من البرنامج تطلب الأمر أن تنجز في أربع سنوات وهي تمثل ثلثي البرنامج في حين أن الثلث باقي! ومنتساءل هل سينجز في سنة واحدة؟ وهذا أمر سلبي يتطلب التوضيح من طرف السيد ممثل الحكومة، ويتطلب كذلك الإسراع في إنجازته وفي وقته والأمر الثاني هو إيجابي وخاص وهو أن البرنامج أنجز منه ثلثان وكان له أثر إيجابي وطيب على حياة المواطنين بمعنى أنه إذا اكتمل كاملا فسوف تتحسن الخدمة العمومية بصورة جيدة.

وهنا كذلك أطرح سؤالا، فقروض الدفع التي وجهت (Les CP) لبرنامج النمو تقدر بحوالي 10.574 مليار دينار أي حوالي %78 من رخص البرنامج (AP) بمعنى أنه لا بد من اقتطاع مبلغ %22 المقدر بحوالي 44 مليار دولار لقروض الدفع وتوجيهها لـ (CP) فهل سيقطع من صندوق ضبط الإيرادات؟ أم من ميزانية 2009؟ وما مدى تأثير ذلك على الاستثمار العمومي؟

وعليه فإن الميزانية دائما تبقى كتقديرات فقط ولمعرفة الحسابات الحقيقية لا بد من قانون ضبط الميزانية لأنه لا يعقل تغييب هذه الآلية للرقابة على الأموال العامة من طرف ممثلي الأمة.

إن الإيرادات العادية وبدون جباية بترولية والمقدرة بـ 2.786 مليار دينار لا تغطي إلا نفقات

السلم المدني تدعم أكثر بمشاريع التنمية والتطوير التي تعرفها الجزائر بقيادة فخامة الرئيس المجاهد عبد العزيز بوتفليقة.

السيد الرئيس، إن أولئك الذين يشككون في كل شيء، بما في ذلك رموز ثورتنا وعزتنا لا يمكنهم الاعتراف بالمنجزات المحققة.

حقيقة إن المشوار لازال طويلا، وإن الأحلام والطموحات كبيرة، ولكن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة.

والرحلة قد بدأت منذ سنة 1962 باسترجاع سيادتنا، وتواصلت إلى الآن، ويقود مسيرتها السيد فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة – حفظه الله – الذي ندعوه... (ليواصل قيادتها بإذن الله.

السيد الرئيس، أتمنى سنة مالية مريحة لبلادنا وكل التوفيق للطاقم الحكومي في تجاوز تبعات الأزمة المالية العالمية وبالله التوفيق، شكرا على كرم الإصغاء).

السيد رئيس الجلسة: أحيل الكلمة إلى السيد بلعباس بلعباس.

السيد بلعباس بلعباس: شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله وبه نستعين والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس الجلسة المحترم، السادة معالي الوزراء والوفود المرافقة لهم، زميلاتي، زملائي رجال الصحافة والإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في مستهل تدخلتي لا بد من الإشارة إلى الأزمة الحالية والتي تم تناولها في معرض تدخل الزملاء، وهنا تستوقفني كلمة أزمة والتي من المفروض أن تكون مدعاة لالتفاف الأمة حول بعضها البعض وحول الحكومة، وشحد الهمم لتجاوز الانعكاسات السلبية على اقتصادنا، ولا مجال هناك للتشكيك في قدرات الحكومة في التعاطي مع هذه الأزمة، وبعث الروح الانهزامية في أوساط المواطنين كما تناولت

الملاحظ أن فئة الموالين لم تستفد من ميزانية القطاع ورغم أنه أعطيت وعود بتوفير الأعلاف إلا أنها لم تصل كما كان مقررا، لم يستفد الموال منذ جويلية 2008 إلى غاية هذا التاريخ إلا مرتين وكان من المفروض أن يستفيد مرة في الشهر ولولا العناية الإلهية ونزول الغيث لكانت الكارثة على هذه الفئة وعلى القطاع الفلاحي، وعليه نرجو الالتفات لهؤلاء المواطنين.

كما أن النصوص القانونية من خاصيتها أنها تخاطب كل المواطنين، إلا أن الملاحظ أن القرض الرفيق لا يعني كثيرا من سكان السهوب لعدم توفير هؤلاء على عقود ملكية للأراضي التي يستغلونها لإدماجها أي أراضي العرش في ملكية الدولة.

إن الفلاحة رهان وتحدي على الجميع أن يقف مع الوزارة المعنية لإنجاح برنامجها لأن الأمر يتعلق بأمننا الغذائي ولا مجال للمزايدة أو العرقلة في هذا الأمر.

كما أرجو من القائمين على القطاع أن يطبقوا اللامركزية في تحديد إمكانيات كل منطقة واحتياجاتها وقدراتها ثم مدّها بكل الوسائل وعلى هذا الأساس أقترح أن تبدأ لقاءات وندوات ولأئمة بمشاركة كل الفاعلين من منتخبين وفلاحين وموالين، وعلى هذا الأساس لابد من تدعيم سلطات الولاية في هذا الأمر وإنشاء إدارة عمومية واقتصادية توضع تحت سلطاتهم وسلطات رؤساء البلديات، يجب كذلك إعادة النظر في نظاما البنكي وتحريره من البيروقراطية وتيسير عملية الحصول على قروض وتخفيض الفوائد من جهة.

ومن جهة ثانية لابد من تنويع القروض لتتماشى وطبيعة المناطق بإدخال نظام المرابحة والمشاركة وغيرها.

إنني باعتباري شاهدا على ولاية وكما هو... (الحال بالنسبة لكل الإخوة النواب، فإن النتيجة عرفت نتائج حقيقية أصبح يلمسها المواطن صباحا ومساء ولا مجال للتشكيك وعلى من يرى عكس ذلك أن ينزل إلى الولايات ويلاحظ بنفسه.

كما أرجو أن يعاد النظر في قانون الصفقات

التسيير المقدرة بـ 2.531 مليار دينار، هذا مع العلم أننا لم نستلم ثلث البرنامج الباقي كما هو متعارف عليه أن البرنامج والمنشآت العمومية يتطلبان مبالغ مالية لصيانتها وتسييرها بمعنى أنه حتى وإذا أدخلنا الجباية البترولية فإن جزءا كبيرا منها سوف يذهب لتغطية نفقات التسيير وهذا مؤثر على الاستثمار العمومي ويوقفه عند هذا المستوى في حين أن هناك كثيرا من القطاعات تحتاج إلى مزيد من الاستثمار.

إن نفقات التجهيز والمقدرة بـ 2.597 مليار دينار منها مبلغ 1.145 مليار دينار لإعادة التقييم، وهذا يؤثر سلبا على الاقتصاد ويدفعنا لأخذ الاحتياطات مستقبلا لإعداد دراسات استشرافية حتى نتفادى إعادة التقييم وبالتالي نصل إلى التقديرات الحقيقية للمشاريع وحتى يتم التحكم في آجال الإنجاز.

إن اعتماد إيرادات الميزانية الإجمالية على 60% من إيرادات المحروقات هو أمر في غاية الخطورة، وإنما لازلنا مرهونين بتقلبات السوق البترولية.

وفي هذا المجال لابد من تطوير الصناعة وإن كانت تمثل 02% فقط من الإيرادات الإجمالية وهي نفس النسبة التي توفرها الجالية الجزائرية بالخارج وهذا أمر مؤسف أن صناعة دولة توازيها مداخل جاليتها فقط وهنا أرجو التصحيح إن كنت مخطئا! وعلى ضوء الكلام على الجالية لابد من إجراءات تحفيزية لهم حتى يزيدوا في تحويلاتهم إلى بلدهم للحد والتخفيف من الاستيراد المقدر بـ 34 مليار دولار فلا بد من إعادة بعث الصناعة الجزائرية وتشجيعها محليا ولو بصورة غير معلنة تفاديا لبعض الاتفاقيات الدولية وعليه لابد التفكير وبصورة جدية في إنشاء إدارة عمومية اقتصادية على المستوى اللامركزي أولا ثم وطنيا ثانيا.

إن قطاع الفلاحة ورغم الإرادة السياسية والإمكانيات المسخرة إلا أنه لا يزال بعيدا عن آمال الأمة في تحقيق الأمن الغذائي الذي أصبح استراتيجيا بالنسبة للأمة حيث نلاحظ أن الدخل الإجمالي لهذا القطاع يساوي 05,5% منها 43% تمثله مساهمة الموال في هذا القطاع في حين

تنفيذ إجراءات قانون المالية السابقة، كما يأمرها الدستور، هل في متناول تلك الحكومة ترجمة آفاق مشروع القانون المقدم أمامنا بأرقام الثروات التي ستضمن البلاد من الاستغناء التدريجي عن موارد البترول في بناء ميزانية الدولة، هذا هو التحدي الحقيقي الذي يضمن وجدان الدولة الجزائرية.

سيدي الرئيس، لأنني لاحظت القسوة واللامسؤولية من ردود الفعل التي أعقبت مداخلات رفاقي نواب (RCD) قررت أن أتحدث عن المواضيع المزعجة.

فلا أحدثكم إذن عن المجاهدين المزيفين والمبالغ المالية الباهظة التي تثقل خزينة الدولة بموجبهم. سوف لا أطيل الكلام أيضا عن تلك الإطارات الجزائرية الالاجئة إلى الغربية بحثا عن الكرامة والتقدير، مع لامبالاة الحكومة إن لم أقل مع تشجيعها للظاهرة.

هل يمكن السكوت أمام طوابير آلاف خريجي الجامعات أمام (Les DAS) بغية التحصل على لقمة العيش في إطار جهاز ما قبل التشغيل؟

وما القول عن كل هؤلاء الذين يكتفون بمبلغ 2500 دج في إطار الشبكة الاجتماعية وهم الذين يحرق عليهم في العديد من المرافق العمومية؟

هل يعتبر قذفا لو ذكرت لكم هؤلاء الجزائريات والجزائريين الذين فقدوا كل الأمل في بلادهم إلى حد أنهم يغامرون بحياتهم عبر البحار بحثا عن أقاليم تسمح لهم بتحقيق الحلم وهم يصرخون: «ياكلني الحوت ولا يأكلني الدود»!!

لاحظوا - زملائي - أنهم فضلوا الاستشهاد في البحر عن التحول إلى قنابل إنسانية.

سيدي الرئيس، هل يمكننا التحدث عن ذلك القانون الذي سمح لمغتالي جعوط، اليابس، بوسبسي وفليسي وكل من ذهب ضحية الإرهاب البشع بالتمتع بالحرية والعفو عن كل جرائمهم؟

يتم ذلك بينما يعاني المواطنون الذين ضحوا من أجل حماية الدولة والأمة من الفقر والتهمة.

أهذا هو الثمن الذي يجب دفعه ليتمكن الكلام عن استرجاع السلم؟

العمومية الذي به ثغرات أصبحت تعرقل طريقة منح المشاريع. ولابد من التفكير في وضع المشاريع لبلد حسب العرض وليس لأقل عارض).

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بلعباس بلعباس، الكلمة للسيد رشيد أعرابي.

السيد رشيد أعرابي: شكرا.

سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي الوزراء،

زملائي أعضاء المجلس،

أيتها السيدات والسادة الحضور صباح الخير عليكم.

في بلادنا تتوالى قوانين المالية وتتشابه، همها الوحيد هو تقسيم الربح البترولي على القطاعات الوزارية، التي بدورها ستسقي الجهات الاجتماعية المختلفة، كل حسب درجة مبايعتها أو ضررها، وذلك لضمان استمرارية النظام.

بينما في بلدان أخرى يسود فيها المنهج العقلاني يمكن قانون المالية الحكومة من وضع إجراءات تساعد على تحسين نوعية معيشة المواطنين، عبر تخفيض البطالة، تحسين نوعية العلاج، جدارة النظام التربوي والتضامن مع الفئات المحرومة، وضع شروط ترقية الشباب، ضمان الأمن الغذائي، توفير موارد تنمية قائمة على التنمية المستدامة قصد ضمان مستقبل الأجيال الآتية، التخفيض أو القضاء على الأضرار التي تفسد البيئة، توفير وتطوير إمكانيات الدفاع عن الوطن.

سنة وأربعون عاما بعد الاستقلال تبقى الجزائر رهينة تغيرات أسعار البترول، إذ تعجز بلادنا عن الحصول على مليار دولار أمريكي من الاستيرادات خارج المحروقات! هذه الظاهرة وحدها دليل كاف على فشل مختلف السياسات الاقتصادية منذ 62.

نعم، إن الحكومات التي توالى إلى يومنا هذا لم تأت بجديد غير إسراف الربح البترولي، عوضا عن خلق ثروة دائمة، علما أن البترول سيزول يوما.

نظرا أن الحكومة لم تستطع تقديم حصيلة عن

السادة الوزراء،
إخواني النواب،
السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تزامن طرح مشروع قانون المالية لسنة 2009 مع عاصفة الأزمة العالمية، وهذا يجب أن يدعونا إلى المزيد من الجد والتفكير كدولة وحكومة وبرلمانيين في واقعنا الاقتصادي الحالي، للبحث والاستشراف لإيجاد بدائل اقتصادية ناجعة لأن نظامنا الاقتصادي - مع كل الأسف - مهترى متأزم وإفرازاته ماثلة للعيان. لم نقدر ليوم الناس هذا رغم البحبوحة المالية على سد رمق جوعانا وضمان منصب عمل لبطالينا، فلقد أكثرنا من البنوك والصناديق ولكنها جعجة ولا طحين! وما تعرفه بنوكنا من تهريب وسطو وفساد ورشوة لهو دليل على ذلك والدولة تقف مكتوفة الأيدي. لقد آن الأوان للنظام الجزائري لأن يرقى إلى مستوى التحديات الداخلية والخارجية لإيجاد مرجعية اقتصادية راشدة رشيدة تتماشى مع هويتنا مستغلة التجارب الرائدة في العالم لتجنبنا السقوط المريع الذي لحق بكثير من البنوك والمصارف العالمية التي تعتمد الربا والتسلط على رقاب الضعفاء، فهلا عدلنا زاوية القذف واستدركنا الأمر قبل فوات الأوان فتسونامي الأزمة قادم ونتأجه مريعة ومكلفة؟

إنه مهما حاولنا القول بأن الأزمة العالمية تعود إلى عجز المستأجرين عن دفع مستحقاتهم وفوائد قروضهم، فإن ذلك لم يعد ينطلي على العقول كونها ضللت بعض الوقت، فإنه حان الوقت أن نعيد النظر في نظامنا الاقتصادي والمالي على الأقل ونخلصه من كل ما يسيء له كالتعامل بالربا على سبيل المثال، لنضمن على الأقل صرف حرب الله علينا.

ومما نأسف له - سيدي الرئيس - هو إصرار النظام الاقتصادي الجزائري على التعامل بالربا، فهلا فسحنا المجال في اقتصادنا للتجربة الاقتصادية الإسلامية؟ وأخشى ما أخشاه أن تسبقنا البنوك الغربية العاملة في الجزائر على سبيل المثال (Société Générale) و (BNP Parisbas)

وفي سياق زعم استرجاع السلم، لا يمكنني إلا أن أذكركم بوضعية هؤلاء المواطنين ومن بينهم مجاهدون حقيقيون لم يتمكنوا إلى حد الآن من استرجاع بنادقهم في ظل العزة والكرامة والسلم المسترجع.

هل يمكنني أن أمتنع عن الكلام عن هؤلاء المعوزين الذين لا يحصلون على منحهم إلا في شهر جويلية، لأسباب بيروقراطية؟ وما القول عن أمثالهم ممن لا يستفيد من أية منحة؟

سيدي الرئيس، أيعتني قانون المالية هذا بشأن الأساتذة المتعاقدين الذين لجؤوا إلى الإضراب عن الطعام من أجل منصب عمل يضمن لهم الكرامة دون أن تُحرج أمرهم الحكومة؟ أرتكب جناية لو ذكرت أن نساء ورجال الصحافة لازالوا تحت تهديد السجن؟

وما القول عن المرضى المجبرين على الموت في صمت جراء شروط علاج متدهورة بينما يلجأ الحكام للعلاج في الخارج، لكل كبيرة وصغيرة؟ سيدي الرئيس، إن قائمة المواضيع المحرجة للحكومة طويلة لكن اسمحوالي أن أضيف لها قضية أجرة المنتخبين المحليين الضئيلة جدا، متى تتم إعادة النظر في وضعيتهم؟ لماذا انتظار مراجعة قانون الولاية والبلدية لرفع هذا الظلم؟ وأخيرا إسمحو لي أن ألفت نظر زملائي، إلى موضوع يكاد لا يجرح أحدا،

بما أن الوزير الوصي لم ير نفعا للتدخل أعني ذلك الفيلم الهزيل الذي يقدم في (FAF) والذي يقوم فيه بالدور الرئيسي فريق القبة.

هل نأمل بهذا النوع من التسيير حفا في المشاركة في مونديال 2010؟ هذا التسيير الذي أوقع البلاد تحت حكم هيئة دولية لكرة القدم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا، الكلمة للسيد محمد فلاح.

السيد محمد فلاح: سيدي الرئيس.

يأتي في ظل ظروف دولية بالغة الصعوبة، وفي الحقيقة السؤال الأول الذي يتبادر إلى الأذهان هو أن قانون المالية لهذه السنة أعدّ على السعر المرجعي بـ 37 دولارا، أظن في الفترة التي كان فيها متوسط سعر برميل البترول بالنسبة للجزائر 114 دولارا، الآن اختلفت الأمور تماما.

سؤالنا للسيد وزير المالية وهو: الذي صرح به والحكومة أيضا صرّحت به هو أننا سوف نكون في منأى عن هذه الأزمة على الأقل في المديين القصير والمتوسط.

ماذا نقصد بالمدى القصير؟ هل نقصد به قانون المالية هذا أي سوف يبقى على 37؟

وماذا نعني بالمدى المتوسط؟ هل أيضا في السنة القادمة سوف يكون تحديد سعر البترول المرجعي على هذه النسبة؟ ألم نكن قد تسرعنا - ربما - في رفعه إلى 37 دولارا؟

في الحقيقة ألتمس من سيادة الوزير أن يجيب على هذه الأسئلة.

دائما في إطار الأزمة، سيادة الوزير، هل نستطيع القول إن خيار خوصصة البنوك - والذي بدىء التفكير فيه مع أحد البنوك الجزائرية - مع هذه الأزمة الخانقة هو خيار ينتمي إلى الماضي أم مازال خيارا استراتيجيا بالنسبة للحكومة الجزائرية؟

هذا بالنسبة لخوصصة البنوك، خصوصا وأننا نعرف كل الانتقادات التي تتطلب الآن التباطؤ والتدرج ومحاولة النظر برفق في هذا المجال (مجال الخوصصة... إلخ)، إذن نريد من سيادة الوزير توضيحا، وهل هناك رأي بالنسبة لهذه المسألة البالغة الأهمية؟

النقطة الأخرى، نحن نعرف - سيادة الوزير - أن هناك بنوكا أجنبية تعمل في الجزائر وهي تقريبا 30 بنكا، هذه البنوك بطبيعة الحال ليست كبنوكنا فهي متصلة اتصالا كبيرا مع البنوك والبورصات العالمية... إلخ، وهناك بعض البلدان لجأت - على شاكلتنا - إلى ضمان إيداعات المواطنين في هذه البنوك نتأكد من إيداعات المواطنين الجزائريين في هذه البنوك على مستواها هنا، هل هي مضمونة؟

التي يسمح لهما القانون الفرنسي بفتح بعض المعاملات الإسلامية.

أخشى أن تفتح هنا وبالتالي تمتص كل الأموال التي يأبى الجزائريون وضعها في البنوك ويضعونها في وسائدهم.

الملاحظة الثانية تتعلق بالتهرب الجبائي: لا يختلف اثنان على أن التجار والمقاولين الجزائريين كثير منهم يتهربون من الجباية ولهم في ذلك أسباب دفعتهم إليها المعاملات أو القوانين السارية المفعول، والسؤال لماذا هذا التعسف الضريبي؟ ونحن نعلم في المعاملات الاقتصادية أنه (Trop d'impôts tue l'impôt).

والمطلوب إعادة النظر في النظام الجبائي حتى نضمن ثقة التجار والمقاولين ونعيد أموالهم النائمة في وسائدهم كما قلت إلى خزينة الدولة حتى تستفيد منها الدولة.

وأختم تدخلني بسؤال هام: ما رأي سيادة الوزير في بورصة بور سعيد للعملة الصعبة؟ والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد فلاح، والكلمة للسيد زهاري بوزيد فليتفضل.

السيد زهاري بوزيد: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد وزير المالية ممثل الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي المحترمون.

سيادة الرئيس، قانون المالية لهذه السنة، في الحقيقة ينهي خمس سنوات من الإنفاق العمومي والاستثمار العمومي الضخم الذي شهدته الجزائر والذي حلّ بعض المشاكل كمشكل المياه الذي أصاب في يوم من الأيام الجزائر العاصمة في سنة 2003 وأوصلها إلى أبواب العطش، هذه المشكلة حلت ليس فقط على مستوى الجزائر العاصمة وإنما على مستوى كل جهات الوطن.

قانون المالية لهذه السنة - سيادة الرئيس -

المجال وأريد أن أنهى تدخلتي - سيادة الوزير - بالقول بأن المادة 160 ومنذ سنوات ونحن نسمع بأن الحكومة... نحن نعلم أن عملية تنفيذ هذه المادة هي عملية صعبة وليست سهلة، لكن أظن أن الوقت قد حان! فالبرلمانات خلقت من أجل المال، من أجل إعطاء الرخصة بأخذ المال وأيضا من أجل مراقبة هذا المال، ولن تكون دراستنا جدية أبدا إذا لم يكن لدينا قانون ضبط الميزانية.

إن أظن أن هناك إجماعا كبيرا على ضرورة وجوب تجسيد هذا القانون.

أيضا، ألا تعتقدون أنه حان الوقت لإعادة النظر في قانون الصفقات العمومية؟ وأنا أعرف آثاره، نعم هناك مطلب الشفافية... إلخ، لكن مازال فيه المس بمسألة التسريع في إنجاز المشاريع... إلخ. الكثير من هذه الأمور مرتبط بتطبيق قانون الاستثمارات.

هل هناك نية في إعادة النظر في هذا القانون المهم ليسرع في عملية الاستثمار؟ شكرا سيادة الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بوزيد، الكلمة الآن للسيد قايد شارف.

السيد قايد شارف: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

سيداتي سادتي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

في البداية أود أن أنحني بخشوع وإجلال أمام أرواح ضحايا الفيضانات الأخيرة ونسأل الله القدير أن يلهم ذويهم الصبر والسلوان.

سيدي الرئيس، ها نحن نناقش قانون المالية لسنة 2009 والعالم يهتز على واقع الإعصار المالي الذي ضرب عمق المنظمة الرأسمالية في العالم حيث انكشفت وتكدت كل بورصات العالم خسائر فظيعة تسببت في إفلاسات ضخمة على مستوى البنوك

ومع الرياح التي تضرب حاليا البورصات والبنوك العالمية وهذه البنوك هي جزء منها، هل نتأثر بذلك أم لا؟

أيضا سؤال آخر، الآن أعود لقانون المالية، هناك طلب بعض التوضيحات - سيادة الرئيس - بالنسبة للمادة 06 مثلا التي أضافت المقطع 09 وهو مهم جدا لأنه يدخل في ظل التغييرات التي نرى أن الحكومة بدأت في تجسيدها ميدانيا وهو قضية الأرباح التي تحول إلى الخارج، والآن أصبحت من المداخل وبالتالي يجب أن تضرب عليها ضرائب وإلى آخره.

هل يمكن أن نعرف بصفة دقيقة ما هي قيمة هذه الأموال التي حولت كأرباح للشركات التي تعمل هنا منذ 2007؟

هناك مادة أخرى مهمة وهي المادة 11 التي تعدل لنا أيضا المادة 182 وهذه آتية على المؤسسات والهيئات التي تحصلت على تراخيص بامتيازات جبائية إلى غيرها على أساس الاستثمار، لكنها لم تقم ولم تجسد هذا الاستثمار المنشود وما يتبعه من ثروة وأعمال... إلخ فهذا أيضا في سياسة الحكومة أظن أنه شيء جيد، وهو أن هذه الشركات التي تقوم بتجسيد الأمور على المستوى العملي سوف تسحب منها هذه الرخص للاستفادات الجبائية وسوف يطلب منها إرجاع ما أخذته من استفادات.

السؤال: هل هذا سوف يسري بأثر رجعي أم نعود بالنسبة للمستثمرين الذين حصلوا على هذه التراخيص من (L'ANDI) وقبلها؟

بمعنى هل نعود إلى تطبيق هذه المادة أيضا بالنسبة للأشخاص الذين حصلوا على هذه الامتيازات في السابق؟

المادة - 64 سيادة الوزير - التي تعدل المادة 84 ، تقول بأنها تسمح للخزينة العمومية بتطهير مالي للمؤسسات المهددة البنية، هل لنا من توضيح في هذا المجال؟ ماذا نقصد بضبط هذه المؤسسات المهددة البنية التي سوف تذهب إليها مساعدات الدولة ومساعدات الخزينة بالضبط؟

إن هذه هي النقاط التي أردت أن أذكرها في هذا

ذلك، وفي الأخير أطلب الالتفات والانتباه من طرف الوزارة المعنية.

سيدي الرئيس، ما دما في مناقشة قانون المالية لسنة 2009، هناك فئة من المواطنين المخلصين حملت السلاح بجانب أسلاك الأمن المختلفة ومازالت إلى يومنا هذا واقفة دفاعا عن الوطن والمواطن ضد كل من يحاول المساس بأمن الدولة الجزائرية، هذه الفئة هم المقاومون الذين أدوا واجبه الوطني على أحسن وجه والآن يطالبون بحقوقهم التي نرى من واجب الدولة التكفل بها. سيدي الرئيس، نحن نتفاءل خيرا كبيرا وأملا مزدهرا في الطاقم الحكومي الحالي وإن ثقة المواطنين في هذه الحكومة تزداد من يوم إلى يوم، كما نتمنى بدورنا النجاح لها في مهمتها النبيلة الصعبة في نفس الوقت.

وفي الأخير نسأل الله عز وجل أن يوفقنا جميعا إلى ما فيه نجاحنا وسعادتنا وفلاحنا وخير للشعب العظيم، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد شارف والكلمة الآن للسيد أحمد بابا.

السيد أحمد بابا: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا سيدي الرئيس الفاضل،
معالي السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،
أسرة الإعلام،
زميلاتي زملائي،
السادة الحضور،
السلام عليكم.

إن رصد الأموال وتبويبها وتقسيمها على القطاعات شيء جميل وضروري لحسن سير المرفق العام وشؤون المجتمع، لكن ما هو أجمل منه لو أحسنا التدبير والتفكير والتسيير لترشيد الأموال وكيفية تنفيذها وتجسيدها في الواقع بأقل تكلفة وأقصر مدة، وهو ما ينبغي أن يكون وما يجب أن تعمل الحكومة والعاملون فيها على العمل به، وفي

الأمريكية والبريطانية. سيدي الرئيس، يأتي قانون المالية لسنة 2009 في ظروف مميزة نظرا للوفرة المالية التي سهر عليها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بنفسه وخطط لها برنامجا خماسيا طموحا (2005 – 2009) مسك كل ولايات الوطن بمشاريع متنوعة وضخمة تحققت بنسبة كبيرة وبقي القليل منها في طريق الإنجاز وهذا على كل مستوى القطاعات: السكن، الري، التعليم، الأشغال العمومية، الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي إلى آخره، كما أننا لا ننسى مبادرة رئيس الجمهورية فيما يخص رفع الأجور لكامل الفئات التي أدخلت السرور على العائلة الجزائرية وزاد في ثقة المواطن والمواطنة.

سيدي الرئيس، فيما يخص تسيير المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة التربية الوطنية: إبتدائي – متوسط – ثانوي، نلاحظ أن الإكماليات والثانويات لها ميزانية خاصة للتسيير تصب من طرف الوزارة المعنية وهي مشكورة على ذلك.

لكن السؤال المطروح هو أن المدارس الإبتدائية مازال تسييرها غامضا رغم المتطلبات الكثيرة مثل الصيانة: إصلاح الزجاج، النوافذ، الأبواب... إلخ، كما نرى نقصا كبيرا فيما يخص المدفئات التي أصبحت ضرورية لكل حجرة تدريس.

كل هذه المعطيات التي ذكرتها سالفا على عاتق البلديات التي يعاني البعض منها عجزا ماليا. نقترح أن تكون هناك ميزانية خاصة تصب من طرف الوزارة المعنية في ميزانية البلدية ورئيس البلدية بدوره ينفقها على هذه المؤسسات المتواجدة بإقليمه.

سيدي الرئيس، أريد أن أتطرق إلى السياحة بولاية مستغانم التي تحتاج إلى مشاريع كبرى بشواطئها الممتدة على حوالي 120 كلم وبعده المصطافين الذي تجاوز أكثر من 10 ملايين في صيفية 2008 وكلف مجهودات كبيرة متواصلة لاستقبالهم ورغم هذا فالسلطات المحلية للولاية كانت بالمرصاد وهم مشكورون على

إن المتتبع لمشروع هذا القانون خاصة ذلك المواطن البسيط يرى الأرقام المدرجة في الأبواب والبنود لا تهمة إلا ما يتصل بمعيشته اليومية وأموره الخاصة مقارنة بواقع وجبهة اجتماعية تعاني الكثير من بطالة وتدني للقدرة الشرائية، مما يتطلب المزيد من العناية والإسراع في الإجراءات التي تساعد على ارتفاع نسبة النمو بصورة أكثر للمحافظة على تماسك المجتمع ورفع الغبن عنه وهذا لن يتأتى إلا إذا بادرت بجدية أكثر بخلق الثروة وإنشاء المزيد من فرص العمل في القطاعات الأخرى كالزراعة والسياحة والتي يملك جنوبنا الكبير فضاءات ومجالات واسعة لاستغلالها تتوقف فقط على الإرادة والقرارات الشجاعة وإشراك الجماعات المحلية في التنمية المحلية. وفي الأخير ودون إطالة، لا يسعني إلا أن أقول (اللهم اجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه)، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بابا والكلمة للسيد محمد خوجة.

السيد محمد خوجة: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء، أعضاء الحكومة،
زميلاتي زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أريد أن أتقدم في سياق هذا النقاش ببعض الملاحظات والانشغالات، وبداية نسجل بكل ارتياح ما ورد من إجراءات وتدابير في قانون المالية لسنة 2009، الذي جاء لتجسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة الجزائرية من خلال مواصلة مجهودات التمويل لمختلف المشاريع لاختتام البرنامج التكميلي للسيد رئيس الجمهورية

هذا المقام وفي كل سنة وفي مثل هذا الوقت من الزمن يأتي قانون المالية للسنة اللاحقة وكالعادة نناقشه ونثمنه وفي الأخير نصادق عليه، أليس من الأجدر أن نقف وقفة التقويم والاطلاع على ما استهلك وما لم يستهلك حتى يتبين لنا مكان الخلل أو القوة، ووضوح الرؤية؟ مما يجزني إلى سؤال آخر لعلني أجد الجواب في هذا المقام والمناسبة.

الوفرة المالية التي تتمتع بها البلاد ماذا يحول دون استغلالها في إقلاع اقتصادي حقيقي لإيجاد بديل للمحروقات؟ ولدينا مثل شعبي في الجنوب يقول (لي على رجل واحدة يخاف يطيح) ألا تدركون؟ ما هي مبرراتكم والأزمة المالية على مرمى حجر في عالم نؤثر فيه ونتأثر فيه دون شك؟

ف تحليل الأمور وتدقيقها وتوضيحها والإعلان عن الإجراءات الاحترازية المتخذة واجب منكم لتطمئن القلوب وتشفى العقول وتلوى الألسنة المتطاولة على اقتصاد البلاد والعباد، وعليه فإن النهوض بالاقتصاد الوطني مهمة الجميع وبمشاركة الجميع من مؤسسات مالية محلية وأجنبية وصناعية وتربوية... إلخ،

فلا حاجة لمؤسسات مالية أجنبية لا تشاركنا همومنا واهتماماتنا أكثر مما هي حريصة على رعاية مصالحها ومصالح رعاياها؛ إن الأمور تقتضي منكم أولا - سيدي الوزير - بصفتم ممثلا للحكومة ومنا ثانيا استجابة للضمير الانتخابي أن ننقل إليكم ما يعاني منه مواطنونا ووطننا، فالتحديات كثيرة وكثيرة جدا في شتى المجالات ففي مجال الاستثمار المواطن بحاجة إلى الاستثمار والاستثمار المفيد والمنتج فقط ورفع العرقلة البيروقراطية عن هذا الاستثمار وإصلاح الذهنيات الإدارية.

سيدي الرئيس، إن المتطلع على مشروع قانون المالية ومن واجب الشكر لأن من لا يشكر الناس لا يشكر الله، أشكر الدولة أولا في مسعاها على تبني تخفيض تسعيرة الكهرباء في الجنوب وعلى رأسها فخامة الرئيس وأتمنى أن تسعى نفس السعي فهي مشكورة في مسعاها كذلك بالنسبة للنقل الجوي في تخفيض تسعيرة التذكرة.

06,3% فقد يستدعي هذا الوضع ترشيح إنفاق المال العام والتحكم في قنوات التسيير وكذلك في الدراسات لتفادي ظاهرة إعادة تقييم المشاريع التي بلغت أكثر من 1.145 مليار دينار بينما البرامج الجديدة تمثل 1.347 مليار دينار.

سيدي الرئيس، أيتها السيدات أيها السادة، إن ما يحدث حاليا في العالم من جراء الأزمة المالية التي من المؤكد أنها ستؤثر ليس فقط على الدول المتقدمة وإنما وضعت معظم الدول النامية في وضع بسيكولوجي واقتصادي مخيف للغاية وهذا يوحي بمؤشر واضح لبداية أزمة متعددة الجوانب ولذلك ندعو الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات وإنشاء خلية المتابعة وضبط الإجراءات لمواجهة هذا الوضع.

وبالنسبة للجزائر - طبعاً - التي لم تتأثر كثيرا على المدى القريب فهي الآن تواجه انخفاضا مستمرا لقيمة سعر المحروقات وتدني قيمة الدولار الأمريكي وعدم استقرار العملات أمام اضطرابات الأسواق المالية العالمية.

هذه الأزمة سوف تكون تأثيراتها وانعكاساتها وحدتها حسب تفاعلاتنا معناه حسب الإجراءات وحسب استعدادنا لمواجهةها سوف نتحكم فيها أو لا نتحكم فيها ونتأثر بطبيعة الحال، ولمواجهة هذه التحديات نلج على ضرورة:

أولاً: تقييم وتجديد السياسات العمومية وتحيين سياسات القطاعات الوزارية وتوجيهها نحو مخططات تنموية قوية وسريعة في الميادين التالية: - الفلاحة، تشجيع النشاطات بكل الوسائل لتكثيف الإنتاج الفلاحي وتنظيم التخزين وضبط التسويق وتشجيع النشاطات الصناعية الفلاحية وفي هذا المجال بودي أن أطرح سؤالاً: ماذا تنوي الحكومة العمل في هذا المجال؟

- فيما يتعلق بالصناعة، الإسراع في تطبيق الاستراتيجية الصناعية المصادق عليها من طرف الحكومة وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علماً... (بأن بلادنا في عجز كبير حيث إن لدينا 400.000 مؤسسة صغيرة أي أن 70 مؤسسة

الرامي لدعم النمو وبرامج الهضاب العليا والجنوب والتي جند لأجلها منذ بداية سنة 2005 أكثر من 16 مليار دينار جزائري وما يقارب 210 ملايين دولار أمريكي.

نلاحظ أيضاً أن هذا القانون الذي يحتوي على جملة من التدابير التشريعية لم يُسلط أية ضريبة جديدة على المواطن بل يحتوي على جملة من الإيرادات والإجراءات الرامية لتبسيط النظام الجبائي وتشجيع الاستثمار.

وبالرغم من هذا، لازالت هناك بعض النقائص فيما يخص عناصر مؤشرات التأثير والعناصر المعتمدة لتحضير الميزانية والتي أود أن أشير وأتطرق إليها:

أولاً: ضعف نسبة النمو الاقتصادي المتوقع خارج المحروقات وخاصة أن نسبة النمو في الصناعة متدن جداً والوضع يتطلب الإجراءات الصارمة لأنه يمثل فقط 02,5% علماً أن الجزائر تحتوي على أرضية اقتصادية لا بأس بها، إذن الحكومة مدعوة لاتخاذ الإجراءات والتدابير من أجل تصليح هذا الوضع.

ثانياً: الارتفاع الخطير لمستوى الواردات المتوقع الذي يصل إلى 34 مليار دولار أمريكي بينما قدراتنا كما هو معلوم في التصدير لم تتجاوز 1 مليار و800 مليون دولار أمريكي.

ثالثاً: العجز في الميزانية وعجز الخزينة الذي يستدعي - طبعاً - التكفل من طرف صندوق ضبط الإيرادات في غياب موارد جبائية أخرى لتمويل الميزانية.

رابعاً: ضعف المداخل الجبائية المحلية التي تقدر فقط بـ 925 مليار دينار مما يتطلب البحث عن حلول جديدة أخرى لتمويل الميزانية في المستقبل والتي تتمثل - حسب رأيي - فيما يلي:

- تكثيف الاستثمار المنتج،
- خلق النشاطات ذات النمو الاقتصادي القوي،
- محاربة الغش الضريبي وتحسين التحصيل الجبائي،
- فيما يتعلق بالنفقات التي عرفت ارتفاعاً يقدر بـ

صغيرة لكل 100.000 نسمة بينما المقاييس الدولية تراعي 350 مؤسسة صغيرة لكل 100.000 نسمة والجزائر في حاجة إلى 1.500.000 مؤسسة صغيرة.

– المنظومة المصرفية: تحرير سيولة البنوك العمومية وتخصيصها لدعم الاستثمار،

– عصرنة النظام المصرفي والفرض على البنوك الأجنبية المساهمة في تمويل عمليات الاستثمار.

التنمية المحلية: تكليف الجماعات المحلية بوضع مخططات تنموية محلية من شأنها أن تشجع كل المبادرات لخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج الثروة وتقضي على البطالة مع العلم أن الصين الشعبية اعتمدت على التجربة التنموية المحلية وتمكنت من تحقيق 50% من حجم الصادرات).

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد، الكلمة للسيد عبد القادر نيشاني.

السيد عبد القادر نيشاني: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

السيد رئيس الجلسة المحترم، معالي السيد وزير المالية المحترم، معالي الوزراء المحترمون، زميلاتي زملائي، أعضاء المجلس الموقر، أيها الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السيدات والسادة أعضاء اللجنة المالية بمجلس الأمة على ما جاء في تقريرهم من توصيات وتفسيرات لمحتوى قانون المالية لسنة 2009، المقدم من طرف الحكومة والشكر في هذا الباب موصول لجميع من ساهم من بعيد أو قريب في بعث مشروع هذا القانون.

لقد سعت الحكومة جاهدة من خلال الخطوط العريضة لقانون المالية لسنة 2009، أن تلائم بين متطلبات التنمية الوطنية والاحتياجات الاجتماعية للمواطنين وإجراءات الحفاظ على التوازنات

الاقتصادية العامة.

كما أن الاعتماد المخصص لجميع النشاطات يعتبر الأضخم والأكبر منذ الاستقلال، بل هي اعتمادات غير مسبوقه.

فالخطوط العريضة والملاح الكلية والقطاعية لقانون المالية لسنة 2009 دليل ساطع للرغبة الأكيدة للحكومة من أجل تكريس وتجسيد جزائر عصرية وحديثة.

إن الاعتمادات المخصصة لتنمية وتطوير البنى التحتية وقطاع الخدمات سيدفع باقتصادنا إلى الأمام ويعطيه زخما كبيرا وفاعلية أكثر لكن يجب أن يرافق هذا المجهود باستثمار أكيد في الموارد البشرية فالإنسان وحده هو الرأسمال الحقيقي القادر على إحداث التغيير المرجو والحفاظ على المكتسبات المحققة في جميع المجالات وهو ما يدفعنا إلى لفت الانتباه أو التذكير بضرورة مضاعفة الجهود والعمل للمستقبل عبر الاستثمار الحقيقي بالموارد البشرية وفق رؤية متجددة لقطاعات التعليم العالي، التربية والتكوين المهني، بما يتلاءم مع احتياجات الوطن ومتطلبات سوق العمل.

سيدي الرئيس، إن الاعتمادات غير المسبوقه في جميع القطاعات تبشر بسنة واعدة على المستوى المالي وتدفعنا لإعلان الاعتزاز بحجم ما يبذل في جميع المجالات وعلى مختلف الأصعدة، ولكننا ندعو أيضا إلى تبني مفهوم الحكم الراشد في التسيير للشأن العام والعمل من أجل القضاء على مظاهر التهاون بحزم لكي لا تتكرر.

سيدي الرئيس، فإذا كان قانون المالية لسنة 2008 قد حمل معه أولى بوادر الاهتمام بالموظف والعامل عبر اللفتة الرئاسية الكريمة برفع الأجور، فإن الطموح الكبير الذي يراودنا هو مواصلة هذا المسار للرفع من القدرة الشرائية للمواطن وملاءمة احتياجاته مع إمكانياته.

فالواقع لازال بعيدا عن الأهداف المرجوة وتبقى الغاية الكبيرة ملاءمة دخل الفرد الجزائري مع واقع الحياة اليومية.

إن السكن لم يعد حلما لا يمكن بلوغه فمشروع السيد رئيس الجمهورية لبناء مليون وحدة سكنية يتجه للتجسيد على أرض الواقع مرحلة مرحلة.

كما أن أنماط السكن عرفت تطورا كبيرا ولعل الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع سنة 2009، بما في ذلك الإجراءات الجديدة الخاصة بالسكن الاجتماعي التساهمي عبر رفع مساعدات الدولة للراغبين كل ذلك ضمن الحفاظ على مجموعة خيارات بالنسبة لطالبي السكن كل حسب إمكانياته، وهذا يعكس حجم الاهتمام البالغ بحق المواطن في السكن، هاته الجهود رافقتها أيضا عناية هامة بالعمران وضرورة القضاء على أحزمة العار «الأحياء القصديرية».

إن مشاريع السكن المختلفة وفي مختلف الولايات يجب أن يجسدها المختصون في عالم البناء أو بالأحرى المقاولون أصحاب التجربة والخبرة، ولا يجب أن تصبح فرصة لمن هب ودب بحجة امتصاص البطالة، أو ضحية تواطؤ مسؤولين يريدون الاستفادة من الظروف الحالية، بإرساء مشاريع على من يدفع أكثر دون مراعاة الكفاءة والقدرة على الإنجاز.

إن بناء مدن جديدة يحتاج إلى المتابعة أثناء الدراسة وأثناء البناء لذلك فإنني أدعو إلى مواصلة تطهير عالم المقاولين من الدخلاء عليه، لكي لا نتفاجأ بكوارث البناءات الهشة الآيلة للسقوط في أية لحظة، وكذلك حماية المقاولين الحقيقيين من الضغوطات والابتزاز.

سيدى الرئيس، ودائما ومن منطلق رئاستي للجنة التجهيز والتنمية المحلية، يهمني تامين ما يعرفه قطاع النقل على جميع المستويات وتبقى تأثيرات قطار (Auto-Rail) بين الشلف والعاصمة على حياة المواطن العادي خير دليل على أهمية الاستثمار في هاته القطاعات لأنها على صلة مباشرة بالواقع المعيش للمواطن.

وإذا جاز لي أن أختم، فقطاع السياحة وتهيئة الإقليم والبيئة يعرف تناميا كبيرا، ويكفي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الحكومة والوزارة المشرفة على القطاع فخر إحياء ثقافة... (بيئوية جزائرية

سيدى الرئيس، إن تجربتي كرئيس للجنة التجهيز والتنمية المحلية قد فتحت لي آفاقا جديدة في الاطلاع أكثر على ما يتجسد في الميدان أو بالأحرى على الأرض.

ففي الزيارة الاستطلاعية لوفد من مجلس الأمة لولاية الجزائر العاصمة تمكنا من الوقوف على المشاريع الكبرى التي تنجز بالعاصمة والتي ستكون بداية حقيقية لتغيير وجه العاصمة، فالمشاريع التي وقفنا عليها ضخمة بكل المقاييس وتعتني بجميع مناحي الحياة (النقل، التعليم، الشبيبة والثقافة) وهو ما يبين جليا تنوع برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية.

كما أن مرافقتنا للعديد من زيارات السادة الوزراء، خصوصا الأشغال العمومية والسكن قد سمح لنا بالوقوف على مشاريع ضخمة لهاته القطاعات، بما في ذلك الإذعان بالقفزة المهولة التي تحققت في هذه المجالات ويمكن الإشارة هنا إلى ما نشاهده شرقا وغربا من منجزات، والكثير من ولاياتنا ورشات مفتوحة للتنمية، وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن ذكر عين الدفلى، فيما تعرفه العطف من تحول مثال يقتدى به.

فقطاع الأشغال العمومية وعبر الورشات المفتوحة في أرجاء الجمهورية الصغيرة والكبيرة تعمل - إن شاء الله - على تغيير الكثير من ملامح قطاع الطرق والمواصلات في الجزائر، فالأشغال العمومية ليست الطريق السيار شرق - غرب فقط وليست المنشآت الفنية الكبرى المحققة في العاصمة للقضاء على النقاط السوداء ولكنها أيضا الطرق التي تتضاعف في الجهات الأربع للوطن.

ففي هذا المجال الاعتراف والاعتزاز واجب بما تحققت وبما سيتحقق والأمل في أن تكون هاته المنجزات وهاته الشراكة مدرسة للأطر الجزائرية للاستزادة من تجارب وخبرة الآخرين.

سيدى الرئيس، قطاع السكن عرف قفزة نوعية كبيرة وتدعم بقوانين جديدة يراود لها أن تكون صمام أمان لردع أية تجاوزات في المستقبل لتشويه الإعمار والعمران في الجزائر.

وإعادة إطلاق مشروع (حديقة دنيا) ومعه إعادة الثقة، أقول إعادة الثقة لقطاع السياحة والمتعاملين في هذا المجال بالجزائر.

السيد الرئيس،

إن قانون المالية لسنة 2009 يوافق مرور عشرية كاملة على تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة لمقاليد رئاسة الجمهورية وهي مناسبة للتأكيد على أن الجزائر قطعت أشواطاً كبيرة، فأين نحن من المديونية السابقة؟ وأين نحن من اليأس والإحباط لسنوات التسعينات؟ وهو ما يدفعنا للتأكيد على أن الواقع الحالي هو واقع غير وردي لكنه واقع بمؤشرات واعدة بغد أفضل.

مما لاشك فيه أن بعض السلوكات هنا وهناك تقلل من وهج المجهود التنموي الجبار في الجزائر وهو ما يحتم علينا بذل مجهودات أكبر لتجاوز هاته النقائص عبر الاستفادة من تراكم الخبرات وصيانة ما يتم إنجازه في ربوع وطننا الغالي.

السيد الرئيس، لا يمكن أن أنهي مداخلة دون تثمين العمل الحكومي بقيادة رئيس الحكومة والمتابعة الميدانية لفخامة السيد الرئيس، خصوصا فيما يتعلق بالحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية كما لا يفوتني أن أحيي الروح التضامنية للجزائريين والجزائريين في الحد من تبعات الكوارث الطبيعية الأخيرة دون أن أنسى الإشادة بالمجهود الكبير للدولة للتخفيف من آثار هاته الكوارث.

السيد الرئيس، أرجو من الله سبحانه وتعالى أن يحفظ لنا الجزائر ويبارك لنا في رموز ثورتنا الأحياء ويرحم شهداءنا الأبرار ويمد الله في عمر قائد البلاد، السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الحضور،

أخواتي، إخواني أعضاء المجلس الموقر، شكرا للجميع على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر،

الكلمة الآن للسيد جمال دراجي.

السيد جمال دراجي: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة معالي الوزراء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يعرض على مجلسنا الموقر هذا مشروع قانون المالية لسنة 2009 في ظروف اقتصادية عالمية مميزة؛ أزمة عالمية وانحياز في أسعار النفط، وللعلم إن النفط بالنسبة للجزائر يعتبر المصدر الرئيسي للدخل العام وموردا أساسيا لتمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي يشرف على نهايته.

ولهذه المستجدات - سيدي الوزير - أود أن أوجه لكم هذا السؤال :

ما هي انعكاسات هذه الظروف على اقتصادنا؟ وما هي الاحتياطات الواجب اتخاذها لمواجهة الآثار على المديين المتوسط والطويل؟

السيد الرئيس، قانون المالية لسنة 2009 يعكس الجهود المتواصلة للدولة قصد تحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات والنهوض بالاقتصاد الوطني والتقليل من الآثار المترتبة عن التقلبات والتحويلات الاقتصادية التي عاشتها بلادنا.

إن مشروع القانون يتميز باستمرار الدولة في الدعم الاجتماعي للمواطنين بحيث مازال دعم المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع والتدخل في دعم الحصول على السكن من الأولويات للسياسة الاجتماعية. وهذا الاهتمام لا ينفي وجود مظاهر أصبحت تعرفها مدننا وخاصة الكبيرة منها، هذه المظاهر غير اللائقة بسبب انتشار البناءات الهشة من جهة ووجود أحياء سكنية من الصفيح تشوه أطراف مدننا، وخاصة الكبيرة منها.

إن هذه الظاهرة، تتطلب تخصيص موارد مالية كافية لإنجاز برامج تعويضية قصد التخلص من هذه البناءات وتحسين المحيط والظروف المعيشية للمواطن.

الصالحة للشرب اهتماما كبيرا وعناية فائقة من خلال برنامج الاستثمار الذي حظي به وارتفاع الإعانة الموجهة للماء، إلا أن الكثير من مدننا مازالت تفتقد إلى هذه المادة الحيوية وتعاني العطش وأقول تعاني العطش.

أذكر على سبيل المثال بلدية قصر البخاري وشلالة لعذاورة بولاية المدية، هذه الأخيرة - وللعلم فقط أن معدل شرب الماء أو معدل در الحنفيات هو مرة في العشرين (20) يوما بهذه البلدية - تستدعي برنامجا خاصا وعاجلا حتى يتمكن المواطنون من التزود بالمياه كبقية مواطني أو سكان الجزائر.

سيدي الرئيس، في الأخير، ما أود قوله هو أن قانون المالية 2009 حقيقة هو قانون ثري وجاء بتدابير وأحكام إيجابية جدا نأمل أن يكون مستوى تنفيذه وترجمته إلى مشاريع في الواقع في مستوى تطلعات المواطنين، وشكرا وأكتفي بهذا القدر.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد جمال والكلمة للسيد محمد مباركي.

السيد محمد مباركي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

سيدي وزير المالية،

السادة الوزراء،

زملائي أعضاء المجلس،

سيداتي سادتي،

تكتسي مناقشة قانون المالية أهمية خاصة نظرا لطبيعته التي تجعل منه الأداة المنظمة للاقتصاد الوطني وتزداد تلك الأهمية بالنسبة لهذه السنة نظرا للأزمة المالية العالمية والاقتصادية السائدة، ففي هذا السياق بالتحديد تدرج مساهمتي في النقاش وتتناول بعض المسائل المحددة وكذلك بعض التعاليق.

سيدي الوزير، إذا استندنا فقط إلى الأرقام والإحصائيات الخاصة بالمنجزات، فإن دولتنا

السيد الرئيس، إن الاستجابة - ولو أنها نسبية - لطلبات الشغل الملحة بفتح مناصب من جهة والإعفاء الضريبي لبعض الفئات من المستثمرين، لخطوة متقدمة لامتناس البطالة المتفشية بين الشباب وخاصة ذوي الشهادات والتحفيز على إنشاء مؤسسات خاصة قادرة على المساهمة في الإنتاج الوطني وتحريك دواليب الاقتصاد. سيدي الرئيس، إننا نثمن إعادة النظر في شبكة الأجور لمستخدمي الوظائف العمومي ونأمل أن تجد الانشغالات المطروحة والعالقة لدى بعض الفئات استجابة لها في القوانين الخاصة تحقيقا لاستقرار اجتماعي منشود.

السيد رئيس الجلسة، إن البلاد تعرف مرحلة استثمار واسعة في جميع الميادين، بالمقابل أموال طائلة تصرف في كل القطاعات، بالمقارنة نفقات تتجاوز بشكل كبير البرامج المنجزة؛ وفي هذا المجال يطرح إشكالا الآجال المحددة للإنجاز وعملية تقييم المشاريع.

إن عملية إنجاز البرامج المختلفة في أغلب الأحيان تستهلك أكثر مما يخصص لها من القروض، لأن الآجال المحددة للإنجاز غير محترمة وخضوعها دائما وفي أغلب الأحيان إلى عملية التقييم، وعملية التقييم - كما نعلم - هي عملية قد ذكر أحد الزملاء المبلغ المرصود لها وهي عملية مكلفة تعد عبئا إضافيا على خزينة الدولة، ولهذا فالمطلوب المراقبة والمحاسبة الشديدة واتخاذ تدابير لتجنيب الخزينة العمومية مصاريف إضافية هي في غنى عنها ومعالجة الخلل بصفة جذرية.

السيد الرئيس، إن التشديد على صرف المال العام وترشيد النفقات أصبح أكثر من ضرورة وحتمية تفرضها علينا التقلبات الاقتصادية الحالية، وأعتقد أننا كنا ضحية أزمة اقتصادية في القرن المنصرم بالأمس القريب فقط، ولهذا فمن الحرص أن توجه النفقات إلى المشاريع ذات الأولوية والتي تساهم بالقدر الكافي في ترقية الظروف المعيشية للمواطن والتكفل بانشغالاته واهتماماته الأساسية اليومية. السيد الرئيس، لقد خصت الدولة مشكل المياه

والنتيجة هي أن الميزانية معتمدة على جباية البترول وإذا علمنا أن أسعار المحروقات قابلة للصعود والهبوط فإن الوضع يصبح حساسا وخير دليل على ذلك ما نشهده الآن، إذ في ظرف 03 أشهر فقط إنهار سعر اليرميل إلى النصف، وهو ما يهدد التوازنات الاقتصادية.

من ناحية أخرى، فإن الاقتصاد المرتبط بالريع يولد لا مفر بيئة وذهنية مرتبطة بالريع والاتكال سرعان ما يصل هذا الجو إلى كل الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة والمتعاملين الاقتصاديين وحتى الموظفين، وبما أن النظام قائم على تجنيد موارد الدولة، واستهلاك الميزانية العمومية فقط، أصبح كل واحد يبحث عن المجانية والإعفاء من الجباية دون مقابل، وحتى الأجور لا ارتباط لها بحجم العمل ولا بنوعية العمل المنجز.

وللأسف، فإن الأجواء الاقتصادية المرتبطة بالريع هذه تولد الرشوة، التي يعتبرها كل الخبراء بمثابة العائق الأساسي للتطور الاقتصادي.

سيدي الوزير، أمام هذه الوضعية الحساسة للاقتصاد المرتبط بالريع، فإن الخبراء الاقتصاديين يوصون بالاهتمام بالفلاحة والصناعة من جملة مقاييس أخرى، ويقول أصحاب المعرفة إن الفلاحة في الجزائر قادرة على تلبية 80% من حاجيات التغذية. وفيما يخص الصناعة، نرى منذ حوالي عقدين من الزمن ما يسميه بعض المحللين بزوال الصناعة في الجزائر والدليل على ذلك أن الصناعة الخارجة عن المحروقات حققت خلال 2006 ما حقته في عام 1983، وفي الفترة ما بين 1970 و2005 تضاعف الإنتاج الصناعي الجزائري بمرتين ونصف المرة فقط، في حين وصل التضاعف هذا إلى 25 مرة بأندونيسيا مثلا.

ورغم تطور الصناعة الخاصة فإنها لم تعوض الانهيار في الصناعة العمومية، لأنه مع حل التعريفية الجمركية وجدت الجزائر نفسها من بين الدول التي لا تحمي صناعاتها، وللمقارنة فإن الحقوق الجمركية في الجزائر تقدر ب 09% في حين تصل إلى 22% في مصر.

لا تضاهي لأن الأرقام حقيقية والإنجازات مجسدة على أرض الواقع ويمكن لأي كان أن يلمسها بنفسه. لكن رغم الإمكانيات الهامة المسخرة والإنجازات الملموسة والواضحة، فإن الاقتصاد الجزائري يعرف مشاكل ويشكو عجزا.

إنها إذن مفارقة حقيقية يشهدها الاقتصاد الجزائري، فهناك من جهة إمكانيات مادية وبشرية ضخمة مسخرة ومن جهة أخرى يسجل بلدنا نتائج يعتبرها كافة الملاحظين ضعيفة نسبيا.

واستنادا إلى بعض الدراسات التي أعدتها هيئات دولية، استثمرت الجزائر ما بين سنوات 1970 و2005 ضعفين ونصف ما استثمره المغرب، وضعفا ونصفا مما استثمرته تونس، في حين قدر معدل النمو السنوي للمنتوج المحلي الخام (PIB) في نفس الفترة ب 0,1% بالنسبة للجزائر و 0,4% بالنسبة للمغرب و 0,3% بالنسبة لتونس.

وتوضح هذه الأرقام ضعف الإنتاج الفردي في الجزائر مقارنة ببلدان المغرب العربي.

ووفقا لنفس الدراسات، فإن النمو الاقتصادي الحالي بالجزائر يُقدَّر بحوالي 04% ما يغطي بصعوبة النمو الديموغرافي وهو الرقم الذي يبقى ناجما أساسا عن ارتفاع سعر المحروقات.

بالموازاة مع ذلك، فإن نسبة البطالة وإن انخفضت في غضون السنوات الأخيرة من 30 إلى 12% بما فيها الأعمال غير الدائمة، فإنها تبقى دائما مرتفعة خاصة أنها تشمل الفئة الشبانية من السكان وحاملي الشهادات.

معالي الوزير، لكل هذا يصبح تساؤلي في منتهى البساطة: ما هي الأسباب الأساسية التي تفسر هذه الوضعية المتناقضة؟ وهل من أمل لتسوية تلك المتناقضات بموجب قانون المالية لسنة 2009؟

معالي الوزير، اسمحوا لي الآن الخوض في مسألة ذات أهمية بالغة تتعلق بقضية الريع في اقتصادنا وهو يعتمد أساسا على المحروقات، مما يشكل نقطة ضعف كبيرة، فإيرادات المحروقات تتحكم في سير الاقتصاد الجزائري ككل، حيث أصبحت تمثل نصف الثروة الوطنية المحققة

معالي الوزير، وللجامعة أيضا نصيبها من تعقد المعادلات: فمن جهة تجاوز عدد الطلبة في العام الماضي مليون طالب ووصلنا إلى معدل 3400 طالب في 100.000 نسمة في حين كنا لا نتجاوز معدل 1000 طالب لـ 100.000 نسمة قبل 15 سنة، ورغم هذا تتموقع الجزائر في معدل الدول النامية فقط.

تستفيد الجامعة مرة أخرى من ميزانية معتبرة وهي مناسبة للسير الحسن للإصلاحات التي تشهدها مثل (LMD)، في هذا الصدد بذلت الدولة مجهودات جبارة في إنشاء المقاعد البيداغوجية والإقامات الجامعية ولكن غابت التجهيزات المرافقة التي تبقى ذات أهمية.

فعلى سبيل المثال هناك في وهران 30.000 مقعد بيداغوجي و6000 سرير في طريق الإنجاز، وجزء منها سيتم تسليمه عن قريب، إلا أنه لا يوجد بالقرب من المرافق المحلات التجارية أو الملاعب أو القاعات الرياضية والثقافية.

لقد كان إدراج نظام (LMD) في منظومتنا التعليمية ضرورة ملحة، لكن بدأ يطرح بعض المشاكل مع التطبيق ويتطلب بعض التكيفات، فمثلا مسألة الهندسة، حيث لن توجد هذه الشهادة مستقبلا في الجامعات وتبقى فقط في المدارس الوطنية الكبرى، فأول عقبة هي أن كل القدرات المادية والبشرية المسخرة في الجامعات منذ سنوات سوف لن تستغل.

أما المشكل الثاني فيمكن في أن كل المدارس الكبرى تتمركز في العاصمة، فكثير من الشباب الحائزين على شهادة البكالوريا المقيمين بعيدا عن العاصمة يرفضون التسجيل في الهندسة لأسباب متعلقة ببعدها المسافة، خاصة الفتيات منهم.

واقترأنا يكمن في خلق مدارس كبرى وطنية في بعض التخصصات، خارج العاصمة، أين توجد المؤهلات فمثلا مدرسة للبناء بوهان بما أن الأساتذة والتجهيزات والمرافق موجودة، كما يمكن التفكير أيضا في تخصص المناجم بعنابة، الكهرباء بسيدي بلعباس... إلخ.

سيدي الوزير، بخصوص الرياضة وخاصة كرة

وفي هذا الخصوص إذا كان الرسم على شراء السيارات يشجع على صناعتها في الجزائر فإننا نرحب بذلك دون أي تردد، كما نثمن أيضا القرار الأخير للحكومة الخاص بمنع استيراد الأدوية التي تصنع بالجزائر.

إذن فسؤال سيدي الوزير: لماذا تتمسك الجزائر باستراتيجيتها التي تُغيب حماية الصناعة، في الوقت الذي تدعم فيه كل دول العالم - خاصة الدول النامية - صناعتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؟

سيدي الوزير، أريد أن أقول بعض الكلمات الآن في قطاع التربية والتعليم والتكوين ولا يمكنني الخوض في هذا الحديث عن المنظومة التربوية دون أن أعبّر عن مدى تأثري بالعمل الإجرامي الذي ذهب ضحيته المرحوم بن شهيدة محمد من قبل أحد طلبته في جامعة مستغانم.

إن مثل هذه الأعمال البشعة تعكس مرة أخرى صور العنف في المجتمع وحتى داخل الحرم الجامعي وهذا ما يبين الاختلالات التي تعيشها الجامعة (إن ضرورة إيجاد حلول سريعة ليست مسألة تخص الحكومة فقط بل تعني المجتمع بكامله، وعلى وجه الخصوص العائلة الجامعية من باحثين أساتذة وطلبة).

وبصدد قانون المالية لسنة 2009 وفيما يتعلق بالتربية والتعليم والتكوين، يواصل هذا القانون دعمه للإصلاحات الجارية والتي تسير في الطريق الحسن، إذا ما استندنا إلى نتائج امتحانات شهادة التعليم المتوسط وشهادة البكالوريا، ولا يمكن نكران مجهودات الدولة المبذولة في هذا المجال، وحقائق أن العنصر البشري هو أهم نقاط القوة للدولة، فللجزائر شريحة هامة من السكان هم شباب يتمتعون بالحيوية وهناك نسبة تدرس مرتفعة نوعا ما.

لكن ليس هذا هو المؤشر الوحيد في هذا المجال، وزيادة على الأرقام، ينبغي أن نلتفت إلى نوعية الشهادات ومستواها، كما ينبغي أن نكيف التكوين مع متطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي.

والمضنية كثيرا، هم مشكورون على ذلك ولكن يبق السؤال مطروحا لماذا نتائج هذه الجهود محدودة ولم تحقق الأهداف المنشودة للدولة والبرامج المسطرة في وقتها وبالشكل المتقن والجيد؟

السيد الرئيس المحترم، إن بذل الجهود والمجهودات الكثيرة جدا على واقع متعفن في كثير من نواحيه كواقع الأمة العربية ومن بينها الجزائر هو السبب في محدودية النتائج، وأسجل بين قوسين أن هذا الواقع المر الذي تسوده كثير من المظاهر السلبية كالمصلحية والبيروقراطية والفساد والرشوة هو نتاج لسياسات ومخططات لم تأخذ في الحسبان الثوابت والمبادئ فأصبحنا نعيش كثيرا من الانحرافات والاضطرابات والمهالك، الربا حرام، حرام ولم نأخذ في الحسبان احترام الدستور وتطبيق القوانين فأصبحنا نعيش الفوضى العارمة وتحولنا من مجتمع متحضر إلى مجتمع متخاصم ومتناحر ولم نأخذ في الحسبان طبيعة الواقع والمجتمع فنقرر قرارات أو نأخذ مواقف أو نشرع قوانين لا تراعي طبيعة الواقع فاصطدمت بصخرته فتفتتت الجهود وبقي الواقع كما هو..

السيد الرئيس المحترم، اسمحوا لنا أن نرفع بعض الانشغالات إلى الحكومة؛ الانشغال الدائم والمستمر وهو:

- 1 - ضرورة رفع الحضر على قانون اللغة العربية المجدد.
- 2 - الإسراع بالتقسيم الإداري الجديد المعلن عنه ونأمل أن يكون وفق معطيات وأسباب تخدم مواطني المناطق المراقبة وليست لأسباب سياسية بحتة.
- 3 - الإسراع في تقديم قانون الولاية والبلدية للبرلمان.
- 4 - إيجاد موارد غير النفط وعلى رأسها الفلاحة ووضع تسهيلات أكثر أمام المستثمرين ومزيدا من جلب مستثمرين من الخارج وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.
- 5 - التوقف عن فرض المزيد من الرسوم

القدم، تتواصل المهازل وقد عمت الفوضى التي تميز تسيير الأندية والفدرالية.

إن وقائع بطولة 2007 - 2008 وبداية البطولة الحالية تعكس هذه الوضعية الفوضوية وتبديد المال العام، فإن البطولات أصبحت تتجدد بنفس المشاكل ونفس الفضائح، ولسوء الحظ بنفس مظاهر العنف، لأن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس الوقائع.

ورغم هذا الوضع مازالت الدولة تصرف مبالغ طائلة من خلال الصندوق الولائي لدعم البلديات والوزارة دون أية مراقبة جدية وفي كل الأحوال دون أية فاعلية.

فهل يمكننا الاستمرار في السكوت على مثل هذه الظروف؟

إن مشكلة كرة القدم الجزائرية هي بالدرجة الأولى مشكلة طريقة تنظيم وتسيير الأندية.

وهكذا أصبح مسؤولي الرياضة مطالبين بالتدخل مع احترام القواعد الدولية، يقول المثل «لا يتحكم في الأنغام إلا دافع ثمن الآلات الموسيقية».

والمقولة صالحة في كل مكان وزمان، إلا في كرة القدم الجزائرية، وشكرا لكم على الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد، الكلمة للسيد علي سداوي.

السيد علي سداوي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

معالي وزير المالية ممثل الحكومة والوفد المرافق له،

معالي الوزراء،

أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام والصحافة جميعا،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

صحيح أننا الآن وبكل وضوح نقر ونعترف بمجهودات فخامة رئيس الجمهورية، الحكومة والهيئات التنفيذية المركزية والمحلية المبذولة

- طبعا - واحدة من تلك الدول التي تعتمد على المحروقات حيث يشكل هذا المورد حوالي 97% من عائداتها من العملة الصعبة، هذا الاعتماد الكلي على المحروقات يجعلنا نتساءل فيما إذا كنا في منأى عن الأزمة المالية العالمية من جهة فلا يجب أن نتجاهل التجربة الجزائرية فيما يتعلق بالخصوصية والتي ربطت العديد من المؤسسات الوطنية بمؤسسات أجنبية من جهة أخرى، ونذكر منها وعلى سبيل المثال «مركب الحجار» الذي يشغل الآلاف من اليد العاملة الجزائرية - وهو طبعا بحكم الخصوصية جزء من شركة (METAL STILL) الهندية، والتي مستها هي الأخرى تداعيات الأزمة المالية العالمية وبالتالي لا يعقل بأن هذا المركب سوف لن يشهد هو الآخر صعوبات مالية في المستقبل، لاسيما وأن الشركة الأم قد فقدت 37% من قيمتها في السوق العالمية وبالتالي هذا التحصيل الحاصل سيمس العديد من الشركات المرتبطة برأس المال الأجنبي، وهنا تجدر بنا الإشارة بدور رئيس الجمهورية السيد «عبد العزيز بوتفليقة» الفعال في التحديد والتحذير من انعكاسات الخصوصية ومخاطرها على الاقتصاد الوطني والمطالبة بإعادة بسط الدولة يدها على مؤسساتها الاقتصادية وعدم السماح للعنصر الأجنبي بامتلاك أكثر من نسبة 49% من رؤوس الأموال المستثمرة وهذا إجراء وقائي سيساهم مستقبلا في إنعاش المؤسسات الاقتصادية وخلق مناصب عمل جديدة للحد من البطالة.

أما النقطة الموالية، التي أحاول إدراجها سيدي الرئيس، فهي تخص القطاع البنكي وما تعانيه بعض البنوك من الفضائح المالية بسبب قروض عدت بالملايير مقابل ضمانات وهمية وغيرها من التجاوزات الخطيرة التي نتابعها يوميا على صفحات الجرائد والتي تزيد من عدم ثقة المواطن بمؤسسات الدولة المصرفية.

أما فيما يتعلق بالجانب الفلاحي فإنه وبحكم تواجدي وانتمائي لمنطقة فلاحية تتربع على مساحات زراعية ورعوية وغابية هائلة وهامة والتي

الضريبية على المواد التي تمس المواطن مثل الرسومات على شراء السيارات وحبذا لو تفرض على المواد الكمالية والضارة.

6 - ضرورة وضع خريطة لمسح أراضي الدولة والتحديد بكل دقة لنوعية الأراضي (فلاحية، سهبية، رعوية)... تجنباً للفوضى العقارية الحاصلة في كثير من الولايات منها مثلاً بين ولاية الأغواط وتيارت وبالضبط «بلدية عين سيدي علي»، وبين الأغواط والجلفة وبالضبط «بلدية حاسي الدلاعة»، وتجنباً كذلك للتصحر وتعرية الأراضي.

7 - التكفل الجيد بالأحياء الجامعية خصوصا الجانب الأمني منه والحد من ظاهرة تكسير ونهب غرف الأحياء (الأبواب، النوافذ، الخزانات... إلخ) والكشف عن المتسبب الحقيقي في ذلك ما دامت الأحياء محروسة.

8 - تخفيض تسعيرة الغاز لسكان مناطق الهضاب العليا.

السيد الرئيس المحترم، في الأخير نثمن تحويل قفة رمضان من مواد غذائية إلى مبالغ مالية تجنباً لكثير من الشبهات، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد علي، الكلمة الآن للسيد سعيد لعروسي.

السيد سعيد لعروسي :

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة الحضور،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

أستسمحكم لعرض مداخلتني هذه والتي أبدؤها بتسليط الضوء على الظروف الاقتصادية التي يمر بها العالم اليوم، والذي نوكد وقوعه في أزمة مالية حادة ستمتد تداعياتها حتما على دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط بسبب تراجع سعر النفط، والجزائر

المجلس الشعبي الوطني، كان من المفروض على الرئيس وأعضاء المكتب أنهم يضيفون وقتا لكل تدخل لأعضاء مجلس الأمة .

ها نحن ننهي تقريبا مناقشتنا لهذا القانون في ظرف أقل من يوم.

مداخلتي ستكون مرتجلة بالنظر إلى ضيق الوقت وأهمية القانون وستكون في شكل بعض الملاحظات:

– أولا ونحن نتابع منذ سنة 98 وإلى غاية السنة الماضية السعر المرجعي المعتمد من طرف الحكومة في ضبط مختلف قوانين المالية لهذه السنوات هو 19 دولارا للبرميل البترول، في هذه السنة 2008، ونحن ندرس قانون المالية 2009 فجأة لاحظنا ارتفاع توقعات الميزانية وضبطت على أساس سعر السوق الحقيقي الذي هو 37 دولارا للبرميل مع أن هذا السعر نزل بكثير عما كان عليه مؤخرا، حكومتنا صامدة في تقديراتها ومتحفظة ومتخوفة من تقلبات السوق العالمية، نتمنى في السنة المقبلة ألا نعود إلى ضبط الميزانية على أساس 19 دولارا للبرميل من جديد وهذه المهمة تقع على لجان الاستشراف وخبرائنا ومراقبة تطور السوق العالمية. تلقى البرلمان وعودا بتحضير القانون الإطار الخاص بضبط الميزانية وإلى حد الآن نحن في الانتظار، نتمنى أيضا ألا يتكرر هذا السؤال في مناقشة قانون المالية للسنة المقبلة إن شاء الله.

ثانيا: الصناديق الخاصة، وإذ كانت تخضع لرقابة مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية إلا أننا نجهل عدد هذه الصناديق ونتمنى توضيحات في هذا المجال .

ثالثا: الرسم المفروض على السيارات الجديدة والذي تمت المصادقة عليه ضمن قانون المالية التكميلي هذا الفائض أو هذا الرسم يمشي إلى حساب الوكلاء بدل خزينة الدولة من شهر إلى 12 شهرا وهو المبلغ المقدر حسب تقديرات الحكومة بما يقارب 13 مليار دينار، من ثم يدخل إلى خزينة الدولة وبذلك نكون قد مكنا حسابات الوكلاء على حساب خزينة الدولة لمدة تتراوح – كما قلت – من

وللأسف كثيرا ما تكون عرضة لأمطار موسمية تؤدي إلى هلاك جزء كبير منها وخسائر للفلاحين والموالين مما يتسبب في تحول نعمة الغيث إلى نقمة على غرار ما شهدته بعض مناطق الوطن مؤخرا، وذلك لانعدام السدود التي من المقرر إنشاؤها بعدما أن تمت دراستها والتي من شأنها أن تحسن من استغلال الثروة المائية في المنطقة وفي الولايات المجاورة لها.

أما فيما يخص الفلاحة تحديدا فلا يكفي دعم الفلاح بقروض فلاحية معتبرة قد لا يحسن استغلالها في الغرض المراد لها بل لابد من ربطها بدعم توجيهي من طرف مختصين ومرشدين يشرفون على كيفية استغلال القروض الفلاحية للأهداف التي أنشئت من أجلها، وأخيرا وبما أننا لسنا بمعزل كما يحدث على مستوى الاقتصاد العالمي فإنني أتمن مرة أخرى الإجراءات والمجهودات الجبارة والجادة من طرف الدولة لعدم الوقوع في شبكة الأزمة المالية العالمية ولحسن الحظ أن بلدنا غير مدمج في المنظومة المالية العالمية، إضافة إلى الإجراءات الوقائية المتخذة بناء على تعليمات السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة والتي من دون شك سيكون لها الفضل في حماية الاقتصاد الوطني وختاما، أشكر لكم حسن الاهتمام والمتابعة والإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا، والكلمة للسيد رشيد عساس.

السيد رشيد عساس: شكرا السيد الرئيس.

السادة أعضاء الحكومة،

الإخوة أعضاء مجلس الأمة،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

عندي إشارة – سيدي الرئيس – إلى التوقيت الخاص بكل عضو في مجلس الأمة الذي يبقى غير كاف ونحن نناقش قانونا بحجم قانون المالية بالنظر إلى عدد أعضاء مجلس الأمة مقارنة بأعضاء

شهر إلى سنة، وبالمبلغ المقدر من طرف الحكومة والمشار إليه أعلاه، لا أدري إذ كانت الحكومة لم تتفطن لهذا الموضوع أو أن هناك تبريرات أخرى يمكن تقديمها من طرف السيد وزير المالية؟

رابعا: هناك انشغال عام، ونحن نناقش قانون المالية وكان زميلي رئيس لجنة الأشغال العمومية أو التجهيزات؛ قد تطرق إلى هذا، الأشغال العمومية ليست الطريق السيار شرق وغرب بقدر ما هي شبكة طرقا بلدية وولائية مقدره بعشرات الآلاف منتشرة عبر ربوع الوطن والتي هي أهملت في هذه السنوات الأخيرة على حساب المشاريع الكبرى ولاسيما الطريق السيار شرق - غرب، بالرغم من أهميته إلا أن هذه الشبكة تمس شريحة كبيرة من المواطنين المتواجدين في القرى والأرياف ومختلف المدن.

خامسا: هناك انشغال آخر موجه للسيد وزير الصحة وإصلاح المستشفيات، علمنا أننا ونحن نناقش قانون المالية أن وزارة الصحة استفادت بميزانية معتبرة في قطاع التجهيز، لذا أرفع هذا الانشغال الذي يمس مدينة «عين فكرون» بولاية أم البواقي هذه المنطقة تضم حوالي 160 ألف نسمة وبها مستشفى واحد لا يرقى إلى مصف المستشفيات التي يمكنها التكفل بالمرضى لقدم البناية التي كانت في الأصل عبارة عن مركز صحي، وأملنا أن تأخذ وزارة الصحة بالاعتبار هذا الانشغال اعتبارا أن مواطني المنطقة أيضا مواطنون كبقية المواطنين الذين استفادوا من تدعيمات الدولة في مختلف ولايات الوطن ونحن فخورون بذلك، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: الكلمة للسيد محمد يحياوي.

السيد محمد يحياوي: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي رئيس الجلسة،
السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تتزامن دراستنا لمشروع قانون المالية لهذه السنة 2009 مع التراجع المفاجيء لأسعار النفط إلى ما دون 70 دولارا للبرميل مقابل أزيد من 100 دولار في السداسي الأول من 2008 إلى جانب الأزمة المالية الحادة التي سبق ذكرها من طرف الكثير من الأعضاء، ولهذا أطرح معالي وزير المالية جملة من الأسئلة أبدوها بالسؤال الأول: إلى أي حد يمكن أن تتحمل الميزانية هذا الانخفاض في سعر النفط في السوق العالمية وهنا تغير معطى من المعطيات الأولية الواردة في الصفحة 6 من مشروع تقديم الميزانية.

السؤال الثاني: كيف يمكن أن نضمن استقرار صادرات المحروقات بتغير متوسط سعر التصدير المحسوب على أساس 100 دولار أمريكي للبرميل الواحد (ص 9)؟

السؤال الثالث: كم سيبلغ عجز الميزانية في حالة اعتماد متوسط سعر التصدير الحالي بدلا من 100 دولار كما ورد في (ص 16) وما هي المخاطر التي يمكن أن تنجر عنها وما هي الحلول المعدة لذلك؟

سيدي رئيس الجلسة، معالي الوزير، في ميزانية 2008 ثمننا عاليا تكفل الحكومة بمشكل تنقل المرضى ومرافقتهم من الجنوب للتداوي في ولايات الشمال عند غياب الاختصاصات الضرورية والحالات المستعصية، غير أن الإجراءات الإدارية لاتزال حجر عثرة في سبيل تسهيل تنفيذ هذا القرار لتنقل المرضى بين أطراف مختلفة (مديرية النشاط الاجتماعي، المستشفى، مصالح الضمان الاجتماعي)، لذا ندعو بإلحاح إلى تسهيل الإجراءات وتوسيع دائرة الفئات المستفيدة من هذا التكفل كما ورد في ميزانية 2008 وعدم حصرها في فئات خاصة.

بالنسبة للنقطة الأخرى التي وددت أن أتدخل بها فتتعلق بارتفاع تذاكر السفر في الطائرة من الجنوب

والذي نلح من خلاله على فخامة رئيس الجمهورية أخذ إجراءات التواصل لأن إيجابيات الإنجازات كثيرة وكثيرة جدا.

سيدي الرئيس، إن المتصفح والمتمعن في قانون المالية يجده يمس كل القطاعات وهو العمود الفقري لمسار البناء والتشييد في البلاد كما يتضمن الميزانيات القطاعية واحتياجاتها تسييرا وتجهيزا، فكان من المفروض كما أعد قانون المالية يناقش! أي بحضور كل ممثلي القطاعات بدليل أن كل المداخلات تعرضت إلى الميزانيات القطاعية وبهذا أنصح مستقبلا مناقشة قانون المالية بحضور كل الوزراء ليتمكنوا من سماع الملاحظات والرد عليها كما هو معمول به في كثير من دول العالم المتقدمة والمتطورة.

سيدي الرئيس، كان من المفروض أن يخصص باب مستقل بالاستثمارات والمؤسسات الكبرى لأننا مازلنا نعتمد على دخل وحيد في ميزانية الدولة ومؤسسات كبرى جزائرية كسوناطراك، سونالغاز والخطوط الجوية الجزائرية وغيرها، فعندما ترى شعار سوناطراك ترى فيه رمز الدولة الجزائرية، فلا بد أن يكون في قانون المالية شيء توضيحي، ونحن نقرأ في الجرائد أن سوناطراك خسرت 47% أو كذا.

فلماذا يعزل البرلمان من معرفة هذه الأرقام وغيرها؟ لأن هذه المؤسسات تؤثر على الموازنة المالية سلبا وإيجابا وهذا يعطي أملا للجزائريين في أن الدولة تتجه نحو تشجيع الاستثمار وتراقب مؤسساتها الفاعلة.

سيدي الرئيس، تم إسناد التنازل بالتراضي عن العقارات في مجال الاستثمار إلى الولاية وبالتالي أصبح الموضوع مصدر ثراء وقلنا هذا في هذه القاعة ويعني هذا فتح الباب أمام الرشوة والبيروقراطية وتعطيل الاستثمار، أنصح إذن بتشكيل هيئة مركزية لاستقبال الاحتجاجات عن المشاريع التي عطلت ولائيا وهي كثيرة رغم وجود الطعن فإن الهيئة التي قدم أمامها الطعن هي نفسها التي تعطي وتقوم بالرد عن الطعن أو الاحتجاج،

إلى الشمال كما هو الشأن لـ «تندوف – العاصمة» سعر التذكرة 26000 دينار جزائري ومسافة تقدر بـ 2000 كلم فإننا نعاود المطالبة بضرورة خفض أسعار التذاكر باستحداث صندوق لدعم النقل بالجنوب لتسهيل الحركة من الجنوب إلى الشمال وهذا من شأنه أن يساهم في إزالة العزلة وتشجيع الحركة.

السؤال الرابع: بالنسبة للصحة: رغم المجهودات الجبارة المبذولة في إنجاز الهياكل الصحية إلا أن عزوف الأطباء عن التنقل إلى الجنوب تجعلنا نؤكد على ضرورة الرفع من التحفيزات خاصة المادية لضمان تغطية صحية جيدة في الجنوب، أيعقل أن ينتقل مريض مصاب بكسور مسافة 800 كلم بآلامه على متن حافلة التداوي بولاية بشار؟

هذه مشكلة من المشاكل التي تعاني منها الصحة في هذه المنطقة، لذا ندعو بإلحاح تحفيز الأطباء بالنزول إلى الجنوب لممارسة أعمالهم، هذا سيدي الرئيس، ما وددت أن أتدخل به وأشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد يحيوي، أنكر بأن السيد الطاهر زيشي تقدم بتدخل كتابي، والكلمة للسيد فريد هباز، تفضل.

السيد فريد هباز: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

معالي الوزراء ومعاونوهم،

زملائي أعضاء المجلس،

رجال الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولا أتقدم بالشكر إلى اللجنة التي أنجزت التقرير التمهيدي بكل جدية وإلى الطاقم الحكومي على الجهود المبذولة رغم النقائص لكن أملنا كبير في أن تبذلوا جهودا مضاعفة لتحقيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي نأمل أن ينتهي في آجاله وهذا مفخرة للجزائر وأخص بالذكر أطراف التحالف

الغربية جربت هذه المسألة وكانت ناجحة، نحن كمسلمين وندين بالإسلام نتهرب من ثقافتنا العربية ونولي هذا الموضوع استهتارا، أشجع معالي الوزير والحكومة لأن تستمر في هذا المجال لأنها في فائدة الجزائر والشعب الجزائري، وشكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد فريد هباز، والكلمة الآن للسيد محمود خلاف.

السيد محمود خلاف: بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس الجلسة المحترم، وزير المالية، السادة الوزراء والوفد المرافق له، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الأسرة الإعلامية، السادة الحاضرون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. سيدي الرئيس،

مداخلتنا مختصرة ولم تحضر بطريقة جدية لأننا كنا نتوقع بأن تدوم التدخلات إلى الغد وعلى هذا إن ميزانية 2009 المرتبطة ببرنامج النمو وبرنامج ولايات الهضاب العليا والجنوب ساهمت بجد كبير في وتيرة برنامج النمو وبرنامج الجنوب لكن هذه المشاريع مازالت تعاني من عدم توفير بعض الميكانيزمات التي تسببت في عدم انطلاق بعض المشاريع، لهذا سيدي يتطلب منا تقويم كلفة المشاريع لأن هذا التقويم سيساهم في رفع كلفة الإنجاز حتى تتمكن من النهوض بالمشاريع المتبقية وهذا في جميع القطاعات لأن أغلبية المشاريع - كما تعلمون - يعلن عنها في المناقصات الوطنية لعدة مرات والمناقصة غير مجدية دائما، لذا نحن نعتقد بأن الأسباب تعود ربما إلى كلفة المشاريع ويستحسن كذلك تقديم امتيازات أو إمكانيات للولايات الداخلية لكي تتكفل بهذه المشاريع وخاصة قطاع الأشغال العمومية لكي تتمكن من إنجاز طريق صالح وخاصة المنشآت الفنية منها

لكن عندما تكون هيئة مركزية مستقلة تستقبل الاحتجاجات والطعون عن المشاريع التي عطلت ولائيا نكون قد ضمنا للمواطنين أو المستثمرين حقوقهم.

السيد الرئيس، نريد تقريرا مفصلا عن عملية الخوصصة كمداخل إلى ميزانية الدولة لأنها تتسبب في سلبيات كثيرة كتسريح العمال والبيع الانتقائي والأسعار الزهيدة.

السيد الرئيس، أجد نفسي حائرا أمام الرسم على السيارات الجديدة الذي تكلم عنه الكثير وأصبح شيئا مملا لكن لا بد أن أدق هذا الباب لأنني أراه يمس ضعاف الدخل، أصحاب السيارات المتواضعة بحيث أن الذي يشتري سيارة صغيرة يدفع 12,5% أما الذي يشتري سيارة من النوع الكبير من دون ذكر اسمها فيدفع فقط 2,5% أنا أدعو إلى إلغائها لأنني أعتبر أن الدولة ليست محتاجة لأن تمس المواطن في هذه المرحلة أين العدالة وأين الرحمة على الضعاف؟ فكروا في إلغائها لأنها مجحفة.

سيدي الرئيس، سمع المواطنون أن الدولة تسدد تذكرة نقل المريض ومرافقه لولايات الجنوب فوجئنا بالتنظيم الذي أرهقنا في كل القوانين، وهو يحدد مرضى السرطان ومرضى السكري، المطلوب مراجعة هذا الإجراء وتعميمه كما ورد على كل المرضى كمرض الربو وغيرهم، لا بد من تدعيم هؤلاء المرضى، لا نترك التنظيم يعبث كما يشاء بمثل هذه الأشياء وقد تكلمنا على ذلك في البرلمان ولكن عندما نذهب للتطبيق فالتنظيم أي الإدارة تفعل كما تشاء.

سيدي الرئيس،

إن الأزمة المالية العالمية تمسنا عاجلا أو آجلا ولهذا على معالي وزير المالية تشكيل خلية ترصد وتراقب وتعد البدائل خاصة تذبذب أسعار النفط وأن تحذو حذو الدول العربية والغربية في التعاملات الإسلامية المالية بعدما ثبت فشل النظام الاشتراكي وفشل النظام الرأسمالي بملء في رؤساء هذه الدول، ونحن عندما نتكلم عن الربا بعض الناس يبتسمون هذا شيء غير معقول والدول

أما فيما يخص القطاع الاقتصادي، واعتباراً أننا لسنا اختصاصيين في هذا المجال لكن نقول كلمتنا ولو كانت بسيطة، حيث إن القطاع الاقتصادي في بلادنا مرّ بعدة مراحل تجريبية ولم تأت بنتائج كنا نتوخاها والسؤال يطرح على المختصين في المجال الاقتصادي، أما نحن، سيدي الرئيس، نرى بأن الأموال التي توجه إلى قطاعات الاستثمار، الخوصصة والإصلاح - حدث ولا حرج - لماذا لا تُصدر هذه الأموال...

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمود.

نكتفي بهذه التدخلات وسنواصل المناقشة العامة لنستمع إلى كلمة رؤساء المجموعات البرلمانية على الساعة الثالثة زوا؛ رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الثلاثين بعد منتصف النهار

والجسور لأنه في السابق لم تكن لنا أموال وسبقني زميلي وتطرق إلى مجال الأشغال العمومية وخاصة الطرق الداخلية الولائية والبلدية وقد أسعفنا الحظ أن حضرنا في سنة 2005 وطرحنا مشكل الطرق الولائية والبلدية والحكومة تكفلت بهذا المشروع من خلال صندوق الهضاب العليا وصندوق الجنوب ولكن مازالت الطرق تنجز بطريقة قديمة لعدم توفر الأموال آنذاك أما الآن فما دامت الأموال متوفرة نطلب بأن ننشئ المنشآت الفنية بطرق وتقنيات حديثة تفادياً لوقوع حوادث كانهيار الجسور الموجودة بالمناطق الجبلية لأن ولاية خنشلة موجودة على مناطق جبلية والطرق كلها عبارة عن منحدرات، لذا أتمنى أن يؤخذ هذا الجانب بعين الاعتبار.

سيدي الرئيس، أريد أن أتطرق كذلك إلى وضعية البلديات التي لا تتوفر على مداخيل، وخاصة البلديات الصغيرة لكن هناك بلديات أخرى تتوفر على عائدات جبائية كبيرة تقدر بحوالي 50% أو 60% إضافة إلى تدعيم الدولة لها.

لماذا لا نخصص صندوقاً خاصاً بالبلديات الفقيرة؟

فيما يخص القطاع الزراعي بما أن هذا القطاع يعتبر ثروة دائمة وتخطى في الإنجاز خطوات لا بأس بها لكن لا بد من الخروج من النمط القديم نمط الإدارة، ربما لقد بدأت هذه البوادر في الظهور لكن مع ذلك نقترح تدعيم هذا القطاع بأموال لخلق فرق تنتقل إلى الفلاح في مواقع الإنتاج وتقديم الدعم لا يركز كثيراً على الوثائق لأن أغلبية المواطنين وأخص سكان المناطق النائية ليس لديهم وثائق ولهذا العمل هو أولى من الوثيقة حيث إذا تنقلت الفرق الإدارية ووجدت الفلاح في مقر أرضه والمنتوج موجود لا بد أن يدعم هذا الفلاح ولكن أغلبية نسبة التدعيمات الماضية كانت في كافة القطر الجزائري إدارية في الميدان إذ لا توجد هناك أرض فلاحية، لذا أطلب بتدعيم هذا القطاع بإنشاء فرق خاصة متكونة لتتنقل وترى فعليا هذه الأراضي وتدعم هؤلاء في هذا القطاع الحيوي.

محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الاثنين 27 شوال 1429
الموافق 27 أكتوبر 2008 (مساءً)

تدخله في الموضوع.

السيد بوجمعة صويلح: شكرا للسيد الرئيس.
السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة
المحترمون،
السادة الوزراء المحترمون والوفد المرافق لهم،
رجال الإعلام،
الحضور الكريم،
سلام الله عليكم.

السيد الرئيس، لقد سنحت لي الفرصة من هذا المنبر المتواجد به كعضو مجلس الأمة أن أناقش اليوم قانون المالية لسنة 2009 لكن تجدني أحاول أن أقول كلمة وجيزة في هذا القانون انطلاقا من الجهد المبذول الذي بذلته اللجنة المختصة المحترمة ومن خلال تقريرها التمهيدي ختمت رأيها بأن هذا القانون المصوت عليه من قبل المجلس الشعبي الوطني والمحال على مجلس الأمة للدراسة والمصادقة رأته اللجنة أنه يتوازي بحدتين بارزين: ختام البرنامج الخماسي للنمو الاقتصادي 2005 - 2009 وهذا جد جيد والإنجازات كبيرة والاعتراف بالفضل أجمل وأفضل، أما الحدث الثاني وهو الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها وانعكاساتها، هذا أيضا الشق الذي يدعوني أقول والحمد لله إن هذا القانون إذا كانت إرهابات الأزمة نتأثر لها كما تتأثر لها دول العالم وتتفاعل معها، أقول بأن الجزائر من وقت سابق ومن فترة سابقة بفضل الرشادة والحكمة والرقابة الاقتصادية استطاعت أن تفوت الفرصة على مر احل قد تكون سلبية وأقصد بذلك المديونية وتسوية ملف المديونية الخارجية والتقليص من أعباء المديونية الداخلية.

جانبا آخر وهو النهج السياسي الاقتصادي في الاقتصاد الكلي (Macro-économique) وبعض

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية،
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية،
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة
والدقيقة العاشرة مساء

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مواصلة النقاش العام بالاستماع لبقية المسجلين للتدخل في المناقشة العامة ثم بعدها نستمتع إلى تدخلات السيدة والسادة ممثلي المجموعات البرلمانية في مجلس الأمة إلا أنه وعلى ضوء المعطيات التي توفرت خلال أمس واليوم والخاصة بتنظيم الجلسة فإن عدد المتدخلين كان كما لاحظتم قد بلغ 45 متدخلا وهذا ما جعلنا نستنفد قائمة المسجلين أمس واليوم، وعليه ستكون البرمجة كالتالي:

نستكمل النقاش العام سواء من خلال سماعنا للأعضاء أو لممثلي المجموعات البرلمانية وغدا زوالا سنستمع إلى رد السيد الوزير وكذلك سنعود للاجتماع في جلسة عامة لنحدد الموقف من مشروع النص المذكور يوم الأربعاء زوالا وبهذا نكون قد أنهينا دراسة وتحديد الموقف من النص موضوع المناقشة إن شاء الله يوم الأربعاء زوالا؛ شكرا وأحيل الكلمة إلى السيد بوجمعة صويلح ليقدم

وغير موضوعية وغير حقيقية وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوجمعة صويلح والكلمة الآن للسيد صالح جوامع.

السيد صالح جوامع: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زملائي، زميلاتي المحترمات،

أسرة الإعلام المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولا وقبل كل شيء أترحم على أرواح المفقودين في الكوارث الطبيعية التي ألمت ببعض الولايات بوطننا العزيز ونقول "إنا لله وإنا إليه راجعون".

سيدي الوزير، إني أتساءل كما يتساءل كل مواطن جزائري يريد الاستثمار في بلاده هل عندنا بنوك أم هي شبابيك فقط؟

سيدي الوزير، هل آن الأوان أن نعيد النظر في معاملات بنوكنا مع المستثمرين الجزائريين؟

سيدي الوزير، لماذا نجد الصعوبات في القروض المصغرة مع الصناديق مثل: التأمين على البطالة (CNAG) و (ENJEM) تشغيل الشباب (ANSEJ) مع العلم أنه يوجد صندوق لضمان القروض؟

سيدي الوزير: لماذا لا نسهل على الشباب الذين يريدون الاستثمار في بلدانهم بدل المستثمرين الذين جاءوا من الخارج؟ مع العلم سيدي الوزير أن المستثمرين الأجانب وخاصة منهم غير المسلمين فإن أولادنا وبناتنا يتعرضون للإهانات والاستبعاد المهني والتحرش الجنسي والتحرش على الرذيلة منذ دخولهم إلى بلادنا، فهل لبنوكنا الغيرة على بناتنا وأولادنا فتحسن المعاملات مع المستثمرين الجزائريين وتسهل عليهم القروض في أقرب الأجل وخاصة القروض الفلاحية قصيرة المدى؟

سيدي الوزير، إن المعاملات المالية عن طريق البنوك متعددة في العالم وتتنوع القوانين والمراسيم المتعلقة بالقروض البنكية وكثيرا من

النقائص في الاقتصاد الجزئي (Macro-économique) هذا أيضا ترك ما يثار في الوضع الاقتصادي والميكانيزمات نجد بأن رد الفعل يكون أقل وأهون ضررا، من زاوية أخرى الترسانة القانونية الاقتصادية التي مرت بمجلسنا هذا وصادق عليها مجلسنا ابتداء من شركات المخاطرة وشركات التمويل وأيضا صناديق الادخار والقرض، هذه الترسانة القانونية تعتبر تمهيدا لسياسة اقتصاد كلي شامل لا يتزعزع، من هذه الزاوية أقول بأن هذا القانون يعد قفزة نوعية مشكور عليها المشرفون في الجهد الحكومي وبتكامل مع العمل التشريعي ويعتبر لبنة من اللبنة التي نعمل عليها في التوازنات الاقتصادية الكبرى خاصة وأن اقتصادنا بعيد عن أساليب الاستثمار الاستراتيجي المبني على الرهونات والعقارات وأساليب التوريد، من هنا أنا جد مرتاح كعضو في مجلس الأمة أن ألقى نظرة في هذا القانون، لكنني غير مرتاح للظروف المحيطة بالقانون فالظروف المحيطة بالقانون تترك الجهد الحكومي والعمل الذي يتطلب الدعم والمساندة من الفاعلين السياسيين من تحالف رئاسي وأحزاب وجمعيات وتنظيمات اجتماعية وجمالية جزائرية في الخارج على أساس أنها تواصل مسيرة الإنجازات، وتواصل مسيرة الدعم وفي نفس الوقت كفانا ولا بد أن نبتعد من أساليب التضخيم وأساليب التهويل وأساليب الصورة السوداء، الصورة الماقتة للإنجازات والبلد وبالتالي كفانا من المساس برموز الدولة وهتك الأعراض ومقدسات ورموز الإنجازات خاصة ونحن نعيش اليوم عشية غرة نوفمبر، ثورة المليون ونصف المليون شهيد، فهنيئا للشعب الجزائري وهنيئا لأعضاء مجلس الأمة وللبرلمانيين وللجميع هنا من حراس وحماة رموز الثورة وممجي ثورة نوفمبر فأرى بأن القانون تكلمة وما علينا إلا من باب إضافة لبنة للمسارات القادمة وهي إنجازات ستكون بالإيجاب بعيدا عن الصورة التهويلية، عن الصورة التي تحاول أن تقزم ما وصلت إليه بلادنا وتحاول أن تمس حتى بالجانب المشرف للوضع الإنساني ذاته بإعطاء معلومات غير دقيقة

لوضع حد للنزيف الذي عرفته البنوك الجزائرية والفضائح البنكية التي فاقت كل التصورات والتي أصبحت عبر كل صفحات الجرائد من اختلاسات وتلاعبات وتحايل على القانون وبأرقام فظيعة، ألف مليار، 500 مليار، وأصبحوا يستعملون حتى الصغار حيث نرى في الجريدة ونقرأ فتاة تبلغ من العمر أربع سنوات تأخذ قرضا بنكيا بـ 75 مليار!!

معالي الوزير، إن الاستثمارات الحقيقية طويلة المدى خارج المحروقات مهمة، إن لم نقل في طبي النسيان ولهذا يجب إعطاء أهمية خاصة للميدان الفلاحي قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في الموارد ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والبقول... إلخ، ولن يتأتى هذا إلا بتوفير الجهود والوسائل لنتمكن من تحقيق ما نصبو إليه.

أما الميدان الصناعي وهو المهم كليا لأسباب نجهلها مع أنه يعتبر من الركائز الأساسية فيجب إعادة الاعتبار لهذا القطاع وخصوصا الصناعات الغذائية التحويلية، البتروكيمياوية وتركيب السيارات والشاحنات وتطور ونجاح هذا القطاع لا يكون إلا بتبسيط إجراءات الاستثمار بداية من العقار إلى تجسيد المشروع مع اعتماد سياسة جبائية حكيمة وشفافة ومجدية وبسيطة.

معالي الوزير، إن كانت البلدية هي الخلية الأساسية في الدولة وهي الإطار الأمثل للتكفل بانشغالات المواطنين فإننا نعتقد أنه من الواجب مراعاة الجانب المالي لهذا المرفق الحساس لأن معظم بلدياتنا تعيش عجزا ماليا خانقا وفظيعا، وأصبحت عاجزة حتى حاليا عن تسديد أجور العمال، وكان بالأحرى من قوانيننا الحالية أن توفر الآليات لتدعيم هذا الجانب الهام وتوفير ما أمكن من مساعدات للبلديات الأمر الذي نعتقد أنه قد غاب في قانون المالية لهذه السنة والقضية لا تتعلق فقط بعملية تغطية ميزانية البلديات لكن الأمر يتعدى إلى عدم توفير الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك وكذا حوافز العمل وإلا كيف نفسر تقاضي رئيس البلدية 12 ألف دج وهذا منذ سنتين و2500 دج لباقي الأعضاء رغم استفادة العديد من القطاعات بزيادات

المستثمرين الجزائريين ينتظرون معاملات بنكية لاربوية وهي مطالب مشروعة كون وجود هذه البنوك في دول عديدة من العالم منها الغربية والعربية.

سؤالي يكون كالتالي: ماهي الإجراءات العملية المتخذة من قبل قطاعكم لتسريع عملية فتح بنوك خاصة بالمعاملات البنكية اللاربوية؟ وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا والكلمة الآن للسيد الطيب إبراهيم الحسن.

السيد الطيب إبراهيم الحسن: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،
سيدي وزير المالية المحترم، ممثل الحكومة،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
السيد وزير الفلاحة،
أيها السادة والسيدات زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين،
رجال الصحافة والإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أشكر رئيس لجنة المالية وأعضاءها والطاقم الإداري على عملهم الماراطوني في ظرف قياسي وفي ساعات متأخرة من الليل من أجل تحضير هذا القانون.

معالي الوزير، ونحن نتفحص محتوى قانون المالية لسنة 2009 ارتأينا أن نطلب من سيادتكم أخذ التدابير اللازمة - وبقرارات صارمة - من أجل إجراء إصلاح بنكي حقيقي وشامل يمكننا من التحكم في القروض ومراقبتها ومن خلالها ترشيد النفقات التي ألح عليها فخامة رئيس الجمهورية لأن البنوك أصبحت تغطي مشاريع لا فائدة منها مثل التي ذكرها فخامة رئيس الجمهورية: المشروبات الغازية و (Chips) وغيرها مع وضع ميكانيزمات وآليات لمتابعة الأموال المشبوهة داخل الدوائر البنكية

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

- السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

- معالي وزير المالية ممثل الحكومة،

- معالي الوزراء المرافقون،

- زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

- السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

عشية الاحتفال بالذكرى الرابعة والخمسين لعيد الثورة المجيدة، يطيب لي أصالة عن نفسي ونيابة عن حركة مجتمع السلم أن أهنيء من خلالكم فخامة رئيس الجمهورية وكذا الحكومة والشعب الجزائري قاطبة بهذه المناسبة العظيمة، ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أترحم على أرواح الشهداء البررة وأدعو للمجاهدين الأحياء المخلصين بطول العمر وموفور الصحة، كما أنهو ببطولات الشعب الجزائري ومآثر ثورة أول نوفمبر وما دافعت عنه وكرسته من ثوابت وطنية نرفض نحن في حركة مجتمع السلم أن يمس أي ثابت منها أو يشكك في أي رمز من رموزها.

سيدي الرئيس، إن مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2009 وما تضمنه من نقاط إيجابية كثيرة لأمر يستحق التنويه والتثمين وخاصة فيما تعلق بـ:

1. الزيادة الملحوظة لميزانية التجهيز؛ مما يسهم في دعم البنية التحتية وتطوير الهياكل القاعدية للأمة.

2. مواصلة العمل على التخفيض من نسبة البطالة المرتفعة في أوساط الشباب.

3. مواصلة دعم أسعار المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع.

4. تبسيط النظام الجبائي مما يحد من التعقيدات البيروقراطية ويشجع على الاستثمار، هذه الإجراءات وغيرها تبين مدى الإرادة الصادقة في النهوض بالبلاد إلى ما هو أفضل؛ غير أننا لا بد من الإشارة إلى التحديات التي تواجهنا كبلد نام، وكذا النقائص التي مازالت تعرقل مسيرة التنمية في بلادنا، إضافة

في رفع الأجور؛ والأخطر من هذا القرار المتخذ الذي أقصى المنتخبين من الاستفادة من الزيادات في الأجور رغم أن زملاءهم غير المنتدبين والموجودين في قطاعاتهم الأصلية استفادوا من هذا الإجراء، كما تنمى في ميدان النقل إعادة النظر في الرسم على القيمة المضافة والمطبقة بـ 17% على الحافلات بينما 7% تطبق على وسائل النقل الأخرى، ولأن المواطن البسيط يستقل الحافلة لا الوسائل الأخرى مع تطبيق الضريبة الجبائية لكل عربة مستعملة، وفي الأخير نتمنى من الحكومة البحث عن موارد مالية مستقرة ودائمة بعيدة عن الاكتفاء بمداخيل المحروقات وهذا بالتوجه نحو الفلاحة والصناعة بكل أشكالها وأنواعها ونبد البيروقراطية والعراقيل في تجسيد كل المشاريع الاستثمارية على أرض الواقع عوض التضحية مع حلول كل قانون المالية بجيوب المواطنين بضرائب خيالية مع العلم أن الأجر القاعدي الأدنى 12 ألف دج وما على سيادتكم سوى الرجوع للنسبة المئوية للمواطنين المدينين للبنوك لمعرفة ما يقاسيه هذا الشعب من متاعب وتراكمات وما السياسات الشعبوية كقفة رمضان وآليات لتشغيل الشباب مرحلة ظرفية لا يستفيد منها المعوز الحقيقي ولم تساهم في تحسين ظروف معيشة المواطنين وشكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب إبراهيم الحسن، السيد محمد الواد تقدم بتدخل مكتوب وسوف يمكن منه السيد الوزير وسيرد عليه في حينه. الآن وقد استنفدنا قائمة المسجلين في النقاش العام، ننتقل الآن إلى تمكين رؤساء المجموعات البرلمانية أو من يمثلهم لإلقاء كلمتهم في الموضوع والكلمة للمتدخل الأول، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب حركة مجتمع السلم، السيد محمد الحافظ بوزقاق.

السيد محمد الحافظ بوزقاق (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب حركة مجتمع السلم): شكرا السيد الرئيس.

إلى الطموحات التي نتطلع لتحقيقها ولا بد من بذل كل الجهود للوصول إلى ذلك.

سيدي الرئيس، إن الزلزال الذي تعيشه البشرية هذه الآونة والمتعلق بالأزمة المالية المهددة للاقتصاد العالمي لينم عن هشاشة النظام المصرفي السائد اليوم والقائم على المعاملات الربوية المستنكرة في ديننا بل والمعلن عليها وعلى أصحابها الحرب من قبل الله سبحانه وتعالى؛ قال تعالى في سورة البقرة: "يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله".

إن هذه الأزمة - السيد الرئيس - مهما طمأن المطمئنون، لسنا في منأى عنها، ونحن معنيون بها بشكل مباشر أو غير مباشر، وإن تفاقمها بهذه الحدة يعيد إلى الأذهان ما ظلت حركة مجتمع السلم تنادي به من ضرورة فتح وتشجيع البنوك التي تعتمد النظام المصرفي الإسلامي، وفتح شبابيك تتعامل وفق ذات النظام في البنوك التقليدية وترك الحرية للمواطن يتعامل مع أيها شاء؛ هذا إلى جانب ضرورة تحرير المبادلات المصرفية وإنهاء ظاهرة المضاربة بالعملات في شوارع وأزقة المدن بطرق غير شرعية.

سيدي الرئيس، إن من أهم التحديات التي تواجهنا اعتماد اقتصادنا على المحروقات، خاصة وأن أسعار هذه الأخيرة غير مستقرة؛ ولا أدل على ذلك من السقوط الحر لها في ظرف أقل من شهر وهذا مما يهدد وتيرة التنمية عندنا، ولذلك نلح نحن في حركة مجتمع السلم على مايلي:

1. فتح نقاش شامل حول سياسة وطنية لتحديد الأولويات الضامنة على المدى البعيد لإيجاد تنمية مكملة للاقتصاد القائم على المحروقات.

2. وضع خطة محكمة وصارمة تؤدي في المدى القريب أو المتوسط للحد من استيراد المواد ذات الاستهلاك الواسع وذلك بإعطاء أهمية أكبر للفلاحة والصناعات الخفيفة والمتوسطة.

3. وضع استراتيجية واضحة لاستغلال الطاقات البديلة وعلى رأسها الطاقة الشمسية والطاقة

الحيوية.

ومن أهم التحديات التي تواجهنا أيضا سيدي الرئيس، هذا النزيف الذي ظل يتفاقم يوما بعد يوم وهو هجرة الأدمغة والطاقات الشابة من بلادنا والتحاقهم ببلدان أخرى ليستغلوا فيها أو يذلوا، وإن ظاهرة الحرقاة التي أضحت تقلق الشعب الجزائري ما هي إلا ظاهرة تعبر عن مدى اليأس والإحباط الذي وصل إليه الشباب نتيجة البطالة وعدم التكفل به التكفل الأمثل ولذا رافعنا نحن في حركة مجتمع السلم ولازلنا نرافع لصالح إيجاد حلول جذرية للتكفل بمشاكل الشباب، وتوفير مناصب شغل حقيقية لا وهمية، ومعالجة الظاهرة معالجة علمية إنسانية وليس معالجة عقابية.

سيدي الرئيس، تتزامن مناقشة قانون المالية والميزانية لسنة 2009 مع نهاية البرنامج الخماسي 2004 - 2009 لفخامة رئيس الجمهورية؛ هذا البرنامج الذي نقل البلاد نقلة نوعية، وعزز الهياكل القاعدية للأمة، وحسن من مستوى الشعب الجزائري عموما على مستوى مختلف الأصعدة، غير أننا نتمنى أن ينتهي هذا البرنامج في آجاله المحددة وأن تتسم إنجازاته بالجودة والنوعية المطابقة للغلاف الضخم الذي رصد له، وللطموحات الشعبية المعلقة عليه، ولا يفوتني في هذا المجال أن أشير إلى بعض النقائص التي ينبغي تداركها.

1. في مجال السكن: لازلنا نشاهد خاصة في مدننا الكبيرة العديد من الأحياء القصدية والبنيات الفوضوية التي تشوه وجه تلك المدن من جهة، ومن جهة أخرى هي مرتع للكثير من الآفات الاجتماعية وعلى رأسها المخدرات وممارسة الدعارة واحتراف الجريمة وغيرها فالرجاء الإسراع في إزالتها وتعويض قاطنيها بمساكن لائقة.

2. في مجال الصحة: رغم ما بذل من جهود إلا أننا مازلنا بعيدين عن المستوى المطلوب في التكفل بالفرد الجزائري من هذا الجانب؛ سواء من حيث الهياكل أو التجهيزات أو الاستقبال، وتقرير رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان السيد فاروق قسنطيني الذي تناولته

وندعوها إلى اتخاذ قرار مماثل فيما يخص تخفيض تسعيرة الغاز الطبيعي بمناطق الهضاب العليا. سيدي الرئيس، ونحن نناقش قانون المالية والميزانية لسنة 2009 فإننا نطالب وبإلحاح أن تفي الحكومة بتعهداتها فيما يخص تمكين البرلمان من قانون ضبط الميزانية، كما نعرب عن أمنيتنا لو أنها استجابت لنداء المواطنين والعديد من الفعاليات السياسية فيما يخص الرسم على السيارات الجديدة، غير أنه وقد أصبح الأمر واقعا فإننا نأمل أن يلغى هذا الرسم أو يخفض في المستقبل وأن توجه جبايته إلى ذوي الدخل المحدود وتنمية المناطق الفقيرة.

وفي هذا المقام نثمن نحن في حركة مجتمع السلم إجراء الحكومة في تسقيف أسعار بعض المواد الاستهلاكية الأساسية؛ هذا الإجراء الذي كانت الحركة سباقة للنداء به؛ غير أننا نراه غير كاف، ونطالب بتوسيع القائمة لتشمل الزيت والسكر والبقول وأشياء أخرى في قائمة المواد الغذائية الاستهلاكية.

أخيرا - سيدي الرئيس - أنتهز هذه الفرصة كي أبلغ تعازي القلبية الخالصة وتعازي إخواني في الكتلة وفي الحركة عموما إلى جميع الولايات التي نكبت بالفيضانات الأخيرة وعلى رأسها ولاية غرداية، كما ننوه بالهبة التضامنية المعتادة للمواطنين في كل ربوع الوطن وكذا الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة في التخفيف من آثار هذه النكبة، وننبه في هذا المضمار إلى استخلاص العبر والدروس مستقبلا في اتخاذ التدابير الوقائية لحماية المناطق المعرضة لمثل هذه الكوارث.

شكرا لكم سيدي الرئيس، شكرا لكم معالي الوزراء، شكرا لكم زميلاتي زملائي على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الحافظ بوزقاق والكلمة الآن للسيد ناصر بوداش، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي فليتفضل مشكورا.

الصحافة مؤخرا، خير شاهد على ما أقول. 3. في مجال التعليم العالي والبحث العلمي: نلاحظ أن الجدل حول نظام (LMD) مازال قائما، ولازلنا نسمع الانتقادات اللاذعة حوله من قبل الأساتذة والطلبة مما يستوجب فتح نقاش صريح شفاف ومقنع نتجنب فيه الجدل وكذا التخوف من تعميم هذا النظام، وتفرغ عندئذ الجهود وتكثف لصالح البحث العلمي؛ إلى جانب هذا نضم صوتنا نحن في حركة مجتمع السلم إلى أصوات المنادين برفع مستوى التكفل بطلبتنا في الجامعات والزيادة في قيمة المنحة المخصصة لهم وتحسين الخدمات الجامعية بجميع مرافقها، كما ندعو أيضا إلى تحسين الوضع الأمني في الجامعات والأحياء الجامعية حتى نحرر الأستاذ والطالب من الضغوطات النفسية التي قد تتسبب في خفض مردوديته.

4. في مجال التربية الوطنية: ندعو إلى تطوير ظاهرة الإضرابات التي أصبحت تهدد مصير أبنائنا وتسهم في تدني التحصيل العلمي؛ وذلك بـ:
- تسريع إصدار القانون الخاص بالقطاع،
- التكفل اللائق بإطار التربية وتحسين وضعيته المادية،

- إشراك النقابات المستقلة في الحوارات والقرارات الخاصة بالقطاع،
- إعلان النتائج التي توصلت إليها لجان التحقيق في مختلف الولايات حول مسابقات التوظيف،
- تجنب الارتجال في اتخاذ القرارات أو في تطبيقها والأمثلة في هذا المضمار كثيرة وآخرها القرار الخاص بتأهيل مستشاري التربية.

5. في مجال الجماعات المحلية: نلح وبشدة على الإفراج عن قانوني البلدية والولاية في أقرب وقت ممكن، كما نتساءل عن مصير التقسيم الإداري الذي أدرج في برنامج الحكومة المقدم للبرلمان في سنة 2004، ونتمنى أن تراعى في هذا التقسيم مقاييس التنمية والنهوض الاقتصادي وأن يبعد عن شبح الحسابات الضيقة والمزايدات السياسية.

6. في مجال الطاقة: نثمن قرار الحكومة السابق والمتعلق بتخفيض تسعيرة الكهرباء لولايات الجنوب

أليس هذا إنذارا جديا ينبغي لنا مثل هذه الوضعيات؟ أليست القدرة والفعالية لنظامنا الإنتاجي هي الحامي الوحيد لاقتصادنا؟

لنتذكر التذبذبات المتكررة من ارتفاع وانخفاض لأسعار البترول على المستوى العالمي.

لنتذكر الصدمة البترولية لسنة 1986 والتي كان لها تأثير كبير على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا، مما انجر عنها أزمات مست كل قطاعات الحياة الوطنية (مديونية خارجية، مديونية عمومية داخلية، اختلالات في الميزانية، مشكل تمويل المؤسسات، تضخم، إفلاس مؤسسات عمومية وخاصة،... إلخ) هذه الوضعية بالتأكيد هي التي أثرت على الاستقرار السياسي للبلاد.

سيدي الرئيس، لقد عرفت الأشهر الأخيرة ارتفاعا لأسعار البترول التي وصلت إلى أكثر من 140 دولارا متبوعة بانهيار في بضعة أيام وصل إلى النصف أكثر من 50%.

سيدي الوزير، أكثر من 98% من مداخيلنا الخارجية وأكثر من 60% من موارد الميزانية متوقفة على صادرات وأسعار البترول، نحن مضطرون بالاهتمام يوميا بالأسواق البترولية وتقلباتها؛ هل يمكننا اليوم أمام كل هذه المخاطر التي تهدد الأسواق المالية والاقتصاد العالمي، أن نكتفي بدور الملاحظ والتوهم أن احتياطي 140 مليار دولار بوسعها أن تجعلنا في منأى عن هذه المخاطر؟

هل يمكننا التصرف كمجتمع استهلاكي يعيش على ثروة زائلة تحدد قيمتها في الخارج؟

هل يمكننا أيضا أن نؤجل إصلاحات اقتصادية لا مناص منها، أو تجاهل ميكانيزمات وإجراءات تشجيع الاستثمار المنتج الوطني التي تتحكم في مدى فعالية وتنافسية الاقتصاد خارج المحروقات؟ ومن البديهي أنه ينبغي علينا أن ندرك أن الأزمة المالية الحالية إذا استمرت وتفاقت، سيكون لها لا محالة انعكاسات خطيرة على استقرار ونمو الاقتصاد العالمي وهو ما سينعكس بدوره على الأسواق الأخرى ولا سيما السوق النفطية.

السيد ناصر بوداش (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي): شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2009 جاء في ظل ظروف دولية معقدة تحمل مخاوف ومخاطر كبيرة للاقتصاد العالمي، وبالتالي على مجموع بلدان العالم.

بالفعل، الأزمة التي تضرب منذ أشهر المحافل المالية الكبرى وأسواق البورصة تعرف تعقيدا أكبر هذه الأيام الأخيرة، وهذا يهدد الأسواق المالية العالمية بالانهيار ويؤثر على الاقتصاد العالمي، وحسب المحللين الملاحظين ستكون الانعكاسات خطيرة جدا.

إن خسائر المؤسسات المالية والبنكية تعد بمئات الملايير من الدولارات وهذا ما تنجر عنه صعوبات كبيرة على أسواق البورصة، المؤسسات والمشاريع الاستثمارية في العالم.

كما يعلم الجميع أن الاقتصاد العالمي يتميز بحرية الأسواق وسيرها مبني على حرية مبادرة المستثمر الذي تتحكم فيه الجدوى والربح السريع وفي بعض الأحيان يتحمل مخاطر كبيرة جدا، وفي بعض الأحيان مفرطة.

سيداتي، سادتي، فلنتذكر ارتفاع الأسعار غير العادي الأخير للمواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية من حبوب جافة، الأرز، الحليب، الزيوت... إلخ، وهذا انجر عنه ارتفاع فاتورة الاستيراد لبلدنا بالعملة الصعبة وكانت لها انعكاساتها على الأسعار الداخلية.

سيدي الرئيس، ماذا ستكون عليه وضعيتنا دون تدخل ميزانية الدولة لدعم الأسعار عند الاستهلاك لحماية القدرة الشرائية للمواطنين؟

سيدي الرئيس، أفتح قوسا حول ضرورة تحديد وتطبيق سياسات قطاعية فعالة وقوية، خاصة في قطاع الصناعة والفلاحة والسياحة.

سيدي الرئيس، هل مقبول أن نكتفي بنسبة نمو في حدود 2.5% في سنة 2009 في القطاع الصناعي؟ هل يقبل نسبة نمو بـ 5% في القطاع الزراعي في ظرف يتميز بأزمة في الإنتاج العالمي للمواد الغذائية مرفوقة بارتفاع فاحش لأسعار المواد الأساسية؟

هل معقول أن نبقى إلى ما لا نهاية في التفكير والدراسة والعموميات والنوايا لترقية القطاع السياحي والجميع يعرف ماهي الطاقات الهائلة والإمكانات الطبيعية المتوفرة عبر الوطن في هذا المجال؟

سيدي الرئيس، ننتظر إصلاحات جذرية، وإجراءات تحفيزية قوية وبرامج تنموية فعالة في هذه القطاعات بإشراك كل المتعاملين الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين.

ننتظر مجهودات ومبادرات يتكفل بها الجميع لتحقيق الأهداف والنتائج التي يتقاسمها الجميع، ولهذا نطلب من الحكومة التكفل بالإجراءات التالية:

• في المقام الأول:

- أحسن استغلال للطاقات الوطنية وخاصة رفع نسبة استعمال الطاقات المنتجة سواء في القطاع العام أو الخاص.

• في المقام الثاني:

- إعادة النظر في النظام التحفيزي لدعم الاستثمار وترقية الإنتاج الوطني.

• في المقام الثالث:

- تعزيز وعصرنة الوساطة المالية للتكفل الفعال بحاجيات تمويل الاستثمار ونشاط المؤسسات الاقتصادية.

• في المقام الرابع:

- إعادة النظر في قواعد ضبط السوق ورقابة النشاطات الاقتصادية والتجارية، حان الوقت لنقضي على اقتصاد الربيع والممارسات الطفيلية التي تسمم الحياة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وتؤثر سلبا على الإصلاحات والمجهودات التنموية.

وعليه فإن اقتصادنا ليس بمنأى عن هذه المخاطر، ولهذا السبب يجب علينا أن ننتبه إلى ما يدور حولنا وأن نستخلص الدروس لما فيه الفائدة لاقتصادنا واستقرارنا الاجتماعي.

والأكيد باعتراف الجميع بما فيها المؤسسات المالية الدولية، هو أن بلادنا قد شرعت منذ سنوات عديدة في إجراء إصلاحات اقتصادية هامة بالموازاة مع برامج طموحة، لإنعاش التنمية ولدعم النمو الاقتصادي.

وبالفعل فإنه بعد إنجاز برنامج ثلاثي للإنعاش الاقتصادي شرعت بلادنا في إنجاز برنامج خماسي للاستثمار العمومي، وإصلاح الاقتصاد ودعم نمو قوي ودائم، وبالتالي فإن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2009 يأتي ليتمم برنامج الاستثمار العمومي بقروض لتسييد بمبلغ إجمالي قدره 2600 مليار دينار، وهذا ما يجعل الكلفة الإجمالية للبرنامج الخماسي 2005 - 2009 تصل إلى أكثر من 160 ألف دينار أي ما يقارب 250 مليار دولار.

إسمحوالي، سيدي الرئيس، أن أتوقف عند هذه النقطة ذات الأهمية البالغة والمرتبطة بالتحديات المطروحة أمام الجزائر في الحاضر وعلى المدى الطويل ألا وهي نسبة النمو الاقتصادي وتأثيره على الحياة اليومية للمواطن وتعزيز التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني والقدرة التنافسية لمؤسساتنا الاقتصادية أمام المنتج الأجنبي سواء داخل السوق الداخلي أو الخارجي.

نعم هذه السنوات الأخيرة بذلت الجزائر مجهودات معتبرة لتحقيق نسبة نمو بمتوسط 6% وهذا مقبول، وهذا شيء أكدته حتى المؤسسات المالية الدولية.

بدون شك أن الاستثمار العمومي الذي تحقق خلال هذه السنوات الأخيرة وفر عبر التراب الوطني منشآت قاعدية اقتصادية اجتماعية إدارية وثقافية ذات منفعة كبيرة جدا من شأنها تدعيم الاقتصاد الاستثماري المنتج الكفيل بتوفير مناصب شغل وتحسين الأوضاع الاجتماعية وترقية كل الطاقات الوطنية خارج المحروقات وهذا يعزز الاستقرار الاقتصادي والمالي للجزائر.

تصبح من القواعد الأساسية في التعاملات الاقتصادية. شكرا سيدي الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر بوداش والكلمة الآن للسيدة زهية بن عروس، ممثلة المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي.

السيدة زهية بن عروس (ممثلة المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي): بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، السادة أعضاء الحكومة ومعاونوهم المحترمون، زملائي أعضاء المجلس، أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. يشرفني سيدي الرئيس أن آخذ الكلمة باسم السيدات والسادة أعضاء المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، وأشكرهم مسبقا على الثقة التي منحوها إياي للتحديث باسمهم من هذا المقام.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة،

يعد قانون المالية لسنة 2009 المصوت عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني والمعروض علينا للدراسة والمصادقة يعد بحق فرصة سنوية متجددة للوقوف على السياسة المالية الوطنية واستجابتها لمتطلبات المرحلة وانشغالات المواطنين على أكثر من صعيد إلا أن قانون المالية لسنة 2009 يأتي على غير العادة في ظل الحريق الذي شب في البورصات العالمية والمصارف بدءا من أمريكا وانتقالا إلى أوروبا مرورا بالبلدان النامية، لاسيما تلك التي تتعامل في مجال البورصات على أساس السندات والتوريق والعقارات!

ومهما كانت نظرات رجال الاقتصاد وخبراء المالية على المستويين الوطني والخارجي فإن لهذه الأزمة المالية العالمية مع الأسف تأثيراتها

وفي نفس السياق، إن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، تولى أهمية بالغة لإصلاح وإعادة النظر في دور ومسؤوليات الجماعات المحلية، لتمكينها من تحقيق برامج تنمية محلية في مستوى التحديات.

نعم، سيدي الرئيس، كل سنة ومنذ وقت طويل ننتظر إصلاح النظام المالي المحلي، وإعادة النظر في مهام ومسؤوليات المجالس المحلية لتحقيق طموحات المواطنين والدولة، وهذا يمكننا من استغلال كل الطاقات الوطنية أينما وجدت.

يجب علينا أن نمكن المجالس المحلية من التكفل:

- 1- بتوفير الإمكانيات والجو الملائم لجلب ودعم الاستثمار.

- 2- تحسين الشروط والإمكانيات لتسهيل النشاطات المنتجة والتجارية.

- 3- السهر على ترقية ظروف الحياة التي تزرع الأمل والثقة داخل مجتمعنا.

سيدي الرئيس: رغم ما تبذله الدولة من جهودات كبيرة لإيجاد حلول ناجعة وفعالة لإخراج اقتصادنا من التبعية للمحروقات إلا أن اقتصادنا مازال يواجه صعوبات، وترى الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي أنه حان الوقت لاعتماد سلوك ومقاربة جديدة للاستثمار الوطني المنتج الذي يجب أن يكون محل تشجيع متميز يدعمه الجميع، ويجب على الحكومة ورؤساء المؤسسات وأرباب العمل والنقابة وكذا كل المؤسسات العمومية والإدارة بصفة عامة رفع تحديات استقرار الاقتصاد، امتصاص البطالة بخلق مناصب شغل دائمة.

إن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي تستوقف بصفة خاصة رؤساء المؤسسات والمستثمرين الوطنيين لتعبئة قدراتهم في شفافية تامة من أجل المساهمة في تفعيل الاقتصاد ودعم الاستقرار والنمو.

وننتهز فرصة مناقشة قانون المالية لسنة 2009 لجلب انتباه الحكومة والشركاء الاجتماعيين إلى أن مراقبة تنفيذ البرامج والتزامات كل قطاع يجب أن

وتداعياتها!! وهو ما يحثنا أكثر للسعي من أجل التدبير والاحتياط من مثل هذه التقلبات المالية التي تكاد تشبه ظاهرة التقلبات المناخية الحادة التي باتت هي الأخرى تهدد العالم بأسره بالكوارث الطبيعية المختلفة.

سيدي الرئيس، إن التدابير والتطمينات التي جاءت بها الحكومة ندمها ونساندها، وبالرجوع إلى الوراء قليلا والنظر في الخطاب الرسمي والجهد الحكومي كان لسياسة تصفية المديونية الخارجية لبلادنا وكذا الديون الداخلية والاهتمام بالاقتصاد الكلي الشامل والتسطير المتعدد للترسانة القانونية الاقتصادية كان له من الحكمة والرشادة في تسيير الشأن الاقتصادي والحمد لله.

وكان لخطاب فخامة رئيس الجمهورية الأخير أمام منتخبى الأمة من رؤساء المجالس الشعبية البلدية كان له القدر الكافي من الحذر والتنبيه، والدعوة إلى ضرورة الحيطة والحذر والتصحيح في الشأن الاقتصادي في القطاعات المنتجة المقلصة للبطالة والضامنة للأمن الغذائي والعودة الفاعلة للصناعة والتصنيع.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

إن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي تبارك من على هذا المنبر، التدابير والتطمينات التي جاءت بها الحكومة في المسائل الاقتصادية المستحدثة من تخفيض الأعباء في مجال الاستثمار سواء كان وطنيا أو أجنبيا، وكذا التحفيزات والضمانات منها الحرية في عمليات التحويل وتنظيمها، وخلق آليات للرقابة ومكافحة التهرب الضريبي والفساد المالي. وعليه ترى المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي على أنه على المجموعة الوطنية ككل أن تتقاسم وأشد هنا على هاته العبارة أن تتقاسم الأعباء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية منها، وأن نبتعد عن الجدل العقيم والتشويه الممقت، والتهويل والتضخيم، بحجة الرأي والرأي المخالف وحرية التعبير التي تنفي حتى حق الإنسان ذاته في الحصول على المعلومة

الدقيقة والصحيحة والموضوعية. وإذ تبارك السياسة المنتهجة في العمل الحكومي تحت الإشراف المباشر بالتوجيه من خلال جلسات الاستماع لفخامة رئيس الجمهورية والعمل المنسق لقوى التحالف الرئاسي تدعو مجموعة الثلث الرئاسي الحلفاء الطبيعيين للسلطات العمومية من أحزاب وتنظيمات اجتماعية ومجتمع مدني وجمالية جزائرية مقيمة بالخارج، تدعوهم جميعا إلى مواصلة الجهد المشهود في التلاحم والانسجام ودفن مسار التنمية الشاملة، لتفويت العرض على المتربصين برموز الدولة ومؤسساتها، ومحاولة النيل من تاريخنا المجيد وثورة المليون ونصف المليون شهيد.

سيدي الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة،

لا يفوتني ونحن بصدد أهم نقاش في مجال الصرف العام وتسيير الأموال العمومية التي حصلتها النهائية ضمان الرفاه والتطور والرقي لأبناء وطننا الذين عودونا دائما على القيام بهبة وطنية ومثالية تضامنا مع كل منطقة من مناطق الوطن تحل بها كارثة طبيعية أو يصيبها مكروه! وفي هذا المقام أود باسم المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي أن أنوه عاليا بما خصه فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة من عناية ورعاية خاصة بأهاليينا بولاية غرداية، بوادي ميزاب على وجه الخصوص وكل الولايات المتضررة بوجه عام.

إن التضامن البارز والمنقطع النظير الذي قدمه الجزائريون والجزائريات لإخوانهم المتضررين المنكوبين يدلنا على صلابة مجتمعنا وتمسكه وانسجامه وتوحده أمام الأزمات والشدائد.

وختاما تحث المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي على مواصلة الوتيرة ومواصلة المسيرة وفق برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي قد نكون مغالين أو لسنا منصفين إذا لم نقل إنه حقق الكثير والكثير من الإنجازات وما هو آت إن شاء الله، أكبر مما حقق.

يتغمدهم برحمته ويسكنهم فسيح جنانه ويلهم
ذويهم الصبر والسلوان.

سيدي الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة الحضور،

نرى في حزب جبهة التحرير الوطني، أننا لا نبالغ
إن قلنا إن الجزائر قد كسبت الرهان وخطت
التحديات التي وضعت أمامها، فهاهي بفضل
السياسة الرشيدة للحكومة وفخامة رئيس
الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة تتخطى الصعاب
وتسير بخطى متفائلة نحو التقدم بكل صورته
وأبعاده في كل الميادين، فكان الدخول الاجتماعي
لهذه السنة أحد صور هذا التطور الذي تشهده
بلادنا، الإصلاحات التي مست المنظومة التربوية
طالت توسيع شبكة المؤسسات التربوية الموجودة
عبر الوطن (من ابتدائيات، إكماليات و ثانويات)
وجندت عددا هائلا من الإطارات والمدرسين،
وتوفير الأعداد الكافية من التجهيزات والوسائل،
فقد سمحت الجهود الجبارة المبذولة باستقبال
الملايين من التلاميذ من مختلف الأطوار في ظروف
جيدة.

وأما الدخول الجامعي، سيدي الرئيس المحترم،
فلم تستثنه سياسة الإصلاحات المنتهجة التي
تهدف إلى إقامة جامعة تحقق آمال أمتنا المتمسكة
بشخصيتها العريقة والعازمة على احتلال مكانة
جديرة بها في الأوساط العلمية، فقرار فخامة رئيس
الجمهورية بترقية سبعة مراكز جامعية إلى جامعات
قرار حكيم يستحق المباركة و التنويه، حيث إنه
يعكس مدى اهتمام فخامته بتعزيز قطاع التعليم
العالي بهياكل جديدة تهدف إلى ترقية مردود
الجامعة الجزائرية وتحسين مستوى التحصيل
العلمي لدى طلابنا، ويبقى التركيز على التوافق بين
التخصصات ومقتضيات حاجيات المجتمع في
مختلف المجالات.

سيدي الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

نرى في حزب جبهة التحرير الوطني أن دعم
الفلاحين وتطوير مشاريعهم الاستثمارية وضرورة

والجدير بالتنويه هنا أن كل هذا يأتي وفق
مسارات سطرته أجيال متواصلة وهبت النفس
والنفس، لعزة وكرامة الجزائر والجزائريين الذين
يستعدون للاحتفال والاحتفاء بغرة أول نوفمبر
المجيدة.

فتهانينا لكل أبناء وبنات الجزائر بهذه المناسبة
الخالدة والمجد والخلود لشهادتنا الأبرار، والسلام
عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهية بن عروس
التي ألفت مداخلة المجموعة البرلمانية للثلاث
الرئاسي والكلمة الآن للسيد عبد القادر كمون، رئيس
المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.

**السيد عبد القادر كمون (رئيس المجموعة
البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني):** بسم
الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة الصحافيون،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في بداية كلمتي هذه نترحم على أرواح ضحايا
الكارثة الطبيعية التي عمت بعض الولايات لاسيما
ولاية غرداية.

واسمحوا لي حضرات السادة الأفاضل أن أنتهز
هذه الفرصة لنعبر عن تضامننا مع إخواننا
المواطنين في هذه الولاية والولايات المتضررة، كما
أتقدم لهم ومن خلالكم باسمي عبارات الأخوة
والإكبار، مكنين لهم كل المحبة والتقدير مبدئين في
الوقت نفسه تأسفنا مما أصابهم من بلاء ونقاسمهم
حزنهم، كما نعبر لهم عن تضامننا القوي معهم
بسبب هذه المحنة التي أصابتنا وإياهم، وننحني
بخشوع وإجلال أمام أرواح الذين وافتهم المنية
بسبب هذه الفيضانات ونسأل المولى عز وجل أن

سيدي الرئيس المحترم،

في حزب جبهة التحرير الوطني نعود فنقول، إن كان لا يهمننا كثيرا التوقف عند المسائل التقنية لمشروع الميزانية، بقدر ما يهمننا التوقف عند الأهداف المسطرة لمشروع الميزانية فإنها وإن كانت تعالج مسائل جوهرية في غاية من الأهمية ترتبط بالمصالح الحيوية للأمة وتدخل في صميم اهتمام سلطات البلاد، في هذا الظرف المتميز، الذي يشهد تحولات معتبرة، لاسيما ما تحمله من رهانات وتحديات، يتعين التحضير لمواجهتها وتظافر الجهود، وإن كانت كذلك فهي تخضع - لا مناص من ذلك - لشروط تجعلها تراعي تشجيع الاستعمال الفعال والصارم للموارد والوسائل المادية وكذا الأموال العمومية وتطوير شفافية تسييرها ومراعاة التكافؤ بين ما يتم إنفاقه والنتائج المحصل عليها، وبالتالي يمكن التحكم أكثر في المصاريف والتعامل مع المشاريع بطرق عقلانية فلا ينبغي أن نكتفي بتسجيل المشاريع وإبرام العقود ودفع المصاريف فحسب، بل يتحتم اليوم أكثر من أي وقت مضى احترام الأولويات القطاعية للمشاريع الرئاسية ومعاييرها ودراسة المشاريع والتحقق من جديتها ونفعها وكيفية القيام بتقويمها ومراقبة إنجازها، ومن ثم مكافأة المشاريع الناجحة ومعاقبة المشاريع الفاشلة بمعنى إقامة نظام تسيير يسمح باستعمال المال العام في محله، لأن الظروف القادمة والتي نتأهب لها تشترط ذلك، غير أن هذا لا ينبغي أن يدفعنا إلى تهويل الأمر والمبالغة فيه لأننا واعون والحكومة كذلك بالانفراج المالي الذي حصل والذي شكل انتعاشا في اقتصاد بلادنا، والأرقام كانت بمثابة مؤشرات على وجود بداية ازدهار اقتصادي حصل بفضل برنامج فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة والذي ساهم إلى حد بليغ في رسم معالم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، ومن خلال التدابير الاقتصادية والسياسية التي اتخذها، الأمر الذي أدى إلى خلق مناخ استثماري ملائم وانتشال البلاد من دوامة العنف التي دامت عقدين من الزمن،

تخفيض نسبة الفوائد وجدولة الديون وتؤكد على مواكبة البرنامج مع خصوصية كل منطقة ومراعاة احتياجاتها، مع ضرورة إعطاء أهمية كبرى للمشاريع المبرمجة التي تساهم في إيجاد مناصب عمل دائمة، وكذا ضرورة إيجاد موارد خارج قطاع المحروقات لدعم وتقوية الاقتصاد الوطني.

إن من ضمن ما لاحظناه إهمال التدابير المفروض اتخاذها والتي تتعلق بإصلاح نظام التأمينات ذات الصلة بمختلف أنواع الزراعة والفلاحة والتي ارتفعت قيمتها بشكل يكاد أن يكون جنونيا وغير عقلاني على الإطلاق، كيف والدولة تهدف إلى إعادة تقييم وتأهيل وترقية القطاع الحساس والأساسي المعول عليه مستقبلا.

لقد خص هذا القطاع بكم هائل من البرامج التنموية على اعتبار أنه أهم دعائم الاقتصاد الوطني، وقد استهدفت هذه البرامج جملة من الإنجازات أهمها:

- فتح المسالك في المناطق الريفية،

- إيصال الكهرباء الريفية إلى المناطق النائية،

- تشجيع عودة الفلاحين إلى مناطقهم الريفية والعمل على توفير ظروف استقرارهم عن طريق برامج إنجاز السكنات الريفية حيث سمحت هذه البرامج بإنعاش أسواقنا بوفرة بالمواد الفلاحية المنتجة وبأسعار مقبولة.

سيدي الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

نرى في حزب جبهة التحرير الوطني أنه لا أحد منا باستطاعته أن ينكر حجم الإصلاحات المنتهجة في بلادنا كما سبق ذكره لكن هذا لا يغني عن صعوبة وتردي الوضعية المعيشية لشبابنا الذي لازال يعاني من البطالة، مما ولد عنده ظاهرة الهجرة والمغامرة غير المحمودة العواقب، فلا بد من حشد الهمم وتظافر الجهود واستغلال كل الطاقات للتكفل الأمثل الذي يقوم على أساس مهم وهو دعم الاستثمار، سواء كان صناعيا أو فلاحيا أو غيره، والذي سيمكن من تحسين الوضعية الحياتية للشباب.

بأن تحدث أثرا تفاعليا إيجابيا يعيد ثقة المواطنين في المؤسسات العامة والخاصة.

سيدي الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

نرى في حزب جبهة التحرير الوطني أن العدالة الجبائية، لا تزال تتطلب جهودا كبيرة، باتخاذ تدابير تنظيمية وشفافة، تسمح بتخصيص جباية على الأموال المحولة لصالح بعض الفئات غير المقيمة بالوطن، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، بالنظر لحجم هذه الأموال، وما يترتب عنها من ضياع لضرائب مستحقة، خاصة وما تشهده البلاد من التبادلات وفتح السوق الجزائرية على العالم الخارجي في السنوات الأخيرة، وهذا لا يتأتى إلا بتبسيط النظام الجبائي بالشكل الذي يضمن نجاعته ويعود بالنفع ويضمن توفير الموارد وإن كانت هذه التدابير تتطلب هي الأخرى ترقية المؤهلات التقنية لدى الموظفين المكلفين بالاضطلاع بالمهام المنوطة بهم.

وأخيرا لا يسعنا إلا أن نقول إن مساعي فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، تنبئ بحدوث تطور باعث على التفاؤل والأمل.

وفي سياق تنويعها بالجهود المبذولة لتنمية اقتصادنا نثمن بهذا الصدد الزيادات التي خصت بها مرتبات موظفي إدارتنا العمومية وكذلك منح التقاعد والعلاوات التكميلية لفائدة المتقاعدين، حيث ساهمت هذه الزيادات في رفع المستوى المعيشي للمواطن ورفع من قدرته الشرائية.

سيدي الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

في ختام كلمتي - وأستسمحكم إن أطلت فيها - نرى أنه من باب العرفان بالجميل والإشادة بالحق الاعتراف بأن الفضل في بعث الحياة من جديد في دولتنا بعد أن كادت في وقت ما تنحدر إلى مصير مأساوي يعود إلى جهود ومساعي فخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، الذي سخر كل ما أوتي من قوة وحكمة في سبيل إعادة الاستقرار في البلاد وحرصه على تجسيد سياسة

بتطبيق ومباشرة إصلاحات اقتصادية وإدارية واسعة ضمن نشاط وطني طموح استطاع تحديث هياكل الدولة، وتطوير الاقتصاد المحلي وجعل الجزائر أحد أهم أقطاب شمال إفريقيا في فترة يتأرجح فيها الاقتصاد العالمي بين الانتعاش والركود وقد بدأت الجزائر تسترعي اهتمام الشركات ورؤوس الأموال الأجنبية غير أن ذلك يبقى غير كاف ما لم نعمل الكثير، بالتركيز على الاستراتيجيات الضرورية في مجال تسيير الاقتصاد والتي ينبغي أن تزداد وضوحا وتسلسلا حسب الأولويات المحددة وتكفل التوفيق بين أهداف التنمية ومقتضيات الأمن الاقتصادي للبلاد بكل معانيه وتستجيب لا محالة لمصالح الأمة وتضمن توفير حاجيات المجتمع وتعكس تطلعات شبابه بتوفير فرص العمل في مجالات عديدة للقضاء على العوامل التي تزيد من فرصة قيام العناصر المسيئة بإغواء الشباب والاستثمار في أوضاعهم للحصول على النفوذ وتحقيق مكاسب من خلال الانخراط في عالم الجريمة اللاسلوكية الوحشية.

نرى في حزب جبهة التحرير الوطني أنه يبقى عمل الكثير للوصول إلى سياسة تنموية قوية ودائمة، لضمان حماية اجتماعية، تضمن مصدر مداخيل الأشخاص، الذين يبحثون عن عمل والحصول على خدمات اجتماعية.

على التنمية أن تعنى بشكل أكبر بالمعرفة والابتكار وتنوع رأسمال المال المادي والبشري حيث أصبح من الضروري التكفل بالرهانات والتصدي للتحديات التي أفرزتها العولمة، ضمن استراتيجية الدفاع عن الاقتصاد الوطني والتحصير للاندماج في الاقتصاد العالمي، وتبقى جهود الحكومة ضرورية ومطلبا لا مناص منه لمواصلة العمل في هذا الاتجاه، واختيار الآليات التي توفرها تكنولوجيات الاتصال الجديدة من أجل تحقيق الحداثة وحسن المنافسة، وهذا ما لمسناه في مشروع الميزانية.

وببساطة أختصر وأقول:

نريد تنفيذ الإصلاحات بطريقة متناسقة كفيلة

المصالحة والوئام الوطني الذين تبلورت من خلالهما عودة الأمن والطمأنينة في وطننا وبفضل أفراد الجيش الوطني الشعبي وكل أسلاك الأمن وبفضل هذه المساعي الحكومية والسياسية الرشيدة والجهود الجبارة التي ننحني أمامها ممتنين وشاكرين استعادة الجزائر مكانتها الداخلية والخارجية، والكم الهائل من البرامج التنموية التي حولت مدننا وولاياتنا إلى ورشات أعمال نتجت عنها إنجازات لا ينكرها إلا جاحد، هذا كله ينبىء بتغيير جذري لمسار اقتصادنا نحو الرقي والازدهار وإنه لشاهد عيان على صدق ما نقوله والمحافظة على وتيرة هذا المسار ودفعه قدما نحو الأمام، وفي هذا السياق نناشد فخامة الرئيس بتعديل الدستور والترشح لعهد رئاسية ثالثة ونحن على ثقة من التفاف شعبنا حول فخامته ومدته بكل أشكال المساندة.

المسيرة مستمرة ونبشر الأصدقاء وننذر المزايدين وحماة السياسة المغالطات بأن الجزائر هي الجزائر مستقبلها على عاتق أبنائها الأوفياء والمخلصين لشعبهم.
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر كمون رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.

بهذا نكون قد أنهينا موضوع المناقشة العامة الخاصة بنص قانون المالية وميزانية 2009، سوف تكون لنا الفرصة للاستماع إلى رد السيد وزير المالية حول كافة الأسئلة والانشغالات التي تم التعبير عنها أمس واليوم في هذه القاعة وسيكون ذلك غدا الثلاثاء على الساعة الثالثة زوالا، شكرا، الجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الرابعة
والدقيقة الخامسة عشرة مساء**

ملحق

تدخلان كتابيان

لعضوي مجلس الأمة

حول مناقشة نص قانون المالية لسنة 2009

وبسبب تساقط أمطار هائلة تسببت في انهيار عدة جسور أدت إلى قطع الطريق الرابط بين النعامة وبشار لمدة 04 أيام مرغمة حوالي 3000 مسافر على البقاء بمدينة عين الصفراء، وبعد سنة من ذلك تكرر نفس الشيء بأقل حدة والحمد لله مسببا خسائر مادية وبشرية لكل من عين الصفراء، المشرية والصفصيفة، نذكر منها تلف المسالك بل وطل ذلك وحتى أحد أضخم المشاريع بالوطن، خط السكة الحديدية بلعباس - بشار، والمحاصيل الزراعية وبعض الممتلكات.

سيدي الرئيس،

إن السبب في ذلك هو الاستهانة وعدم أخذ الأمور بجدية وإعطائها الأهمية التي تكتسيها كل ذلك أوصلنا إلى ما نحن عليه الآن من وضعية مزرية مما يقتضي السرعة في إيجاد الحلول وتجسيدها على أرض الواقع.

وأعنتم الفرصة لأتوجه بالشكر والتقدير إلى سكان وإطارات ولاية النعامة لتضامنهم مع كل المتضررين عبر الوطن بصفة عامة، ومدن ولاية النعامة بصفة خاصة بسبب موجة الأمطار، وأخص بالذكر والي الولاية الجديد الذي تم نصيبه مؤخرا على رأسها.

كما لا يفوتني بما قدمه سكان بلدية عين الصفراء من مساعدات مادية ومعنوية للمسافرين طيلة مدة إقامتهم بالمدينة وليس بالجديد على هذه البلدية التي أثبتت حضورها الدائم ومن خلال كل المناسبات.

سيدي الرئيس،

كل ما ذكرته أدى بي إلى وضع نقاط بالغة الأهمية وهي:

- الإهتمام بدراسة المشاريع قبل إنجازها وهذا من خلال دراسة خصوصية كل منطقة.

1) السيد محمد أزرار: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء ومعاونيهم،

زميلاتي زملائي الأعضاء،

السلام عليكم ورحمة الله.

قبل كل شيء أتوجه بالشكر والتقدير إلى السيد رئيس لجنة المالية وأعضائها على الجهد الذي بذلوه في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2009.

سيدي الرئيس مضت سنة على مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2008 وقد اتضح أن أغلب هذه المشاريع من خلال المناقشة للسنة 2009 دخلت في تعداد الروتين حتى كادت تؤدي إلى الامتناع لعدم جدواها.

إن الأرقام المقدمة في المشروع 2009 والمؤشرات الاقتصادية بالمقارنة مع قانون المالية لسنة 2008 تدفعنا إلى نوع من الاطمئنان، غير أن المواطن يبقى بعيدا عن التماس ذلك في الواقع المعيشي، وذلك بسبب عدم الاستشارة التقنية وعدم الاتقان والبعد عن المقاييس المعروفة خلال تحضير مثل هذه المشاريع.

وأستغل الفرصة للتنبؤ إلى نقطة مهمة وهي عدم الصرامة في الرقابة وكيفية صرف الأموال الموجهة للمشاريع من طرف مالية الدولة وهذا ما أدى بنا للوقوع ضحية هذه التصرفات وخير مثال على ذلك ما وقع مؤخرا بسبب الأمطار حيث أثبتت التحقيقات أنه كان من الممكن تفادي هذه الخسائر في بعض الأحيان لو كانت هناك صرامة في الرقابة والتنفيذ وهذا ما حدث في عدة ولايات من الوطن.

سيدي الرئيس،

أود أن ألفت انتباه سيادتكم إلى اللامبالاة وعدم الاعتبار، فعلى مستوى ولاية النعامة مثلا قبل سنة

والمرتقب أحمل رسالة مواطني دائرة عين الصفراء إلى الحكومة طالبين استرجاع حق ضاع منهم في التقسيم الإداري لسنة 1984 وهو الترقية إلى مصاف الولاية.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

(2) السيد محمد الواد: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في الحقيقة، هناك حقيقة لا يمكن إنكارها: أننا بعد الاطلاع على قانون الميزانية لسنة 2009 لا يسعنا إلا أن نرحب ونثمن جهود الدولة الجزائرية التي ضخت أموالا كبيرة في جميع القطاعات كما قال الله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"، وقال أيضا "وأما بنعمة ربك فحدث".

لدي بعض الملاحظات بودي أن أذكرها:

- فيما يخص الأزمة المالية العالمية: ما هو تأثيرها على المواطن وقدرته الشرائية في حياته اليومية؟

- فيما يخص الفيضانات التي مست بعض المدن الجزائرية وخصوصا ولاية غرداية وبشار، نترحم أولا على أرواح المفقودين ونثمن المجهود الكبير الذي قامت به الدولة لمساعدة منكوبي هذه المناطق.

وفي نفس الوقت نناشد الدولة أن تأخذ قرارات حازمة فيما يخص البناءات على جانب الأودية ومجاري المياه حتى لا تتكرر نفس الأخطاء.

- كما كشفت هذه السيول على هشاشة بعض الطرق والجسور.

- كما نناشد الدولة أن تساعد المنكوبين وخصوصا الموالين الذين ضاعت مواشيه من غنم وإبل.

فيما يخص الصحة: إننا نثمن القرار الذي يخص استيراد الأدوية وكطلب من قطاع الصحة أن يكتف

- عدم التسامح والصرامة طيلة مدة الإنجاز.
- إعطاء أكثر المشاريع للهضاب العليا، نذكر منها الاستثمار في هذه المناطق من خلال وضع تشريع خاص (وضع امتيازات عقارية وضريبية).
- توسيع ما جاء في المادة 71 من قانون المالية 2008 للاستفادة من تخفيض تسعيرة الكهرباء والغاز إلى الهضاب العليا.

- الإهتمام وخلق استراتيجية للاستثمار في ميدان الفلاحة وما يتبعها من الصناعة في إطار تشجيع الصناعة المتوسطة والخفيفة.

- خلق ديناميكية لتشجيع البحث العلمي وتطبيقه ميدانيا.

- في ميدان الموارد المائية، توسيع إنجاز مصانع تصفية المياه المستعملة وتعميمها على مستوى كل بلدية في الهضاب العليا والجنوب لاستعمالها في ميدان الفلاحة.

- وكذا إعادة النظر في مشروع إنشاء سد حجاج بمنطقة عين الصفراء إذا ما علمنا أن الوديان التابعة له هي التي تسببت في الفيضانات عند تساقط الأمطار.

- في إطار تقريب الإدارة من المواطن نطالب إنشاء مجلس قضاء النعامة والذي سبق ترسيمه سنة 1992.

- إعادة النظر في كيفية توزيع الموارد المدنية في ميدان الصحة وخاصة الممارسين الطبيين الأخصائيين وإيجاد ميكانيزم جديد بما يمكن فعليا من الاستفادة من هاته الخدمة لصالح المواطنين ويعم النفع على الجميع.

- بالرغم من كثرة الحديث عن الأزمة المالية وتداعياتها فإن المواطن الجزائري يتساءل عن مدى تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني والمنظومة البنكية، والتي أضحت محل انتقاد، وخاصة حول أداء بعض مسؤولي المؤسسات المالية الوطنية اتجاه مواطنيهم مقارنة بخدمات مؤسسات أجنبية والمتواجدة ببلادنا (Pb Marketing).

سيدي الرئيس،

في الأخير وفي إطار مشروع التقسيم الإداري

الرقابة على الأدوية المستوردة لأن الغش أصبح يمس كل شيء حتى الدواء لم يسلم من هذا التصرف القبيح.

فيما يخص الفلاحة: خصوصا في الجنوب وعلى سبيل المثال ولاية بشار وعندما نرى الكميات الهائلة من مياه الوديان تأكلها رمال الصحراء نتأسف، لذا نطلب بتكثيف الحواجز المائية والسدود الصغيرة بالقرب من الواحات للتزويد من جهة المياه الجوفية والتقليل من ملوحة الأراضي الفلاحية الصحراوية من جهة أخرى.

فيما يخص الشباب: يجب العناية بهم ومساعدتهم للاستثمار ونزع العراقيل البنكية والبيروقراطية، ومحاربة الرشوة التي أصبحت داء قاتل.

كما يجب أن نشجع المستثمرين الجزائريين القاطنين بالوطن أو الذين يعيشون خارجه، وخصوصا أولئك الذين برهنوا على إمكانياتهم في البلدان المضيفة.

ومن جهة أخرى، نتمنى أن المشاريع الكبرى التي انطلق بلدنا في تحقيقها لا يجب أن تتعطل بسبب البيروقراطية والتماطل، وهنا نشير إلى تراكم الملفات لدى اللجنة الوطنية للصفقات، الشيء الذي يعطل السير الحسن للمشاريع.

وفي الأخير نحمد الله على أن بلادنا دفعت القروض الدولية التي كانت على عاتقها، وهي في طريق إنجاز برامج ضخمة بإمكانياتها المالية الخاصة.

ولذا نحن متفائلون على أن هذه الأزمة المالية لن يكون لها تأثيرا كبيرا على بلادنا، لكن نحن لسنا في مأمن من الأزمة الاقتصادية ونحن نعلم أننا نعتمد في جل مداخلنا على قطاع المحروقات. والسلام عليكم.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 01 ذو الحجة 1429هـ

الموافق 29 نوفمبر 2008م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587